

۷۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب

مؤلف

موضوع

شماره ثبت کتاب


۲۱۱۷۹۲

شماره اختصاصی (۶۹) از کتب اهدائی بهتری

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۶۹

۶۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	شماره ثبت کتاب	
مؤلف	موضوع	۲۱۱۷۹۲
شماره اختصاصی (۶۹) از کتب اهدائی: مغزی		

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23

1 2 3 4 5 6 7 8 9

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی
۶۹	

59
—
2-8



قال ورتبه على مقدمه وثلث مقالات

٩٩
ع

وخاتمه أقول الرسالة مرتبة على مقدمه

مقالات وخاتمه أما المقدمة ففيها مقدمة المنطق

وبيان الحاجة إليه وموضوعه وأما المقالة

الثلاثة فاولها المفردات والثانية في القضايا

واحكامها والثالثة في القياس وأما المقدمة

ففي مواد الاقيسة واجزاء العلوم وأما رتبتهما

عليهما لان ما يجب ان يعلم في المنطق

ان يتوقف الشروع فيه عليه اولا فان كان

الاول فهو المقدمة وان كان الثاني

فاما ان يكون البحث فيه عن المفردة

مسألة في الكلام
من كلامه رحمه الله

من العدد وان في جانب المحمول ذلك لا يمكن تحقيقه ان
مناط الحكم ان الموضوع وصف المحمول لا خفا في ان
الحكم على الشيء بالامور الوجودية يخالف الحكم على الامور العينية
انهم واختلفا القضية بالعدل والتحصيل في المحمول يؤثر في
مفهومها بخلاف العدل والتحصيل في وصف الموضوع
فانه لا يؤثر في مفهوم القضية لان العدل والتحصيل انما يكون
في مفهوم الموضوع وهو غير المحكوم عليه لان المعلوم عليه
عبارة عن ذات الموضوع والحكم على شيء لا يختلف باختلاف
العبارة عنه واما وجه تسمية الثاني فلان اعتبارا في المحمول العدل
يربع القضية لاحرف السلب ان كان جزء من المحمول
فالقضية معدولة والا لمصلحة كيف ما كان الموضوع واما ما كان
فيه اما موجبة او سالبة فهنا اربع قضايا موجبة محصلة كقولنا
زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا زيد ليس بكاتب وموجبة
معدولة كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا زيد ليس زيدا

والموجبة المعدولة
الموجودة في السلب
في المعدولة

بما لا يخفى على من يفكر في هذا

بما كان لا يتنب ولا التباس على القاضين من هذه القضايا الذين
السالبة المحصلة في سلب السالبة الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة دون
المحصول واما بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة فلو جرد
حرفي السلب في السالبة المعدولة فبذلك يختلف الموجبة المحصلة
واما بين السالبة المحصلة والسالبة المعدولة فلو جرد حرفي
السلب في السالبة المعدولة فبذلك يختلف السالبة المحصلة
واما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فلو جرد حرفي
واحد في الايجاب وحرفين في السلب واما السالبة المحصلة
والموجبة المعدولة فبينهما التباس من حيث ان حرف السلب
موجود فيهما واحد فاذا قلنا زيد ليس بكاتب فلا يعلم انه كاتبة
معدولة او سالبة بسيطة فلذلك حذفها بالذكر ففهمنا من بين
القضايا والفرق بينهما معنوي ~~للفظ~~ اما المعنوي فهو
ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة لانه لا يشترط

الموجبة المعدولة

الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة ولا سيما في الاول
فلانه متى ثبت اللاحق يصدق سلب اليا عنه ثبت السالبة
فانه لو لم يصدق سلب اليا عنه فيكون اليا له واللا بالاثبتين
وهو اجتماع التقضين واما الآن فهو انه لا يلزم من صدق
السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة فلان الايجاب
لا يصح على المعدوم ضرورة ان الايجاب الشيء لغيره فرع
على وجوده المثبت له بخلاف السلب فان الايجاب لما لم
يصدق على المعينات صح السلب عنها بالضرورة فيجوز ان
يكون الموضوع معدوما وح يصدق سالبة البسيطة ولا يصدق
الايجاب المعدول كما انه يصدق قولك شريك البار في ليس بغير
ولا يصدق شريك البار في غير بغير لان معنى الاول سلب البصر عن شريك البار في المكان
ثابت شريك البار في فلان ان يكون موجودا في نفسه ~~صحيح~~ ومعنى الثاني ان عدم البصر
يكون شريك الشيء وهو متنع الوجود لا يقال لو صدق السلب
عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية

معدوما

عند

صحيح

تناقض لا تماقده يجمعان على الصدق فان من الجائز
 اثبات السمو لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن بعض
 الافراد المعدومة لان نقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة
 الا ان صدق السلب لا يتوقف على وجود الافراد وصدق
 الابطال يتوقف عليها فان معنى الموجبة ان جميع افراد الموجود
 ج الموجود قد ثبت له ب ولا شك انها لا تصدق اذا كانت
 افراد موجودة ومعنى السالبة انه ليس كذلك اي كل واحد
 من الافراد الموجودة لا يثبت له ب ويصدق هذا المعنى
 تارة بان لا يكون شئ من الافراد موجودا واخرى بان يكون
 موجودا ولا يثبت التباين لهما وعند ذلك يتحقق التناقض
 بخلافه اما قولنا على وجود محقق كما ان رتبة الموضوع او مقدار
 كما في الحقيقة الموضوع فلا دخل له في بيان الفرق اذ يكفي فيه
 ان الابطال يستدعي وجود الموضوع دون السلب والاما ان
 الموضوع موجود في الخرج محققا او مقدرا فلا حاجة اليه كانه

كالمحك في الموجبة
 على افراد الموجودة

الكلمة

جواب السؤال

جواب محقق مقدر ان يذكر ههنا ويقال ان عينه بقوله لا يجاب
 يستدعي وجود الموضوع في الخارج فلا يصدق الموجبة
 الحقيقية صلا لان الحكم فيها ليس مفصلا على الموضوعات
 الموجودة في الخارج وان عينه ان الابطال يستدعي
 على مطلق الوجود فالسالبة ايضا يستدعي مطلق الوجود
 فالسالبة ايضا يستدعي لان المحكوم عليه لا بد ان يكون
 مقصورا وان كان بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة
 في ذلك فاجاب المحقق بان كلامنا ليس الا في القضية الجزئية
 الحقيقية لا في مطلق القضية على ما سبق في الاشارة اليه
 فالمراد بقولنا الابطال يستدعي وجود الموضوع ان الموجبة
 ان كانت خارجية يجب ان يكون مجموعها موجودا في الخارج
 محققا وان كانت حقيقية يجب ان يكون موضوعها مقدرا
 الوجود في الخرج والسالبة لا يستدعي وجود الموضوع
 على ذلك التفصيل فظهر الفرق فانه لا سكال وذلك

لما لا يجاب يستدعي وجود الموضوع

الحكم

كله اذا لم يكن الموضوع موهوباً واما اذا كان موهوباً فاما البرهنة
المعدولة والسالبة البسيطة مثلاً زمان لان في الموجود اذ سلب
عنه الباء فثبت له الله ما روي بالعكس هذا هو الكلام في الفرق
ثلاثة وثلاثون ^{ثلاثة} الغوى واللفظ فنوان القضية اما ان يكون ثانياً فالربط
فان كان ^{ثلاثة} اما ان يكون منفرداً بحرف السلب متاخراً عنه فان تعددت
الرباط كقول زيد هو ليس كاتباً يكون موهوباً لان من شأن
الرباط ان تربط ما بعده بما قبلها فذاك ربط السلب وربط
السلب بالجب وان تاخرت عن حروف السلب ^{بموجب}
كقول زيد ليس كاتباً هو بكاتب كانت سالبة ولكن
كانت لان من شأن حرف السلب ان يرفع ما بعده عما قبلها
فذاك سلب الرباط فيكون القضية سالبة وان كانت ثانياً
فالفرق انما يكون من وجهين احدهما بالنسبة بان مضمون الرباط
السلب اسلب الرباط وثانيهما بالاصطلاح على تخصيص
بعض الفاظ بالاجاب كلفظ غير ولا بعضها بالسلب كليس

فاذا قيل

فاذا قيل زيد غير كاتب اول كاتب كانت موهبة واذا قيل
زيد ليس بكاتب كانت سالبة قال البحث الرابع في
القضايا الموهبة لا بد لنسبة المحمولات الى الموضوعات
من كيفية ايجابية كانت النسبة او سالبة كالضرورة والدوام
واللادوام وليس ملك الكيفية مادة القضية واللفظ
المدال عليها ليس جهة القضية اقول نسبة المحمول الى الموضوع
سواء كانت بالاجاب او بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس
الامر كالضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام فان كل
نسبة فرضت اذا ثبتت في نفس الامر اما ان يكون كيفية
كيفية الضرورة او كيفية اللا ضرورة ومن جهة اخرى اما ان يكون
كيفية بكيفية الدوام واللا دوام فاذا قلنا كل انسان حيوان
بالضرورة فالضرورة هي كيفية نسبتها للحيوان لان الانسان
واذا قلنا كل انسان كاتب لا بالضرورة كان في اللا ضرورة هي
كيفية نسبتها الى الانسان وملك الكيفية الثانية في نفس الامر

نسبي مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية المدعومة
 او حكم العقل بان النسبة كافية كبقية كد في القضية المعقولة
 نسبي جملة القضية من خلاف الجملة مادة القضية كانت كاذبة
 لان اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة في نفس الامر
 هي كيفية كذا والعقل حكم بذلك ولم يكن ملك الكيفية التي دل
 عليها اللفظ او حكم بها العقل به الكيفية الثانية في نفس
 الامر لم يكن الحكم في القضية مطلقا للواقع مثلا اذا قلنا كل ابن
 حيوان لا بالضرورة ذلك الاخرورة على ان كيفية نسبة الحيوان الى
 الانسان في نفس الامر لا بالضرورة وليس كذلك في نفس
 الامر فلا جرم كذبت القضية وانه يحصل الكلام في هذا المقام بان
 نقول نسبة الحمول الى الموضوع انما كانت النسبة او سلبية
 بحسب ان يكون لها كيفية في نفس الامر وجودا لهما عند العقل
 ووجودها في اللفظ كالموضوع والحوال غيرهما من الاشياء التي لها
 وجود في نفس الامر وجودا عند العقل وجودا في اللفظ كالموضوع

فالسببية

اما الاستقاض بدلالة النفس فلانه اذا اطلق الامكان واريد به الامكان
 الخاص كان ولا نسبي الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام
 نفسا ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على المعنى الموصوف له لان الامكان
 العام مما وضع له ايضا لفظ الامكان فيدخل في حدود دلالة المطابقة
 دلالة النفس فلا يكون وادقيدناه بتوسط الوضع يخرج تلك الدلالة جت
 عنه لان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في ملك الصورة
 وان كانت دلالة اللفظ على وضعه لکن ليست بواسطة ان
 اللفظ موضوع للامكان لا لتحقيقه وان فرضنا استقاض وضعه العام
 باذابة بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي
 يدخل فيه الامكان العام واما الاستقاض بدلالة الاستقاض فلانه
 دلالة لفظ النفس على ان الجرم كان دلالة عليه مطابقة
 على الضوء والتمتع به انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما
 وضع له فلم يبق له دلالة المطابقة بتوسط الوضع وخلصت تلك
 الدلالة فيه ولا قيد به فخرجت عنه لان ملك الدلالة وان كانت

مانعا

لأن اللفظ على ما وضع له لا انتهى ليست بواسطة أن اللفظ موضوع
 له لانه لو فرض انه ليس بموضوع للفظ وكان ذلك عليه تلك الدلالة
 بل يجب وضع اللفظ للجرم المزمع له ولو لم يقيد صدق اللفظ
 المطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ على داخل في المعنى الموضوع
 لان الامكان العام داخل في الامكان الخاص وهو معنى وضع
 اللفظ بازائه ايضا فاذا قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عنه
 لانها ليست بواسطة أن اللفظ موضوع لما دخل في ذلك المعنى فيه
 وكذلك لو لم يقيد صدق اللفظ بالتمسك باللفظ المطابقة
 فانه اذا اطلق لفظ الشمس وعنى به الموضوع كان دلالة اللفظ
 لا تنقضي بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق لفظ الشمس لكان
 دلالة عليه مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما خرج
 عن المعنى الموضوع له فليس داخل في حد الالتزام لولا التقيد
 بتوسط الوضع واذا قيد به خرجت عنه لانها ليست ثم ان اللفظ
 بواسطة موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه قال ويشترط

للفضوء
 فانه اذا اطلق
 لفظ الامكان فريد
 به الامكان العام كان
 دلالة عليه مطابقة
 مطابقة صحت

بذلك القيد

في الدلالة التزامية كون الخارجى بحالة يلزم من تصور المسى
 تصويره واللازم منع فهم من اللفظ ولا يشترط فيها
 كونه بحالة يلزم من تحقق المسى في الخارج تحقيقه فيه كالدالة
 لفظية على البصر مع عدم الملائمة ينسب في الخارج اقول
 لكان الدلالة التزامية دلالة اللفظ على الخارجى عن المعنى الموضوع
 فلاختصاص في ان اللفظ لا يدل على كل واحد من خارج عنه فلا بد لدلالة
 على الخارج من شرط فهو المزمع الذي انتهى الى كون الامر الخارجى
 لازما لمسى اللفظ بحيث يلزم من تصور المسى تصويره فانه لم يكن
 يحقق هذا الشرط امتنع فهم الامر الخارجى من اللفظ فلم يكن دالا
 عليه وذلك لان الدلالة اللفظية على المعنى بحسب الوضع لا بد لانه
 اما لا بد ان موضوعه بازائه او لا بد ان يلزم من فهم المعنى الموضوع
 فهم اللفظ ليس بموضوع لا من خارج فلم يكن يلزم من تصور كين
 المسى تصويره لم يكن الامر الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ دلالة
 عليه ولا يشترط في المزمع الخارجى وهو كون الامر خارجى بحيث

يلزم تصور المسى

يلزم تحقيق المتحقق الخارج تحققه في الخارج كما ان اللزوم الذي هو
تحققه في الخارج يكون الامر خارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الذاهن لا يكون كما كان
اللفظ بشرط لم يتحقق ولان الالتزام بدونه واللازم باطل كذا في اللزوم

اما المار به فلا يمنع تحقق الشرط بدون الشرط واللازم فلان اللزوم
كما لم يبدل على الملكة كالبحر دلالة التزامية لانه عدم البصر عاين
شأنه ان يكون بصيرا مع المعاني منها في الخارج فان قلت البصر
بوجه مفهوم العنى فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل لا تضمن قول
العنى عدم البصر لا لعدم البصر والعدم المضاف الي البصر يكون
خارجا عما والمطابقة لا تستلزم تضمن بشيء كما في الساب
واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان وجوب لازم لكل ممكنة

لانما تصور ما يتصوره يلزم من تصورها تصور غير معلوم وما قيل ان تصور كل ما هيته يستلزم
مع العنصر عين كذا في الحقيقة تصوراتها ليست غيرا ممنوعا من ^{بها} عين عدم استلزام تضمن
الالتزام واما انما فلا يوجد ان الاتباع المطابقة لا تستلزم وجوب الاتباع
من حيث انه تابع بدون المتوسع فمن هذا قول اراد البصر استلزم

بيان نسب

بيان نسب الدلالة التلت بعضها مع بعض بالاستلزام ^{دعه}
فالمطابقة لا تستلزم تضمن اي ليس متى ^{تحت المطابقة} تحقق
تحقق تضمن يجوز ان يكون اللفظ موقوفا على معنى بسيط
فيكون دلالة عليه بمطابقة ^{ولا يفسر} ولا تضمن ^{بمما لان} المعنى

البسيط ^{للاجزاء} ولما استلزام المطابقة الالتزام فغير متيقن
لان الالتزام يتوقف على ان يكون معنى اللفظ لازم كذا
بحيث يلزم من تصور المسمى بصوره وكون كل ما يتبعه
يوجد له لازم كذا في معلوم ^{غير} يجوز ان يكون من المعانيات
ما لا يستلزم شيئا كذلك فاذا كان اللفظ موقوفا على تلك المعانيات
كان دلالة عليها مطابقة ولا التزام لانها شرطية رغم الامام

ان المطابقة مستلزمة للالتزام لان تصور كل ما هيته يستلزم
تصور لازم من لوازمها وقلد انها ليست غيرا واللفظ الاول
على اللزوم بالمطابقة وعلى اللازم في التصور بالالتزام جوابه
انما لا نستلزم ان تصوراتها ليست غيرا ^{كثيرة} اما تصور ما هيته
كل ما هيته يستلزم تصور

الاشياء ولم يخطر ببالنا غير ما قد علمنا اننا ليست غير فخصه
 ومن هذه التبين عدم استلزام النقص الاستلزام لانه كما لم
 يعلم وجود لازم خفي لكل ما يتبسط عليه لم يعلم النقص وجود لازم
 خفي لكل ما يتبسط عليه في زمان يكون من الماهيات المركبة مالا
 يكون له لازم خفي فاللفظ الموضع بارز والعلوي اخفى بالنقص
 دون التزام وفي عبارة المصنف فتح فان اللازم مما ذكره ليس
 تبين عدم استلزام النقص الاستلزام والفرق بينهما ظاهر
 وانما هي الاكتمال وحق ما بيننا وبينه مستلزمان للمطابقة لا توجدان
 الامعها لانهما تابعان لها والتابع من حيث انه تابع لا توجد بدون
 فافهم انما بعدة المنوع وانما قيد ما لم يتبسط احتمل ان النقص التابع الاكتمال كالحركة للذات
 وقد توجد بدونها في الشمس والحركة واما من حيث انها تابعة للذات
 فلا يوجد الا معها وفي هذا البيان نظر لان التابع في الصغير القيد
 بالحيثية معناه وان لم يقيد بها لم يتكرر الحد الا وسط فلم ينتج المقصود
 ويمكن ان يجاب عنه بان الحاشية في الكبرى ليست قيد الا وسط

ما تبين
 بل عدم استلزام النقص

النقص

بل الحكم

بل الحكم فيها فتكرار الحد وسط نعم اللازم من لافقتين
 ان النقص من حيث انه تابع لا يوجد بدون المطابقة
 وهو غير خطأ والحكمة والمطلوب ان النقص مطلق لا يوجد
 بدون المطابقة هو غير لازم لانه خلاف الدال بالمطابقة
 ان قصد التبين لانه على جزء معناه فهو المركب كرامي الحجة
 والا فهو المفرد متن اقول اللفظ الدال على معنى بالمطابقة
 ان يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه اولي المقصود فان قصد
 بجزء منه الدلالة على جزء معناه اولي المقصود فله مقصود فهو المركب
 كرامي الحجة فان الدال على مقصود الدلالة على شيء منسوب
 الى موضوع ما والحجة مقصودة الدلالة على الجسم المعين فتشوع
 المعينين معنى رامي الحجة فلا بد ان يكون لللفظ جزء وان
 يكون بجزءه دلالة على معنى ان يكون ذلك المعنى جزء معنى
 اللفظ وان يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصودة فتخرج
 عن الحد مالا يكون له جزء كجزء الاستفهام ولا يكون له جزء كجزء

من الدليل

لا لانه على المعنى كزيد معناه وما يكون له جزا وال على معنى كذا
 المعنى لا يكون جزا المعنى المقصود كزيد علما فان له جزا وال كزيد
 على معنى وهو العبودية لكنه ليس جزا المعنى المقصود اي الذات
 المشخصة وما يكون له جزا وال على جزا المعنى المقصود لكنه لا يكون
 دلالة مقصودة كما يجوز ان الناطق اذا سمي بشخص ان في فان
 معناه الماهية الانسانية مع الشخص الماهية الانسانية مجموع مفهوم
 الحيوان والناطق فالحيوان مثلا الذي هو جزا اللفظ وال على جزا
 المعنى المقصود الذي هو الشخص الانساني لانه وال على مفهوم
 الحيوان ومفهوم الحيوان جزا الماهية الانسانية وهي جزا معنى
 اللفظ المقصود لكنه لا لانه الحيوان على مفهومه ليس مقصود
 في حال العلم بل ليس المقصود من الحيوان والناطق الا الذات
 المشخصة والا اي وان لم يقصد بجزائه الدلالة على جزا المعنى
 فهو المفرد سواء لم يكن له جزا او كان له جزا ولم يدل على معنى او كان
 له جزا وال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزا المعنى المقصود
 من اللفظ

من اللفظ او كان له جزا وال على جزا المقصود ولم يكن دلالة
 مقصودة في المفرد شيئا وال اللفظ الاربعة فان قلت
 المفرد متقدم على المركب لمجا فلهما اخره وصفا وتجا انه الوضع
 الطبع في قوة الحار عند المحصولين فنقول للمفرد المركب
 اعتبارا ان احدهما بحسب الذات وهو ما صدق عليه المفرد
 من نحو زيد وعمر وغيرهما وانما بحسب المفهوم وهو ما وضع
 اللفظ باناءه كالكتاب مثلا فان له مفهوما وهو شي لا يكون له
 دلالة اما وهو ما صدق عليه الكتاب من افراد الانسان فان
 عنيتم بقوله المفرد متقدم على المركب لمجا ان ذات المفرد
 متقدم على ذات المركب فلهذا لم يكن تاخيره ههنا في
 التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم
 وان عنيتم به ان مفهوم المفرد متقدم على مفهوم المركب فهو
 ممنوع فان القيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم
 المفرد عدمية والوجود في النور سابق على المحل في فليند آخر

معنى

ثبت

المفرد في التعريف وقد مر في الاقسام والاعلام لانها بحسبها
وانما اشترى في المقسم دلالة المطابقة لا التضمن والالتزام لان
المعبر في تركيب اللفظ افراد دلالة جزئية على جزء معنى اللفظ
وعدم دلالة عليه لادالة جزئية على جزء معنى التضمني او الالزامي
وعدم دلالة عليه فانه لو اشترى التضمن او التزام في التركيب لافراد
لزم ان يكون اللفظ المركب من الموضوعين لمعينين بطلين
مفردا لعدم دلالة جزر اللفظ على جزء المعنى التضمني او الالتزامي
وان يكون اللفظ المركب الموضوع بآراء معنى لازم فمبنى بسيط
مفردا لان شيئا من جزئي اللفظ المركب الموضوع لادالة على
جزر المعنى الالزامي وفيه نظر لان غايته ما في الالب في تركيب
ان يكون اللفظ باقيا ساسا الى المعنى المطابق مركبا بالقياس
الى المعنى التضمني او الالتزامي في مفردا ولما جاز ان يكون اللفظ
بأشياء معينين مفردا او مركبا كما في عبد الله فلم يجوز
ذلك باعتبار معنى مطابق ومعنى تضمني والالزامي والاولى ان يقال

لفظين م
لان مدلوله المطابق قبل العلم به يكون مركبا وبعده مفردا

اعلم مطلقا من الخارجية لان الالباب على بعض الافراد الخارجية
المختصة بالباب على بعض الافراد مخصصة الحقيقة الحقيقة
العكس وعلى هذا يكون سالبية الكلية الخارجية اعم من سالبية
الكلمة الحقيقة ومن سالبية الجزئيين مبرانية جزئية وذلك
فانه قال البحث ان لث في العدول والتوصل حرف السلب
ان كان حرف السلب جزرا لموضوع كقولنا لا يوجد حماد ومن
المحمول كقولنا لا عالم او منها جميعا سميت القضية معدولة جزئية
كانت اوسالبة وان لم يكن جزرا لشيء منها سميت محصلة ان كانت
موجبة وبسبب ان كانت سالبة اقرب القضية اما معدولة او محصلة
لان حرف السلب ما ان يكون جزرا لشيء من الموضوع والمحمول
اولا يكون فان كان جزرا لشيء من الموضوع كقولنا لا عالم
لحماد ومن المحمول كقولنا لا عالم او منها جميعا كقولنا لا عالم
للعالم سميت القضية معدولة موجبة كانت اوسالبة اما الاعلى
فعدولة النظرين وانما سميت معدولة لان حرف السلب كلي

فعدولة المحمول
واما الثالثة

والا غير انما وفتت في الامس للسلب الرفع فاذا جعل مع غيره
 كشيء يثبت له اللفظ او سلب عنه او عن شيء فقه على
 عن موضوعه السلب الى غيره وانما اورد للاولى الثانية مثالا
 دون الثانية لانه قد علم من المثال الاول الموضوع المعدول والمخل
 ان في المعدول المعدول قد علم من المعدول الطرفين كجمعهما معا وان
 لم يكن حرف سلب جزائي الموضوع والمعدل سميت
 الحقيقية محصلة سواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد كاتب
 او ليس بكاتب ووجه التسمية ان حرف السلب اذا لم يكن
 جزءا من الطرفين فكل واحد من الطرفين وجودي محصل وربما يخص
 اسم المحصلة بالموجبة ويسمى سالبة بسيط لان البسيط
 بالجزء له وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس جزءا
 من طرفيها وانما لم يذكر لها مثالا لان جميع الامثلة المذكورة
 في الباب الثاني في اللفظ السلب يصلح ان يكون مثالا لها بالنسبة الثبوتية والسلب
 لا بطرف القضية فان قولنا كل ما ليس نجى قوله عالم موجبة من ان طرفها

عنه ان قول

العقل على التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفا للتصور فقط
 لم يكن ما فاعلمه قول الغير فيه فتعين ان يعود الى مطلق التصور
 ويكون حصول صورة الشيء في العقل تعريفا له وانما عرف
 مطلق التصور وان التصور فقط على التصور كما لطلق فيما
 هو المشهور بينهم على ما يقابل التصديق اعني التصور السابق
 كذا لك يطلق على ما يراى في العلم ويعم التصديق وهو مطلق التصور
 واما الحكم فهو اسناد امر الى امر آخر ايجابا او سلبا واليجاب
 هو ايقاع النسبة والسلب هو اشتراخ النسبة فاذا قلنا
 الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد اسندنا الكاتب الى
 الانسان ووقعنا نسبة ثبوت الكتابة اليه وهو الايجاب
 او وقعنا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد هنا
 ان يدرك اول الان ان ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت
 الكتابة الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة اولاد قولها له
 قادر ان الانسان هو تصور المعلوم والان المقصور محكوم عليه

ما يراى في العلم
 ويعم المصداق
 القوم
 وهي مورد الجواب
 والسلب
 تنبيه
 المقصور

وادراك الكاتب هو تصور المحكوم به وادراك الكاتب المتصور المحكوم به
 وادراك نسبة بثبوت الكتابة تصور النسبة الحكمية وادراك
 وقوع النسبة اولاد قوعها يعني ادراك ان النسبة واقعة وليست
 بواقعة هو الحكم وربما يحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم كما ان
 تلك في نسبة ادواتهما فان تلك في النسبة ادواتهما بدون
 تصور مانع لكن التصديق لا يحصل الحكم وعندنا خري المنطقين
 ان الحكم اي البقاء النسبة وانتزعا فعل من افعال النفس
 فلا يكون ادراكا لان الادراك افعال والفعل لا يكون افعالا
 فلو قلنا ان الحكم ادراك يكون التصديق مجموع تصورات
 الاربعة تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية
 والتصور المضافة هو الحكم وان قلنا انه ليس بادراك يكون
 التصديق مجموع التصورات الثلاث والحكم هذا على راي الامام
 واما على راي الحكماء فتصديق هو الحكم فقط والفرق بينهما من
 وجوه احدهما ان التصديق بسيط على مذهب الحكماء مركب

هذا هو راي السهل
 انما هو راي السهل
 انما هو راي السهل

ما يحصل
 انما هو راي السهل
 انما هو راي السهل

علي راي الامام

على راي الامام وثانها ان تصور الطرفين والنسبة شرط
 التصديق خارج عنه على قولهم بشرطه الداخليه على قوله ثانيا
 ان الحكم نفس التصديق على زعمهم جرحه على زعمهم ان المشهور
 القوم ان العلم اما تصور واما تقدير المقصد ليعنه الى تصور
 الساذج للتصديق بسبب العدد ولغيره ورواها اعتراض
 على التقسيم المشهور من وجهين الاول ان التقسيم فاسد لانه
 احد الامرين لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء فيما له وذلك
 لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم المتصور
 مع الحكم قسم من التصور المطلق وقد جعل في التقسيم المشهور
 فيما له يكون قسم الشيء فيما له وهو الامر الاول وان كان عبارة
 عن الحكم والحكم قسم للتصور وقد جعل قسم من العلم الذي هو نفس
 التصور فيكون قسم الشيء فيما منه وهو الامر الثاني وهذا الذي
 انما يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور
 واما اقسام العلم الى التصور الساذج والتصديق كما فعله

او يكون في القسم
 او يكون في القسم

هذا هو راي السهل
 انما هو راي السهل
 انما هو راي السهل

المص فلا دور ولا لنا شئ ان التصديق عن التصور مع الحكم
 فقولنا التصور مع الحكم قولنا التصور مع الحكم قسم من التصور فليكن
 ان اردتم به انه قسم من التصور السافج المقابل للتصديق فظاهر
 انه ليس كذلك وان اردتم به انه قسم من مطلق التصور فليس
 لكن قسم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور السافج
 فلا يلزم ان يكون قسم الشئ فسماله الثاني ان المراد بالتصور
 اما التصور الذهني مطلقا او المقيد بعدم الحكم فان عني
 الذهني مطلقا او المقيد بعدم الحكم فان عني به التصور الذهني مطلقا
 لزم انقسام الشئ الى نفسه والى غيره لان التصور الذهني
 مطلقا او المقيد بعدم الحكم فان عني به التصور الذهني مطلقا
 انقسام الشئ الى نفسه والى غيره لان التصور الذهني مطلقا
 العلم والتدبر عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في
 التصديق لان عدم الحكم يكون معتبرا في التصور فلو كان
 التصور معتبرا في التصديق لكان عدم الحكم معتبرا فيه ايضا فيلزم

والحكم معتبرا فيه

اعتبار الحكم
 الشئ ليس اعتبارا في
 التصور بل اعتبارا في
 الحكم

موقوفه على الموضوعات والمحمولات فيكون المدخل في التصديق
 موقوف على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمحمولات كسطة
 توقف القضايا عليها وبالجملة المنطقي بحيث عن احوال المعلوم
 التصورية والتقديرية التي هي اما الابطال في المحمولات والا اي احوال صم
 احوال التي يتوقف عليها الابطال في المحمولات وهذا القول
 عارضة للمحمولات التصورية وتصدق لقيمة ذاتها فمباحث
 عن الاعراض الذاتية لها قال قد خرجت العادة بان المدخل
 الى التصور لا يشار الى الموضوع الى التصديق حجة ويجب تقديم
 الاول على الثاني فمما تقدم العلم على التصديق ليعال ان كل
 تصديق لا يثبت من تصور المحكوم عليه بل انه او بامر صادق عليه
 والمحكوم به كذلك والحكم لا امتناع الحكم من جعل هذه الامور
 اقول قد عرفت ان الغرض من المنطق استحصال المحمولات الجمل
 اما تصوري او تصديقي فظهر المنطق اما في الموضوع الى التصور واما في
 الموضوع الى التصديق وقد جرت عادة المنطقيين بان يسمي الموضوع

للمعاني

الى الصور قولنا لا يكون قولنا في الغالب مركب والقول
 وكونه شرا من كونه ابيضاً ما بهيات الاشياء والموصول الى التصديق
 جهة كان يتركب استدل لا على مطلوبه غلب على الخضم من حجج اذا
 غلب وجب تقديم مباحث الاول الى الموصول الى الصور على مباحث
 الثاني اي الموصول الى التصديق بحسب الوضع لان الموصول الى الصور
 التصورات والموصول الى التصديق التصديقات والتصوير مقدم على التصديق
 طبعا فليقدم عليه وضعها بوافي الوضع الطبعي والافضل التصور مقدم على
 التصديق طبعا لان التقدم الطبيعي هو ان يكون التقدم بحيث يحتاج
 اليه المتأخر ولا يكون علة له والصورة كذلك النسبة الى التصديق اما انه
 ليس علة له ولا مستقيد كذلك فظاهره الا لازم من حصول الصور
 حصول التصديق ضرورة وجوب العلول عند وجوب العلة وانما
 يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق لا بد فيه من ثلث تصورات
 تصور المحكوم عليه اما بانه او بامر محاذق عليه وتصور المحكوم عليه كذلك
 وتصور الحكم للعالم الاول باستيعاب الحكم عن جمل هذه التصورات

وفي هذا

الاول لا يحتاج الى المنطق ثم الثاني لا يحتاج الى تعلمه والليل لا يتحقق
 على ثبوت لا فيلج اليه لا الى تعلمه المعارضة المذكورة وان فرضنا
 انها لا يبدل لا على الاستغناء عن تعلم المنطق وهو لا ينافي الاحتياج
 اليه فلما بعد ان لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا لجميع افراد
 او لكونه مفهوماً لا يكون الحاجة ما يستلزم اليه نفسه في تحصيل العلوم
 النظرية فالمدكور في معارض المعارض لا يصلح للمعارضضة لانها المقابلة
 على سبيل الممانعة قال البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع
 كل علم يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لا هو هو اي تعاو ولا سوا
 او لغيره وموضوع المنطق المعلولات التصورية والتصدقية لان
 المنطقي يبحث عنها من حيث يوصل الى تصور والتصديق بالاحكام
 ومن حيث انه يتوقف عليها الموصول الى الصورة كلية وجزئية وذاتية
 عرفية وجنسية فمفصلة وخاصة ومن حيث يتوقف عليها الموصول الى
 التصديق اما ان يتوقف عليها كلياً فكلية وعكس قضيته ونقيض قضيته
 اما بعيدا لكونها موضوعات وممولات من احوال قد سمعت ان العلم

المنطق

لذاته

التصور

التصورية التصديقية موضوع المنطق وانما قلنا ان المنطق يبحث
 العوارض عن الجوهر اذ انتمية للمعلومات التصورية والتصديقية لا تبحث
 عنها من حيث انها توصل الي مجهول تصوري او مجهول تصديقي كما تبحث
 عن الجنس كالحيوان والفصل كالفيل وهما معلومان تصوريان
 من حيث كيف يتركبان ليوصل المجهول الي مجهول تصوري كالإنسان
 وكما تبحث عن القضايا المعقدة كقول العالم غير كل تغير يحدث
 وهما معلومان تصديقيان من حيث انهما كيف ياتان بالحواس
 يعبر لهما باسمه صلا الي مجهول تصديقي كقولنا العالم لم يحدث و
 كذلك تبحث عنها من حيث انها يتوقف عليها الموصول الي التصور
 ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية ذاتية وعرفية وجسدية
 وفصلية وخاصة ومن انها يتوقف عليها الموصول الي التصديق
 اما توقفها فربما اي بلا واسطة ككون المعلومات التصديقية
 قضية واما توقفها بعيدا اي بواسطة ككونها موضوعات ومجموعات
 فان الموصول الي التصديق يتوقف على القضايا التركيبية منها والقضايا

اعلم

او عكس متصلة
 او مفصلة قضية

موقوفه على

وليس كله بدورها الا لا يستغنى عن تعلم الا نظرا والا لا بد لسلسلة من الجفنة
 بدفعي وجفنة نظري بسفاد منه متن

مرادنا انهم عن ^{العلم} ~~العلم~~ ^{العلم} ~~العلم~~ في المقال كالعلوم الشرعية
 وانما كان هذا التعريف سهلا لان كونه المعارف من عوارضه لا وادعى
 لان الذاتى للشيء يكون له في نفسه للمنطق ليست له في نفسه ^{والا لـ}
 بل القياس الي غيره من العلوم ولانه تعريف بالغايات او ثباته
 المنطق الصفة عن الخطا وغاية الشيء يكون خارجا عنه التعريف
 بالمرج ^{العصمة} ~~رسم~~ ^{رسم} ~~رسم~~ فابن جليله وهي ان حقيقة كل علم حاصل
 ذلك العلم لانه قد حصل تلك المسائل اذ لا يوضع اسم العلم
 بانه انما لا يكون له ماهية وحقيقة وانما تلك المسائل معرفة بحسب
 هذه الحقيقة لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله وليس لك مقدمة
 المشروع فيه وانما المقدمة معرفة بحسب رسمه فلهذا اصرح بقوله
 ورسمه دون ان يقول اجموده او غير ذلك من العبارات
 ثانيا على ان مقدمة الشئ وقع في كل علم بعده لاحد فان قلت
 العلم بالمسائل التصديقية بها معرفة العلم بحده بقوده التقوى
 لا يستفاد من التصديق فقول العلم المطلوب بحده ^{يتوقف}
 حتى اذ حصل التصديقات بالمسائل
 المسائل حصل

على تصور تلك التقديرات فالنصوص غير متفاد الأمن المتصور قال ليس

كله بدنيا قول هذا اشارة الى جواب معارضة نورد همناء ووجهها
ان يقال المطلق بدوي فلا حاجة الى تحليله ان الاول انه لو لم يكن المطلق
بدنيا لكان كسبيا فاصحح في تحصيله الى قانون اخر فاما ان يدور
الانساب ويتسلسل وهما محلان لا يقال لانهم لزوم الدور المتسلسل
ذلك وانما يلزم كونه نسبة الانساب الى قانون بدوي ويخرج لانا فنقول المطلق
مجموع قوانين الانساب فاذا فرضنا انه كسبي واحد لكان الانساب
ذلك القانون على قانون منها والتقدير ان الانساب لا ينتم الا
بالمطلق فيوقف الانساب ذلك القانون الى قانون اخر
وهو ايضا كسبي على ذلك التقدير فالدور المتسلسل لا يتم تقديره
الجواب ان المطلق ليس بجميع اجزائه بدويا والا لاستغنى عن
تعلمه ولا يجمع اجزائه بدوي كاشكال الاول وبعض الآخر
كسبي كباقي الاشكال وبعض الكسبيات متفاد من البعض
البدوي فلا يلزم دور ولا تسلسل واعلم ان همناء مقاييس

الاول

المحمول للموضوع او بدوام سلبه منه ما دام ذات الموضوع
موجودا ووجه تسميتها دائمة ومطلقة على قياس الضرورة المطلقة
ومثالها ان يقال ما من من قولنا انما كل انسان حيوان فانه
حكمتا فيما به دام ثبوت الحيوان لان الانسان ما دام ذاته
بوجوده وسلبا بما لا يقاسم قولنا انما كل شيء من الاشياء
بحر فان قيل ما به دام سلب البحر من الانسان ما دام
ذاته موجودا والنسبة بينهما بين الضرورة ان الضرورة
اخص منها مطلقا لان مفهوم الضرورة استناع الحكم
النسبة عن الموضوع ومعلوم ان ما دام على شمول النسبة
في جميع الازمنة والافات ومتى كانت النسبة متعينة
الا الحكماء عن الموضوع كانت متعينة في جميع الافات
امتنع الحكماء عن الموضوع لوجوده اذ كان الحكماء عند عدم
وجوده لان الممكن ليس يجب ان يكون واقعا في الشرط
العامه هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع

الحكم

وجوده بالضرورة والمحمول كان كسبيا
في جميع الافات
والحكم كان كسبيا
في جميع الافات
والحكم كان كسبيا
في جميع الافات

الاول

اولى منه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا بوصف
 الموضوع اي يكون الوصف الموضوع دخل في كسوف الضرورة
 مثال الهمزة فان كل كاتب متحرك لا صاحب بالضرورة مادام
 كاتبان متحرك لا صاحب ليس ضروري البتة لذات
 الكاتب اعني افراد الانسان مطلقا بل ضرورة بوجبه انما هي
 بشرط انصافها بوصف الكاتب من السالبة قولنا الضرورة
 لاشي من الكاتب ليس بضروري الا بشرط انصافها بالكتابة
 وسبب تسميتها بالامتنع فلا تلتزمها على شرط الوصف
 واما بالعمامة فلا تلتزمها اعم من المشروطية الخاصة وسوغها
 في المركبات ودرجاتها المشروطة العامة على القضية التي
 حكم فيها بضرورة الثبوت او بضرورة السلب في جميع اقسام ثبوت
 الوصف اعم من ان يكون الموضوع مدخلا في تحقق الضرورة
 او لا والفرق بين المعنيين ان الاول اقل من كل كاتب متحرك لا صاحب
 بالضرورة مادام كاتبان متحركا او اقل من كل كاتب متحرك لا صاحب
 بالضرورة مادام كاتبان متحركا او اقل من كل كاتب متحرك لا صاحب

كما يتبين وان اردنا المعنى الثاني كذبت لان كل صاحب
 ليست ضرورة الثبوت لذات الكاتب في شئ من الالفاظ
 فان الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورة
 لذات الكاتب زمانا اصطلاحيا فثبت بالمشروطية
 فالمشروط العامة بالمعنى الاول اعم من الضرورية واللازمة
 من وجه لانك قد سمعت ان ذات الموضوع قد يكون عين
 وصفه وقد يكون غيره فاذا اتحدت الماداة مادة
 الضرورة صدقت الفضايا الثلث كقول كل انسان
 حيوان بالضرورة او ايا او مادام انسانا وان تغيرا
 فان كانت الماداة ضرورية لم يوصف بالضرورة في تحقق
 الضرورة صدقت الضرورية واللازمة دون المشروطية
 كقول كل كاتب حيوان بالضرورة او ايا او مادام انسانا بالضرورة
 مادام كاتبان فان وصف الكتابة لا يدخل في ضرورة
 ثبوت الحيوان لذات الكاتب وان لم يكن ماداة الضرورية

والدوام الذي تبين وكان هناك ضرورة بشرط الوصف
 صدقت المشروطة دون الضرورية والدائمة كما في المثال
 المذكور فان تحرك الاصابع ليس بضروري ولا دائم لذات
 الكاتب بل بشرط الكتابة ولما المشروطة بالمعنى الثاني
 فهي اعم من الضرورية مطلقا لانه متى ثبتت الضرورية في جميع
 الاوقات الذات ثبتت في جميع اوقات الوصف بدون
 العكس ومن الدائمة من وجه لتصادقها مادة الضرورية المطلقة
 وصدق الدائمة بدون حيث يخلو الدوام من الضرورية بالعكس
 حيث يكون الضرورية في جميع اوقات الذات البرائة الضرورية
 العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع
 او سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفافا بعنوان متصفا
 ايجابا وسلبا بما في المشروطة العامة من قول كل كاتب
 متحرك الاصابع مادام كاتبه ولا شيء من الكاتب كان
 الاصابع مادام كاتبه وانما سميت عرفت لان العرف يفهم

٢
 الوصف ولا بد من له
 اوجات ٣
 انما هو وصف للموضوع واما انما هو ايجاب

هذا المعنى من

هذا المعنى من السالبة اذا اختلفت حتى اذا قيل ان لا شيء
 يستحق يفهم العرف ان المستحق سلب عن الشيء
 مادام ما يقال انه هذا المعنى من العرف سلب الوجود
 لانها اعم من العرفية التي صحت التي هي من المركبات وهي
 اعم مطلقا من المشروطة العامة فانه متى تحققت الضرورية
 بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب الوصف من غير عكس
 وكذا اعم من الضرورية والدائمة لانه متى صدق الضرورية
 او الدوام في جميع اوقات الذات ولا يعكس الى مرتبة
 المطابقة العامة وسواء حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع
 او سلبه عنه بالفعل اما ايجابا فكل قول كل انسان
 متفلس بالاطلاق العام واما السلب فكل قول كل
 انسان لا شيء من الانسان بمنفرد بالاطلاق
 العام واما السلب وانما كانت متعلقة لان القضية
 او اختلفت ولم يقيد بقيد دوام او ضرورة او لا دوام ولا

٢٠
 جميع اوقات الوصف
 هذا المعنى من
 انما هو وصف للموضوع واما انما هو ايجاب
 او سلبه بالاضافة الى موضوعه واما انما هو ايجاب
 بالاطلاق العام واما السلب فكل قول كل انسان

فضرورة يفهم منها فعليه النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوما
القضية المطلقة سميت بها وانما كانت عامة لانها اعم
من الوجودات الدائمة او الوجودية اللاحقة كسبحي
وهي اعم من القضايا الاربع المقدمة لانه في صدق ضرورة
او دوام كجب الذات او كجب الوصف فيكون النسبة ليس
ملزم من فعلية النسبة ضرورة وانما هو السلب الممكنة
العامة وهي التي حكم بها بسلب ضرورة المطلقة عن الجواب
المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية بالاجاب كان
مفهوم الامكان سلب ضرورة السلب لان الاجاب
المخالف للاجاب وهو السلب ضرورة وان الحكم في كان
القضية بالسلب كان مفهوما سلب ضرورة الاجاب فانه
هو الجواب المخالف للسلب فاذا قلنا كلنا حارة بالامكان
العام كان معناه ان سلب الحرارة عن ان ليس بضروري
واذا قلنا لا شئ من الحار باردا بالامكان العام كان

معناه ان لا يجبر

معناه ان لا يجاب البرودة للحار ليس بضروري
وسميت ممكنة لاحتوائها على معنى الامكان وعامة لانها
اعم من الممكنة التي صفة وهي اعم من المطلقة العامة لانه
معنى صدق الاجاب بالفعل فلا اقل من ان لا يكون
السلب ضروريا وسلب ضرورة السلب هو امكان
الاجاب فمضى صدق الاجاب بالفعل صدق الاجاب
بالامكان ولا يتعكس لانه ان يكون الاجاب
ممكنا ولا يكون واقعا أصلا وكذا لك من صدق السلب
بالفعل لم يكن الاجاب ضروريا وسلب ضرورة الاجاب
هو امكان السلب فمضى صدق السلب بالفعل صدق السلب
بالامكان دون العكس لانه ان يكون السلب ممكنا
غير واقع واعم من القضايا الباقية لان المطلقة العامة
اعم منها مطلقا والاعم من الاعم اعم قال واما المركبات
فسيج اتم الاولي المشروطة التي صفة وهي المشروطة العامة

مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة لقولنا
 بالضرورة كل كاتب متحرك لا يصاح مادام كاتباً دائماً
 فكيف من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكتابات بكن الاصاح
 مادام كاتباً دائماً فانه كسبها من سالبة مشروطة عامة موجبة
 مطلقة عامة متضمنة لقولنا من المركبات المشروطة العامة
 وانما قيد اللادوام كسبها ^{في الذات} وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات المطلقة
 لان المشروطة العامة هي المفردة بحسب الوصف بفتح والضرورة
 بحسب الوصف ودوام بحسب والدوام بحسب الوصف بفتح
 ان يقيد بالادوام بحسب الوصف فان قيد يقيد الصحيح فلا بد
 ان يقيد بالادوام بحسب الذات حتى يكون النسبة فيها
 ضرورية ودائمة في بعض الاوقات وصف الموضوع لادامته في
 بعض اوقات الموضوع وهي لغة المشروطة الخالية ان
 كانت موجبة كقولنا كل من كان بالضرورة كل كاتب متحرك

الاصح مادام

الاصاح مادام كاتباً دائماً فانه كسبها من موجبة مشروطة
 عامة وسالبة مطلقة عامة اما المشروطة العامة الموجبة فهي
 مفهوم اللادوام الجزء الاول من القضية اما السالبة المطلقة
 العامة اي قولنا لا شيء من الكتابات بكن الاصاح
 بالفعل فهي مفهوم اللادوام لان اليجاب المحمول للموضوع
 اذا لم يكن دائماً كان مضاه ان اليجاب ليس متحققاً
 في جميع الاوقات واذا لم يتحقق اليجاب في جميع الاوقات
 يتحقق السلب في الجملة وهي معنى السالبة المطلقة وان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكتابات بكن الاصاح
 مادام كاتباً دائماً فانه كسبها من مشروطة عامة سالبة وهي
 الاول وموجبة مطلقة عامة اي قولنا كل كاتب ساكن الاصاح
 بالفعل وهو مفهوم اللادوام لا السلب اذا لم يكن دائماً لم يكن
 متحققاً في جميع الاوقات يتحقق السلب في جميع الاوقات
 يتحقق اليجاب في الجملة وهي اليجاب المطلق العام فان

العامة ٣

قصيده قلت حقيقة المركبة مائة من الاجاب والسبب فكيف

يكون موجرا او سلبية فنقول لا يصح في اجاب القضية المركبة

وسلبها بايجاب الجزا الاول سلبا اصطلاحا فان كان

الجزا الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سلبا فمما

والجزا الثاني في حق لف في الكيف وهو الحق في الكيف والنسبة

بينها وبين القضايا السالبة ما بينها وبين الذاتين فمما

كلية لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات لان القويرة

بحسب الذات اخص من الادوام بحسب الذات

والعامة مطلقا لانها المشروطة العامة المقيدة بالادوام

والمقيدة الاخص من المطلق وكذا من القضايا الثلاث الباقية

لانها اعم من المشروطة العامة قال الثانية العرفية الخاصة

وهي العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات وهي ان

كانت موجبة عرفية كسبها من موجبة عرفية عامة وسالية مطلقة

عام وان

في الذات
وهو مباح للادوام
وذلك ظاهر للضرورة
بحسب الذات

لخص مباحثنا
التي هي اعم من

اقول العرفية الخاصة

كل من قولها

عامة وان كانت سالية فمن سالية عرفية عامة ووجبة مطلقة

مطلقة عامة من اجابها او سلبها عام اقول العرفية العامة العرفية الخاصة هي للضرورة

مع قيد الادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة

كل من قولها كل من كان كاتب متحرك الا صاحب ما لم

كاتب الاول انما كسبها من موجبة عرفية عامة وهي الجزا الاول من موجبة عرفية عامة

وسالية مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام وان كانت سالية

كل من قولها لا شيء من الكتاب بكن الا صاحب

مادام ان لا ايا فتر كسبها من سالية عرفية عامة وهي الجزا الاول من مفهوم الادوام

وموجبة مطلقة عامة وهي اعم من المشروطة الخاصة لانه متى

صدق الضرورة بحسب الوصف لا ايا صاحب الادوام

بحسب الوصف لا ايا من غير عكس ومما ينفذ للدعوى على

ما سبق واعم من المشروطة العامة من وجه لخصها ونها في

المشروطة التي تصدق المشروطة العامة بدورها في مادة

بمنها مادة الضرورة الذاتية وحد قما بدون المشروط

علة ان كانت سالبه من سالبه مرفقة عامة وسالبة مطلقة
 عامة ان كانت سالبه من سالبه مرفقة عامة وموجبة مطلقة عامة
 من لهما ايجابا او سلبا ما رافق الوفاة التي هي الوفاة الوفاة
 مع قيد الادوارم يجب ان كانت موجبة كما
 من قول كل كاتب متحرل الا صاحبها وام كاتب لا ولا يتركها
 من موجبة مرفقة عامة وهي الجزاء الاول وسالبة مطلقة وهي مفهوم
 الادوارم وان كانت سالبه كما تقدم من قول كل شخص
 لا شيء من الكتاب بسكن الا صاحبها وام كاتب لا ولا يتركها
 فنزولها من سالبه مرفقة وهي الجزاء الاول وموجبة مطلقة عامة
 وهي الجزاء الثاني وهي اعم من المشروطية العامة من وجه واحد
 في مادة المشروطية الخاصة وصدق المشروطية العامة به المادة
 المشروطية الخاصة وصدقها به من المشروطية العامة اذا كان
 الادوارم يجب الوصف من غير ضرورة وخص من الوفاة العامة
 لان القيد اخص من المطلق وكذا من البقين لانها اعم من الوفاة

العامة واعلم ان وصف الموضوع في المشروط والعرفية
 الخاضعين بحجب ان يكون وصفاً مفارقاً لذات الموضوع
 فانه لو كان وائفاً لوصف المحمول وائفاً به وام وصف الموضوع
 سخان وصف المحمول والذات الموضوع وقد كان لا وان بحجب
 الذات بهذا خلف قال ان الوجودية بالضرورة وهي المطلقة
 العامة مع قية بالضرورة بحجب الذات وهي ان كانت موجودة
 كل انسان فضا حك بالافعال بالضرورة فتزكيتها من موجبة مختلفة
 عامة وسالبة لكن في العامة وان كانت سالبة كقول شي من
 الانسان بفضا حك بالافعال بالضرورة فتزكيتها من سالبة
 مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة اقول الوجودية بالضرورة
 بحجب الذات وان امكن تقييد المطلقة العامة بالضرورة
 بحجب الوصف لانهم لم يعتبروا هذا التركيب ولم يعتبروا
 الحكماء في ان كانت موجبة كقول كل انسان فضا حك
 بالافعال بالضرورة فتزكيتها من موجبة مطلقة عامة سالبة

وان وصف المحمول

ضرورة
 المطلقة العامة
 بحجب الذات وانما قية
 بالضرورة

عامة

في الجزاء

عامة بالضرورة المطلقة في الجزاء الاول انما سالبة الممكنة
 اي قول لا شيء من الانسان بفضا حك بالافعال العام
 فبحسب الوجودية لان الابحاث اذا لم يكن ضروريا
 كان هناك سلب ضرورة الابحاث وسلب ضرورة
 الابحاث فكل عام سالبة وان كانت سالبة كقول لا شيء
 من الانسان بفضا حك بالافعال بالضرورة فتزكيتها من سالبة
 مطلقة عامة في الجزاء الاول وموجبة ممكنة عامة اي بالضرورة
 فان السلب اذا لم يكن ضروريا كائنا كان سلب ضرورة
 السلب هو الممكن العام الموجب اي اعم من التي ضمن لانه
 متى صدقت الضرورة او الدوام بحجب الوصف لا وانما
 صدق فعلية لا بالضرورة من غير عكس مبنية للضرورة
 لتيقدها بالضرورة واعلم من الدائمة من وجه تشافها في مادة
 الدوام الخالي عن الضرورة وصدق الدائمة به ونها في مادة
 الضرورة بها لعكس مادة الدوام وكذا من المشروط

الضمنية

والعقبة العائتين المتصادقهما في مادة المشروطة التي صدق
 وجودها في مادة الضرورية وحدها في مادة
 اللازم كجيب الوصف واخص من المطلقة العامة خصوص
 المقيد من الممكنة العامة لانها اعلم من المطلقة العامة قال الرابعة
 الوجودية اللاوائية اقول الوجه واهي المطلقة العامة مع قيد
 اللازم كجيب الذات واهي سواء كانت موجبة او سالبة
 فتركيبتها من مطلقين عائتين احدهما موجبة والاخرى سالبة
 ومثلا لها ايجابا وسلبا ما اقول الوجودية اللاوائية اي المطلقة
 العامة مع قيد اللازم كجيب الذات واهي سواء كانت
 موجبة او سالبة يكون تركيبتها من مطلقين عائتين احدهما
 موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول مطلقه عامة والجزء
 الثاني هو اللازم واهي وقد عرفت ان مفهومه مطلقه عامة
 ومبنيها ومثلا لها ايجابا وسلبا ما في قول كل ان فيمكن
 بالفعل لا وارينا ولا شيء من الانسان ايضا حكى بالفعل

لا واري اخص من الوجودية اللاوائية لانه في
 تحقق الضرورية لا والادام كجيب الوصف لا واري كتحقق
 فعلية النسبة من غير عكس من سائبة للمدائمين على طر
 غير مرة وانهم من العائتين من وجه لتصادقهما في مادة المشروطة
 التي صدق وجودها في مادة الضرورية وبالعكس
 حيث لا واري كجيب الوصف واخص من المطلقة
 والممكنة العائتين وذلك لما ظهر قال الخيسة واهي
 سائبة بحكم فيها بضرورة نبوت المحمول للموضوع او سائبة عنه
 في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مفيدا باللازم
 كجيب الذات واهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل
 من منحرف وقت حصوله الارض منه وبين الشمس لا واري كتركيبتها
 من موجبة وقته مطلقه وسائبة مطلقه عامة وان كانت سالبة
 كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر منحرف وقت التبريح
 لا واري فتركيبتها من سائبة وقته مطلقه وموجبة مطلقه عامة

صدق مطلقه في وقت
 محتمل بخلاف العكس وانهم
 من صائبات للذات هي ص

وقد اشرع في شرحه وادخله في كتابه في كل ما يتعلق

اقول الوضعية التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحل للموضوع او
 بضرورة سلبه عند وقت معين من اوقات وجود الموضوع
 متقدما بالادوام كحجب الذات فان كانت موجبة لقولنا
 ما بضرورة كل من يخف وقت جلولة الارض بينه و
 بين الشمس لا دايما فترتيبها من موجبة وقتية مطلقة هي
 وهي الجزا الاول الذي قولنا كل من يخف وقت جلولة الارض
 سلبية مطلقة عامة هي مفهوم الادوام اعني قولنا لا شيء
 من الغير يخف وقت الترتيب لا دايما فترتيبها من سلبية
 وقتية مطلقة وهي التي هي من الغير يخف بالاطلاق العام
 بالضرورة لا يتغير من الغير وهي اخص من الوجوه وتبين مطلقا لانه اذا صدق بالضرورة
 كحجب الوقت لا دايما صدق الاطلاق لا دايما لا بالضرورة
 ولا يتعكس ومن الخاضعين من وجه لانه اذا صدق
 والادوام كحجب الوصف بالضرورة كحجب الوصف فان كان الوصف ضروريا للذات
 الموضوع في شئ من الاوقات صدقت انفسا بالقولنا

بالضرورة

بالضرورة كل من يخف مطلقا ما دام متخفا لا دايما او الوقت
 لا دايما فان الاخفاف لما كان ضروريا للذات الموضوع
 في بعض الاوقات والاطلام ضروري للاخفاف كان
 الاطلام ضروريا للذات في ذلك الوقت وان لم يكن
 الوصف ضروريا للذات الموضوع صدقت الخاضعين
 ولم يصدق الوضعية كقولنا بالضرورة كل كاتب يحرك الاصابع
 ما دام كاتبه لا دايما فان الكناية لما لم يكن ضرورية للذات
 في شئ من الاوقات لم يكن يحرك الاصابع الضرورية
 كحجبها ضروريا للذات في وقت ما فلا يصدق الوضعية
 واذا لم يصدق بالضرورة كحجب الوصف والادوام كحجب
 لم يصدق الخاضعين في صدق الوضعية كما في المثال المذكور بهذا
 غيرنا المشروط بالضرورة بشرط الوصف اما في غير
 بالضرورة ما دام الوصف كحجب الوضعية التي صدق
 من الوضعية مطلقا لانه لا يستحق في ضرورة في جميع اوقات

فوق كل من يخف وقت تهور

الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات
تتحقق الضرورة في بعض اوقات الذات من غير كسب
والوقية بما جسد الله البنين واعلم من العاقلين من ربه لصدقه
في المنسوبة الى الله وصدقه بما جسد في مادة الضرورة
وبما كسب لا دوام كسب الوصف واخصر من المطلق
العامة والكنهية الوجودية قال السائس المنسوبة وبما كسب
تلك فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه في وقت
غير معين من اوقات وجود الموضوع مقيد باللا دوام كسب
الذات وبما ان كانت موجبة كقولنا كل بالضرورة كل
الان من نفس في وقت ما لا يما فتر كسب من موجبة منسوبة
مطلقة والامة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
لا شيء من الانسان بنفسه وفي ما لا يما فتر كسب من
موجبة سالبة منسوبة مطلقة وموجبة مطلقة عامة القول اي
التي حكم فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه

منه في وقت

المنسوبة

منه في وقت غير معين من وقت وجود الموضوع لا اياها كسب الذات
وليس المراد بعدم التعيين ان يكون عدم التعيين قيدا
فيها فحاصل ان لا يقيد بالتعيين ويرسل مطلقا فان كانت
موجبة كقولنا كل بالضرورة كل ان بنفسه في وقت ما
لا اياها كان تركها من موجبة منسوبة مطلقة وهي قولنا
بالضرورة كل ان بنفسه في وقت ما سالبة مطلقة عامة
اي قولنا لا شيء من الانسان بنفسه بالفعل الذي
هو مفهوم اللا دوام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
لا شيء من الانسان بنفسه في وقت ما لا يما فتر كسب
من سالبة منسوبة مطلقة وفي الجزر الاول موجبة مطلقة عامة
اي اللا دوام وبما كسب من الوقية لانه اذا كسب صدقت الضرورة
في وقت ما به وان العكس فحينئذ مع القضاء بالواقعية على
وبما كسب الوقية من غير فرق واعلم ان الوقية المطلقة والمنسوبة
المطلقة اللتين هما جوار الوقية المطلقة والمنسوبة قضيان

مفهوم مح

مبين لا وانما صدقت
الضرورة في وقت ما
لا اياها

بسطها من غير عمد ودين في البسط حكم في احدهما
بالضرورة في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة في وقتا
فالاول سميت وقتية لا تعبر بيقين الوقت فيها ومطلقة
لعدم تعيد باللا دوام واللا ضرورة والاخرى منتشرة لانه عالم
تعيين وقت الحكم فيها اضطرار الحكم في كل وقت فيكون منتشرة
في الاوقات ومطلقة لانها غير مقيدة باللا دوام او بالضرورة
ولهذا اذا قيدت باللا دوام حذف الاطلاق من اسمها فكانت
وقتية ومنتشرة لا مطلقين وربما سمع فيها بعد مطلقة وقتية
ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية التي حكم فيها باللبس
بالفعل في وقت معين والمنتشرة هي التي حكم فيها بالفعل
في وقت غير معين ففرق بينهما بالعموم والخصوص وهو واضح
لاستغنى قال السابعة الممكنة التي هي هي التي الحكم بانفع
الضرورة المطلقة عن من الوجود والقدم جميعا وهي كذا كانت
موجبة لقولنا بالامكان التي هي كل انسان كاتب او سالب

المطلقة المنتشرة المطلقة
فان المطلقة الوقتية
باللبس

كقول

كقولنا بالامكان التي هي هي من الانسان كاتب
من الممكنين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة بقدر
ان اللا دوام اشارة اما مطلقة عامة واللا ضرورة الى الكمية
عامة متى العنق الكيفية وموقف الكمية لا فنية المقيدة بهما
اقول الممكنة التي هي هي التي حكم فيها السلب بالضرورة
المطلقة عن جاني اليجاب والسلب فاذا قلنا كل انسان
كاتب بالامكان التي هي هي من الانسان كاتب
بالامكان التي هي هي كان معناه ان اليجاب الكثرة للانسان
وسلبها عنه ليسا بضرورة يرتين لكن سلب ضرورة اليجاب
امكان عام سالب سلب ضرورة السلب نظام موجب
فالممكنة التي هي هي سواء كانت موجبة او سالبة يكون تركبها
من ممكنين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة فلذا فرق
بين موجبتها وسالبتها في المعنى بل في اللفظ حتى العبر
بعبارة اليجابية كانت موجبة وان عبرت بعبارة سلبية

كانت سائلة وهي اعم من سائر المركبات لان في كل منها
 ايجابا وسلبا ولا اقل فيما ان يكونا ممكنين بالامكان العام
 ولا يلزم من امكان الايجاب والسلب ان يكونا اجتماعا
 بالفعل او بالضرورة او بالادام ومباشرة للضرورة المطلقة
 واعم من الوجود العائين والمطلقة العامة من وجه لتصادقها
 في مادة الوجودية اللا ضرورية وصدق الممكنة التي تصدق بدونها
 حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل وبالعكس في مادة
 الضرورية التي تصدق وخصص من الممكنة العامة فقد ظهر ما ذكرنا
 ان الممكنة العامة اعم من القضايا البسيطة والممكنة التي تصدق
 اعم من المركبات والضرورية اخص البسيط والمشرطة
 التي تصدق اخص المركبات على وجه ذكر ايضا ان الادام
 اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورية الى ممكنة عامة في اخص
 في كيفية التقفية المقيدة بها حتى ان كانت مستقلة كانت
 موجبة لمنه افققت لهما في الحكم فان كانت كلية تناكلتين
 سائتين

وان كانت

وان كانت جزئية كانتا جزئيتين هذا
 هو الضابط في معرفة تركيب القضايا المركبات
 وانما قال الادام اشارة الى مختلفة عامة ولم يقل الادام
 معناه المطلقة العامة لان المعنى اذا اطلق برتبة المفهوم
 المطابق وليس مفهوم الادام المطابق المطلقة العامة
 فان الادام الايجابية مثلا مفهومه الصريح رفع الادام
 الايجاب والمطلق السلب ليس هو نفس رفع الادام
 الايجاب بل لانه مفهومه الاشارة الى اما اللا ضرورية ومفعاها
 هو الصريح الامكان العام لان لا ضرورة الايجاب هو
 عين امكان السلب فلما كان احدي القاضين معني احدي
 العبارتين والاخر معني المطلقة العامة ليست بمعنى الاخرى
 بل من لوازمها استعمال عبارة الاشارة ليكون شذوذا
 منها قال الفصل الثاني في اقسام الشرطية الجزء الاول منها
 يشتمل على مقدمة والسبيل تاليف اما المسئلة فاما ان لا يوجد وهي التي

ليجاب

بوسيلة ضرورية
 السلبية

ليست بمعنى الاخرى

صدق الثاني فيها على تقدير صدق المقدم
 علما في بعضا واجب ذلك كالعلة والتضاليف والتفاني
 وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئيين على الصدق
 كقولنا ان لانا نالقا فالحارنا بق واما المنفصلة فاما
 فبقية هي التي يحكم فيها بالتناقض بين جزئيين في الصدق والكذب
 معا كقولنا اما ان يكون هذا العدو رجلا او فرسا ولا نعلم الجميع ما
 والي يحكم فيها بالتناقض بين الجزئيين في الصدق ففك كقولنا اما
 ان يكون هذا الشئ ابيض او سوادا ولا نعلم ابيض او سوادا
 فيها بالتناقض بين الجزئيين في الكذب فقط كقولنا ان
 ان يكون زيد في البحر ولا يغرق اقل الماء مع الفراع لمن الجبل
 واما ما شرع في اقسام الشرطيات وقد سمعت ان الشرطية
 ما يتركب من قضيتين وهي اما متصلة ان اوجبت او سلبت
 حصول احداهما عند الاخرى او منفصلة ان اوجبت او سلبت
 انفصال احداهما عن الاخرى والقضية الاولى من جزئيين الشرطية

كانت م

مشجرا م

من الحملية م

سواء كانت

سواء كانت متصلة او منفصلة ان اوجبت او سلبت
 انفصال احداهما عند الاخرى او منفصلة ان اوجبت
 تسمى مقدماتها في الذكر وتقصية الشئ تسمى باليا
 يتلونا اياها ثم ان المتصلة تسمى بالية واما التفانية الزمنية واما
 فهي التي صدق الثاني فيها على تقدير صدق المقدم
 علما في بعضا واجب ذلك كالعلة والتضاليف والتفاني
 سببها الاولى التي كالعلة والتضاليف اما العلية فان
 يكون المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس
 طارعة فالنهار موجودا كان الشمس طالعة او بطونا معلوما لانه
 علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضيئ
 فان وجود النهار واضافة العالم معلولان لظهور الشمس
 واما التضاليف فبان يكونا متضايفين كقولنا ان كان
 لينا باعرا وكان ابيض وهذا التضاليف لا يتناول التسمية
 الكافية لعدم اعتبار الصدق الثاني للعلاقة فيها فالاولى

على تقدير صدق المقدم م

لان الشمس طالعة م
 او يكونا معلولان لعلته واحدة
 كقولنا ان كان النهار مضيئا

ان يقال للثانية ما حكم فيها بصدق قسمة على تقدير صدق
صدق اخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك وهو متناول للثانية الكاوية
لان الحكم للعلاقة ان يطابق الواقع كان الحكم مستحقا للعلاقة
ايضا مستحقا وان لم يطابق الواقع فاما لعدم حكم في الواقع
اولئذ من غير علاقة واما الاتفاقية فهي التي يكون ذلك
اي صدق الثاني على تقدير صدق المقدم فيها لا لعلاقة موجبة
لذلك بل بمجرد صدق الجزئين كقولنا ان كانت الانسان
ناطقا فالحمار ناطق فانه لا علاقة بين ناطقة الحمار وطبيعة
الانسان حتى يجوز العقل تحقق كل واحد منهما دون
الاخر وليس فيها الاتوافق الطرفين على الصدق ولو
قال اي التي حكم فيها بصدق الثاني على تقدير صدق
المقدم لا لعلاقة بل مجرد قسمة بينهما ولا الاتفاقية الكاوية
لكن ان اولى فان الحكم فيها بصدق الثاني على تقدير
صدق المقدم لا لعلاقة بل بمجرد صدقهما لمتناول الاتفاقية

لكن اولى

الكاوية

الكاوية لكان اولى فان الحكم فيها بصدق الثاني لا
لعلاقة ربما لم يطابق الواقع بان لا يصدق الثاني على بعد صدق المقدم
لعلاقة او بصدق ونوجد في الثاني في الاتفاقية بصدق
الثاني على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل بمجرد صدق الثاني
وبجواز ذلك يكون المقدم للعلاقة فيها صدقا وكاذبا
ويسمى بهذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى الاول اتفاقية
خاصة وبالمعنى الاول اتفاقية خاصة للخصوص والخصوص منها
فانه متى صدق المقدم والثاني بصدق صدق الثاني ولا
يعكس واما المفضل وقد عرفت انما على ثلاثة اقسام
حقيقة وهي التي حكم فيها بالثاني ان جزئها صدقا وكذبا
كقولنا اما ان يكون العدو زوجا او فردا واما لغة الجمع
وهي التي حكم فيها بالثاني في بين جزئها صدقا فقط كقولنا
اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر واما لغة الجمع وهي
التي حكم فيها بالثاني في بين جزئها كذبا فقط كقولنا اما

الثنائي

اما ان يكون زيد في الجوارح كما لا يخفى وانما سميت الادي
حقيقة لان التنا في بين جزئها اشد من التنا في بين جزئها
الاخرين لانه في الصدق والكذب معا فهي الحق باسم المفضل
بل هي حقيقة الانفصال والتنا في ما نفع الجمع لا تستلزم على
والسالبة مانعة لان منع الجمع بين جزئها وربما يقال مانعة الجمع وما نفع الخلق على التي
الواقع ليس يخلو عن ^{الفضتين} حكم فيها بالتنا في في الصدق او في الكذب مطلقا
وبهذا المعنى يكونان اعم وتبعض الفاضل ههنا كونه
شريف وهو ان المراد بالتنا في في الجمع ان لا صدق
على ذات واحدة لانها لا يستوعبان في الوجود فانه لو كان
المراد عدم الاجتماع في الوجود ولم يكن بين الواحد والكثير
منع جمع لان الواحد جزء الكثير وجوز الشيء خاصة في الوجود
ولكن الشيخ نفس على منع الجمع بينهما ثم قال وعندني
في هذا انظر اذ يلزم من ذلك جواز منع الجمع بين اللزوم
واللزوم فان حذر الشيء من لوازمه وقها جميعا على انه لا منع
ولان اللزوم والملازم لا يصدقان على ذات

جمع بين

جمع بين اللزوم والملازم ولا منع فلو وجب من اللزوم
ان يفتح عليه الجواب عن هذا الاعتراض وهو ليس بالنظر
فيما ارادة من عبارة القوم في اشتباههم ان يفتوا بالمكان
في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فان مانعة الجمع من اقسام
المنفعة والافصال لم يغيره الا من الفضتين فلا
يكون منع الجمع الا بين الفضتين فلو كان المراد عدم الاجتماع
في الصدق لكان بين كل فضتين منع الجمع لاستحالة الصدق
قضيه على ما صدق عليه قضية اخرى ولا يكون بين الفضتين
منع الخلاصا ضرورة كونهما على شيء من الاشياء واقله مفرد
من المفردات بل ليس رادهم بالتنا في في الصدق لعدم
الاجتماع في الوجود واما ان الشيخ اثبت بين الواحد والكثير
منع الجمع فهو ليس بين مفهوم في الواحد والكثير من منع الجمع
بل بين هذا واحد وهذا الكثير فان القضية القابلة اما ان
يكون هذا واحد واما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لا يمنع

الجمع

قال وكل واحد من هذه الثلاث امانة وهي التي يكون التناهي فيها لا
المجرى كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي يكون التناهي فيها
مجموع الاتفاق كقولنا للاسود والاكاتب امان ان يكون اسودا واكاتباً

اجتماع جزئها على الصدق فيجوز ان يكون التناهي في
نفاذ من سوء الفهم فلهذا التفسير قال في كل واحد الى المفرد
اقول كل واحد من المفصلات الثلاث امانة وفيه اتفاقية
كما ان المتصلة بالضرورة او اتفاقية متصلة بالاتفاقية
الى المفصلات كنسبة للزوم والاتفاق الى المفصلات
اما العادة في التي يكون الحكم بالتناهي فيها لذي
الجزئي اي حكم بان مفهوم احد هما ساف للآخر
قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر
وكون زيدا في البحر ولا يفرق واما اتفاقية هي التي يحكم فيها
بالتناهي بالذات الجزئين بل بمجموع الاتفاق اي بمجموع

التفق في الواقع ان يكون بينهما مناهة وان لم يقض مفهوم
احدهما ان يكون مفهوماً متافياً لا خاكولنا للاسود
اللاكاتب امان هذا اسودا واكاتباً كاتب حقيقة فانه لا مناهة
بين مفهوم الاسود والاكاتب ولكن اتفق بمجموع السواد والاكاتب

تحقق

المتن

الكتابة فلا يصدق ان لا شفاء اكنانة ولا يكذب ان لو
الاسود ولو قلنا امان يكون هذا الاسود او كاتبا كانت
مانعة الجميع لانها لا يصدق ان لا يكذب ان لا شفاء للاسود
والكتابة معا في الواقع ولو قلنا امان ان يكون هذا اسودا
او كاتبا كانت مانعة الجميع لانها لا يكذب ان لا يصدق ان
لتحقق السواد والكتابة بحسب الواقع قال سالبه كل
واحد الى الفهم من هذه القضايا الثمان هي التي ترفع ما حكم
فيها موجبتها فسالته للزوم سمي سالبه لزومية وسالته للضرورة
سمي سالبه عادية وسالته للاتفاق سمي سالبه اتفاقية فقول
قد عرفت ثمانية قضايا متصلة بالضرورة اتفاقية ومفصلات
سبعة ثلث منها عادية وثلث اتفاقيات وهي كلها متناهية
موجبات لان تعاريفها المذكورة لا ينطبق الاعلى الموجبات
فلا بد من تعريف سواها فسالته كل واحدة منها هي التي
ترفع ما حكم في موجبتها فلو كان الوجبة للضرورة سلبية ما حكم

فيها

فيها بلزوم ان في المقدم كانت السالبة للزومية سالبة
اللزوم لا ما حكم فيها بلزوم السلب فان انتهى حكم فيها بلزوم
السلب بوجهه لزومية سالبة مثلا او قلنا ليس في كانت
الشمس طالعة في الليل موجودا وكانت سالبة لان الحكم فيها
ليس بلزوم وجود الليل لطلوع الشمس او قلنا اذا
كانت الشمس طالعة فليس في الليل موجودا كانت بوجهه لان
الحكم فيها بلزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس وان كانت
الموجبة المتصلة الاتفاقيه ما حكم فيها بموافقة التالي للمقدم
في الصدق كانت السالبة الاتفاقيه سالبة متعاقبة اي ما حكم
فيها سلب بموافقة التالي للمقدم لا ما حكم فيها بموافقة السلب فانها
اتفاقيه بوجهه فاذا قلنا ليس اذا كان الانسان ناطقا فالحكم
ناحق كانت سالبة اتفاقيه لان الحكم فيها بسلب بموافقة ما حكم
الحمار لنا حقيقة الانسان واذا كان قلنا اذا كان الانسان
ناطقا فليس الحمار لنا كما كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة

بسلب ٥١

سابقة الاتفاقيه

سلبنا حقيقة

سلبنا حقيقة الحمار لنا حقيقة الانسان وعلى هذا يكون
السالبة العنصرية سالبة العنصرية وهي ما حكم فيها برفع العنصرية
اما رفع العنصرية الذي هو في الصدق والكذب والاشارة
العنصرية الحقيقية واما رفع العنصرية الذي هو في صدق وهي
مانعة الجمع اما رفع العنصرية الذي هو في الكذب وهي مانعة
الحلول لا يحكم فيها بعنصرية السلب والسالبة الاتفاقيه ما حكم
فيها بسلب اتفاق المتساويات فيها على احد الاشكال الحكم
فيها باتفاق السلب فالحكم المتصلة الموجبة بصدق عن صانع
وكاذبين وعن محمولي الصدق والكذب وغير مقدم كاذب
ونال صادق دون عكس لا تنفع الاستدلال الصادق الكاذب
بمكذب عن جزئين كاذبين عن مقدم كاذب ما صادق
وبالعكس وعن صادقين اذا كانت لزومية واما اذا كانت
الاتفاقيه فكذلك بها عن صادقين محال اقول صدق الشرطية وكذا بها
انما هو عبطا بقية الحكم بالاتصال الاتفاقي اتصال النفس الامر

الاتفاقيه

لا يصدق جزئيا وكذا بهما فان طابق الحكم فيها نفس الامر
 فهي صادقة والا فهي كاذبة كيف كان جزئيا ثم اذا ثبت
 جزئيا الى نفس الامر حصلت اربعة اقسام لانها اما ان يكون
 صادقين او كاذبين او يكون المقدم صادقا والى كاذبا
 وبالعكس قلنا ان كل انسان له رطب من اي هذه الاقسام
 مركب فالمسئلة الموجبة الصادقة فتركيب عن صادقين
 كقول ان كان زيد انسانا فهو حيوان وعن كاذبين كقول
 ان كان زيد حمارا كان حمادا وعن مجموعي الصدق والكذب
 كقول ان كان زيد يكتب فهو بحر كهد عن مقدم كاذب
 وقال صادق كقول ان كان زيد حمارا كان جونا ودولهم
 اي لا يتركب عن مقدم صادق وقال كاذب لا يتركب عن مقدم
 الصادق والكاذب واللازم كذب الصادق فلان
 اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب اللازم
 واما صدق الكاذب فلان اللازم فيها صادق وحده اللازم

مركب

وصدق الكاذب اما
 كذب الصادق

مستلزم

مستلزم صدق اللازم لا يقال اذا صح تركيب المسئلة
 من مقدم كاذب وقال صادق وعندهم ان كل مسئلة
 موجبة كذبة ينعكس من جهة جزئية فقد صح تركيبها من مقدم
 صادق وقال كاذب لاننا نقول في ذلك في الكلية لاني
 الجزئية فان قلت لما اعترض في جوهرى المسئلة الجبل بالصدق
 والكذب اذا لاقسام على اربعة اقسام فنقول تلك الاقسام
 عند نسبتها الى نفس الامر وهي داخلة فيها والموجبة الكاذبة
 يتركب عن الاقسام الاربعة لان الحكم باللازم من مقدم
 والثاني اذا لم يكن مطابقا للواقع جاز ان يكونا كاذبين
 كقول ان كان الخلد موجودا كان العالم تدبيرا وان يكون
 المقدم كاذبا فلان الى صادق كقول ان كان الخلد موجودا
 فالانسان ناطق وبالعكس كقول ان كان الانسان
 ناطقا فالخلد موجود وان يكونا صادقين كقول ان كانت
 الشمس ظاهرة فزيد انسان هذا اذا كانت المسئلة زمنية

واما اذا كانت المتصلة انفاضية فكذلكها عن صاوتين
 مع لانه اذا صدق الطرفان وافق احدهما الآخر بالضرورة
 كقولنا ان كان الانسان ناطقا فاطرفا كونه ناطقا فيصدق
 عن صاوتين ويكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية لان
 طرفها ان كاذبين او كان التالي كاذبا لمقدم صاوتا
 فكذلكها طاهرا ان الكاذب لا يوافق شيئا وان كان المقدم
 كاذبا والتالي صادقا فكذلك لغير صدق الطرفين فيها
 واما اذا اكتفي بمقدق التالي يكون صدقا عن صاوتين
 ومن مقدم كاذبا لصادق وكذا يراه عن القسمين الباقين
 ومنه بحث وهو ان الانفاضية لا يكفي فيها صدق الطرفين
 او صدق التالي بل لا بد مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها
 من الصادقين ان كان بينهما علاقة تقتضي اللانفافية
 قال والمنفصلة الموجبة الحقيقة تصدق عن صادق وكاذب
 عن صاوتين وكاذبين والمانعة الطبع يصدق عن كاذبين وعن
 كاذب

كاذب وصادق ويصدق عن صاوتين ولانها لم يصدق
 عن صاوتين وعن صادق وكاذب وكذب عن كاذبين
 والسابقة يصدق عما يكذب الموجبة وكاذب عما يصدق
 اقول الانقسام في المنفصلات ثلثة كما ستعرف لان المقدم
 فيها لا يمتنع عن ان يلحق بالطبع وطرفا اما ان يكونا
 صاوتين او كاذبين او يكونا جميعا صادقا والآخر كاذبا
 فالوجه الحقيقة يصدق عن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها
 بعدم اجتماع جزئها وعدم انفاعها فلا بد ان يكون احدهما
 صادق والآخر كاذبا كقولنا اما يكون هذا العدد زوجا او لغيرها
 ويكذب عن صاوتين لا جميعا مسا في الصدق كقولنا اما ان يكون
 الاربعة زوجا او منفصلا متساوين وعن كاذبين لانها
 كقولنا اما ان يكون الثلثة زوجا او منفصلا متساوين ومانعة
 الطبع يصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب لانها التي
 تحكم فيها بعدم اجتماع طرفيها في ان يكون طرفاها متفيعين

ح ٤

فيكون تركيها عن كاذب كقولنا اما ان يكون زيد شجرا
 او حجرا و جاز ان يكون احد الطرفين واقعا والاخر غير واقع
 فيكون تركيها عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون
 زيدا انسانا او حجرا وبكذلك عن صادق لا يمتنع جزئيا كما يكون
 اما ان يكون زيدا انسانا او ناطقا و مانعة الحلو يصدق عن صادق
 وعن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع
 جزئيا فجازا اجتماعهما في الوجود فيكون تركيها عن صادق
 كقولنا اما ان يكون زيدا شجرا او لا حجرا و جاز ان يكون
 احدهما اي احد الطرفين واقعا دون الاخر فيكون تركيها
 كقولنا وكاذب كقولنا اما ان يكون زيدا حجرا او لا انسانا
 وبكذلك عن كاذب يمتنع لا ارتفاع جزئيا كما كقولنا اما ان يكون
 زيدا انسانا او لا ناطقا هذه الحكم الموجبات المستفيدة والمنفصلة
 اما سواها فهي يصدق عن الاقسام التي يكذب عنها الموجبات
 ضرورة ان كذب الايجاب يقتضي صدق السلب بكذلك عن

الاقسام التي يكذب عنها الموجبات لان صدق الايجاب
 يستلزم كذب السلب لا محالة قال الكلية الشرطية
 ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع
 التي يمكن حصولها عليها وهي لا وضاع التي يحصل بسبب
 الاثران الامور التي يمكن اجتماعها مع بعضها ولا يمتنع ان يكون كذلك
 على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة ان يكون كذلك على
 وضع معين وهو الموجبة الكلية في المفصلة كما هو محتمل
 المفصلة دارا وسورا سلبية الكلية بهما ليس الية والموجبة
 الجزئية قد يكون سلبية الجزئية قد لا يكون وبها وخال حرف السلب
 على سورا الايجاب الكلية والمهمة بها وخال الفظ لو وان ولو
 في المسئلة واما في المنطق اقول كما ان القضية الكلية تنقسم
 الى محصورة ومهمة ومخصوصة كذلك الشرطية تنقسم الى
 وكما ان كلية الكلية ليست بحسب كلية الموضوع او المحمول
 بل باعتبار كيفية الحكم كذلك الكلية الشرطية ليست لا بجلان مقدمها

وبالي على فان قد كان زيدا كان زيدا كذا وكلمة
 مع ان هذا هو ما لا يمكن ان يكون بل يجب الكلية الحكم بالانفعال
 والانفعال فان شرطه ان يكون كذا وكان ان كان ان كان لا زيدا
 اي في المتصلة الزمنية او مكانية اي في المتصلة المكانية
 جميع الا زمان وعلى جميع الا اوضاع الممكنة الا اجتماع مع المتقدم
 وهي الا اوضاع التي يحصل للمقدم بسبب اقترانه بالامور
 الممكنة الا اجتماع معه فاذا قلنا كما كان زيدا ان كان
 جونا اردنا به ان لزوم السجوانية للانسان ثابت في جميع
 الا زمان ولست نقصر على ذلك القدر بل زيدا مع ذلك ان اللزوم
 متحقق على جميع الاحوال التي يمكن اجتماعها مع وقوعه في زيدا
 مثل كونه قديما او قاعدا او كونه الشمس طالعة او كونه الحمار هافا
 الى غير ذلك مما ينبغي وانما يخرج في الاوضاع ان يكون ممكنة الاجتماع
 فانه لو اعتبر جميع الاوضاع سواء كانت ممكنة الاجتماع او لا يكون
 لم يصدق شرطه كلية اما في الاتصال فلان من الاوضاع ما لا يلزم

مع الاقنابى ٢

مع التالى

معه ان يكتفى به القيد او عدم لزوم الشيء فان المقدم لا يترتب
 على شيء من هذين الوجهين يستلزم عدم التالى لعدم
 لزوم التالى فلا يكون التالى لازما له على هذا الوضع والا
 فكان المقدم على هذا الوضع مستلزما للتقيد ولنه مع
 معنى بعض الاوضاع لا يكون التالى لازما للمقدم فلا يصدق
 ان الشيء لازم على جميع الاوضاع فله مفهوم الكلية
 على ذلك التقدير واما في الاتصال فلان من الاوضاع ما
 لا يمكن ان يكون المقدم معه كصدق الطرفين فان الشيء على هذا
 الوضع لازم للمقدم فيكون تقيد التالى بمكانه للمقدم
 فلا يمكن المقدم مع التالى على هذا الوضع لزوم هو للمقدم
 معناه ان الشيء لا يقيد ذاته محال فله بعض الاوضاع
 لا يمكن ان يكون المقدم فلا يصدق ان الشيء مع المقدم
 على سائر الاوضاع وانما خص هذا التفسير بالمتصلة الزمنية
 والمتصلة المكانية لان الاوضاع المعبرة في الاتفاقية ليس

هي الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا بل الاوضاع
 الكائنية بحسب نفس الامر لانه لو لا ذلك لم يصدق
 الاتفاقية الكائنية او ليس بين طرفيها علاقة توجب
 صدق التالي على تقدير صدق المقدم فليكن اجتماع
 عدم التالي مع المقدم على الاككان بينهما لانه ملائمة
 ذلك ليس متحققا على تقدير المقدم على هذا الوضع
 فعلى بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم
 لا يكون التصادق على تقدير المقدم فلا يكون التالي
 صادقا على تقدير المقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع
 مع المقدم فلا يصدق الكائنية الاتفاقية واذا عرفت مفهوم
 الكائنية فلكذلك حقيقة المتصلة والمنفصلة ليست بحقيقة المقدم
 والتالي بل بحقيقة الزمان والاحوال حتى يكون الحكم
 بالاتصال والانفصال في بعض الزمان وعلى بعض
 الاوضاع كونه كقولنا قد يكون اذا كان كذا في جونا

كان اننا

كان اننا فان الحكم ملزم اننا نبي اننا هو على وضع
 كونهما طفا وكقولنا قد يكون اما ان يكون هذا الشيء
 او جماد او ان الغاد بينهما انما يكون هذا الشيء على وضع
 كونه من العنصرات واما خصوصية شرطية فتعين بعض
 الزمان والاحوال كقولنا ان حصة اليوم المرتك اما
 انهما لمهما فيها الزمان الزمان والاحوال او بالجد الاشياء
 والازمنة في الشرطية بمنزلة الافراد في الحقيقة فكلما ان الحكم
 فيها ان كان على مفرد معين فهي مخصوصة وان لم يكن فان
 بين كية الحكم على كل الافراد او بعضها فهي المحصورة
 في المحصورة والافردى محله كذلك شرطية ان كان الحكم
 بالاتصال او الانفصال فيها على وضع معين فهي مخصوصة والا
 فان بين كية الحكم على جميع الاوضاع او بعضها فهي محصورة
 والا فمحله هو الموجبة الكائنية في المتصلة كلما وهما وثنى
 كقولنا كلما وهما وثنى كان الشمس في المعنى فالنما وجود

فهي

وفي المنفصلة وانما كقولنا واما اما ان يكون الشمس طالعة او
 لا يكون النهار موجودا او سور السالبة الكلية فيها ليس اليه
 اما في المستقلة فلهذا ليس اليه اذا كانت الشمس طالعة
 فالليل موجودا واما في المنفصلة فلهذا ليس اليه اما ان يكون
 الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا او سور الموجبة الجزئية
 فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة
 كان النهار موجودا او قد يكون اما ان يكون الشمس طالعة
 واما ان يكون الليل موجودا او سور السالبة الجزئية فيما قد لا فيها
 يكون اما ان يكون قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان
 الليل موجودا او قد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون
 النهار موجودا او قد لا يكون حرف السالبة على سور الايجاب
 الكلي كليهما ليس هما وليس في المستقلة وليس واما في
 المنفصلة لانا اذا قلنا كليهما كان كذا كان كذا كان معنوية الايجاب
 الكلي واذا قلنا ليس كليهما يكون معناه نفع اللام الحجاب الكلي في الحالة
 واذا ارتفع

اما في المستقلة الشمس طالعة
 واما في المستقلة النهار موجودا

لغة اوم

واذا ارتفع الايجاب الكلي تحقق سلب الجزئي على منفصلة
 فيما سبق ومكنا في البواني والطلاق لفظة لو وان واما في
 الاتصال واما في الانفصال للجمال كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجودا واما ان الشمس طالعة ولما
 ان يكون النهار موجودا قال الشرطية قد يتركب من متضمنين
 وعن متصلين وعن منفصلين وعن كلية ومنفصلة وعن كلية
 ومنفصلة وعن منفصلة منفصلة وكل واحد من الثلاثة لا خيرا
 في المنفصلة فيقسم على قسمين لا اعتبارا من قبلها من قبلها بالواقع
 بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يتم عن باليها بالواقع فقط
 لا قسام المتصلات المستقلة مستقلة واما الاصل في ذلك ما هو
 بهلا من بعد اقول لما كانت الشرطية مركبة من قسمين والقيمية
 اما كلية او منفصلة او منفصلة كان تركيبها اما من متضمنين
 او منفصلين او من كلية منفصلة او منفصلة او منفصلة او منفصلة
 لا مزيد على هذه الاقسام كمن كل واحدة من الاقسام الثلاثة

ان خبره ينقسم في المسئلة الى قسمين لان مقدم المسئلة
 ينقسم عن تاليها بحسب النسخ اي بحسب المفهوم فان مفهوم
 المقدم فيها المفهوم ومفهوم التالي اللازم ويحتمل ان يكون
 الشيء ملزوما لا ضروريا لانه لا يرد في المقدم المسئلة منع
 بان يكون مقبدا والتالي في نفس بان يكون تاليا بخلاف
 المقدم فبان مفهوم التالي فيها المعادة ومفهوم المقدم هو
 والمعادة لا بد ان يكون معادة ايضا لان غاوا احد الشئين
 لا يخرج في قوة غاوا الاخر باقية يقال كل واحد من جريها غاوا
 نال واما غاوا من لا احد ان يكون مقبدا والآخر ان يكون
 تاليا بحسب وضع لا طبع ففرق بين المسئلة المركبة من جملتين
 والمقدم فيها الجملة وبينها والمقدم فيها المسئلة بخلاف المسئلة
 المركبة منها ففرق بين ما اذا كان المقدم فيها الجملة او المسئلة
 وكذلك المركبة من الجملة والمسئلة فلا حرم انقسمت الانقسام

فيما

ومن المسئلة
والمنفصلة

تسعة

تسعة اقسام المنفصلات ستة اقسام المسئلة فالاول من
 حلتين كقولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان والثاني من
 متصلين كقولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان فكلما لم يكن
 الشئ حيوانا لم يكن انسانا ثلث من منفصلتين كقولنا كلما
 كان داما اما ان يكون العدو رجلا او فرسا داما اما ان يكون
 منفصلا بغيره من او غير منفصل بغيره من جملة منفصلة
 كقولنا كلما كانت الشمس طلعت على لوجود النهار فكلما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود والى سس عكسه لقولنا كلما كان
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفوقه النهار لازم لطلوع
 الشمس راس من جملة ومنفصلة كقولنا ان كان عدوا
 فهو اما زوج واما فرد رابع بالعكس كقولنا كلما كان
 هذا اما زوجا او فردا كان عدوا ثلث من منفصلة ومنفصلة
 كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو انسانا كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود فداما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان

لا يكون النهار موجودا فلهذا ما لم يكن يكون ان كان عكس ذلك
 كقولنا كلما ان كان وايضا اما ان يكون النهار موجودا كلما
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا والثمة انه مفصل قال اول
 من تعلقن كقولنا ان يكون العدد زوجا او فردا والثمة
 من متعلقين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة
 لم يكن النهار موجودا والثمة ان كانت من متعلقين كقولنا اما ان
 يكون هذا العدد زوجا او فردا اما ان يكون هذا العدد زوجا
 او فردا والرابع من جملة ومفصلة كقولنا ما ان لا يكون طلوع
 الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس
 طالعة كان النهار موجودا والخامس من جملة ومفصلة كقولنا
 اما ان يكون هذا الشيء ليس عددا او اما ان يكون اما زوجا
 او فردا والسادس من مفصلة ومفصلة كقولنا اما ان يكون
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا والثمة ان يكون كلما
 الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا قال الفصل الثالث

اما ان يكون الشمس طالعة

فالنهار موجودا واما ان يكون
لنهار كانت الشمس طالعة

في احكام العقول

في احكام العقول يا ايها السائل بعد ما بحثنا في البحث الاول في
 وجود بانه اختلاف قضيتين بالسلب واليجاب بحيث يفتق
 لثمة ان يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة اقول لما فرغ
 من تعريف القضية في ما شئنا في تعريفها والحكام عليها وبنينا
 عليها ما تنافى لتوقف معرفة غيره من الاحكام عليها وهو ان
 قضيتين باليجاب والسلب بحيث تفصل لثمة ان يكون
 الاولي صادقة والاخرى كاذبة مصدق احداهما كاذب والاخرى
 كقولنا زيد انسان زيد ليس بانسان فانها تفصل باليجاب
 والسلب فصل فانقضى لثمة ان يكون الاولي صادقة والاخرى
 كاذبة فانما خلاف جبرس بعد لانه قد يكون بين القضيتين
 وقد يكون بين المفردين كالنهار والارض وقد يكون بين
 قضية ومفرد فقولنا قضيتين يخرج غير قضيتين واختلاف قضيتين
 اما باليجاب والسلب او بغيرهما كما خلا فاما ان يكون
 احدهما جملة والاخرى شرطية او مفصلة ومفصلة او مفصلة

لغيره ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

والمسألة ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

أو خصوصاً المادة
أما الواسطة

الآخرى ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

بعض هذه

بعض هذه ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

أو خصوصاً المادة
أما الواسطة

في الوجهين وكذلك لا يخالف
بالجسمين كل واحدة بعدد الممكن
وكلب مع

لا يبرع ذلك من الاختلاف بالجمعة لصدق الجزئين ذلك
الكسرة كلها وكون الموضوع مما اعم لابد الضرورة من
في مادة الالهيان اتول القضي ^{المختلِفان} بالاجاب
والسلب اما مخصوصا او محصورا لان الماهيات
تكونها في قوة الجزئية من المحصورات في الحقيقة فان
كانت مخصوصا قاتنا قص لا يحقق فيها الال بعد تحقق
تأخر وحدات الال في وقوع الموضوع اولوا اختلاف الموضوع
معها فيها لم يتباقتها وان صدقها وكذا بما ساقفون زيد قائم
وعلم ليس بقائم ^{الشيء} وحدة المتيول فانه لا يتناقض عن اختلاف
المحمول قولنا زيد قائم زيد ليس ^{الشيء} بغيره وحدة الشرط
لعدم التناقض عند اختلاف الشرط لقولنا الجسم مفرق
للبيضاوي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبيضاوي بشرط
اسود والجمعة كونه وحدة الكل والجزء فانه اذا اختلف الكل والجزء لم يتناقض
كقولنا الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس باسود اي كل واحد

وحدة الزمان

وحدة الزمان اولها يتناقض اذا اختلف الزمان كقولنا زيد
قائم اي لا زيد ليس بقائم اي نهارا او حده الكان ^{السادس}
لعدم اتناقض عند اختلاف الكان كقولنا زيد جالس
اي في الدار زيد ليس بجالس اي في السوق زو حده ^{السابعة}
الاضافة فانه اذا اختلف الاضافة لم يحقق التناقض
كقولنا زيد باب اي لعمرو زيد ليس باب اي لبيكرو حده ^{الثامن}
القوة والفعل فان النسبة او كانت في احد في الفعيل
بالفعل وفي الاخر في القوة لم يتناقضا كقولنا الخمر مسكر
الذات اي بالقوة وليس مسكرا في الفعل فانه ثمانية شرط
ذكرنا القدر لتحقيق التناقض وردنا المتخول الى وجهين
وحدة الموضوع ووحدة المحمول فان وحدة الموضوع يتدرج
فيها وحدة الشرط ووحدة الجزء والكل اما ان يرجع وحدة الشرط
فلان الموضوع في قولنا الجسم مفرق للبيضاوي هو الجسم لا مطلقا
بل بشرط كونه ابيض الموضوع في قولنا الجسم ليس بمفرق

للبصر هو الجسم بشرط كونه اسود فاختلاف الشرط يستلزم
 اختلاف الموضوع فلو اتخذ الموضوع اتحاد الشرط واما اندراج
 وحدة الكل والجزء فلان الموضوع في قولنا الزنجي اسود وبعض الزنجي
 في قولنا الزنجي ليس باسود وكل الزنجي واما اختلافان ووحدة
 المحمول فيدرج فيها الوحدات الباقية اما اندراج وحدة الزمان
 فلان المحمول في قولنا زيد طاهر ان زيدا في قولنا زيد ليس
 التاميم تها رافا فاختلاف الزمان يستدعي اختلاف المحمول
 واما اندراج وحدة المكان والاضافة والقوة والفعل فعلى ذلك
 القياس ورد ما افرا في اى وحدة النسبة المحككة حتى
 يكون السلب واردا على النسبة التي ورد عليها الالجاب
 وعند ذلك يتحقق التناقض جزاءا وانما كانت مودة الى
 تلك الوحدة لانه اذا اختلف شيء من الامور الثمانية اختلف
 النسبة ضرورة ان نسبة المحمول الى احد الامرين مغايرة لنسبة
 الى الاخرين نسبة احد الامرين الى الاخرين مغايرة

وحدة واحدة
 وهي

بشرط كونه اسود
 فاختلاف الشرط يستلزم
 اختلاف الموضوع

بشرط كونه اسود فاختلاف الشرط يستلزم
 اختلاف الموضوع فلو اتخذ الموضوع اتحاد الشرط واما اندراج
 وحدة الكل والجزء فلان الموضوع في قولنا الزنجي اسود وبعض الزنجي
 في قولنا الزنجي ليس باسود وكل الزنجي واما اختلافان ووحدة
 المحمول فيدرج فيها الوحدات الباقية اما اندراج وحدة الزمان
 فلان المحمول في قولنا زيد طاهر ان زيدا في قولنا زيد ليس
 التاميم تها رافا فاختلاف الزمان يستدعي اختلاف المحمول
 واما اندراج وحدة المكان والاضافة والقوة والفعل فعلى ذلك
 القياس ورد ما افرا في اى وحدة النسبة المحككة حتى
 يكون السلب واردا على النسبة التي ورد عليها الالجاب
 وعند ذلك يتحقق التناقض جزاءا وانما كانت مودة الى
 تلك الوحدة لانه اذا اختلف شيء من الامور الثمانية اختلف
 النسبة ضرورة ان نسبة المحمول الى احد الامرين مغايرة لنسبة
 الى الاخرين نسبة احد الامرين الى الاخرين مغايرة

لو تناقض الجوان
 كالتين

قلت المداد الموضوع الموضوع في الذكر لادوات الموضوع
والا لم يكن بين الكليّة والجزئية تناقض فان ذات الموضوع
في الكليّة جميع الافراد في الجزئية بعضها بعضها مختلفان
هذا كله اذا لم يكن العقيقتان موجهتين اما اذا كانتا
موجهتين فلا بد مع تلك الشرايط شرط اخر في الكل اي في
المخفوضات والخصومات وهو الاختلاف في الجهة لانها
لو اتحدتا في الجهة لم يتناقضا للذهب الفرو رمت في مادة
الا مكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس
كل انسان كاتب بالضرورة فانها يمكنه بان لان ايجاب
الكتابية من افراد الانسان ليس ضروري ولا سلبا
منه ومدق المملتين فيها كقولنا كل انسان كاتب بالمكان
وليس كل مكان كاتب انسان كانيا بالامكان فصدقان
ان اختلاف الجهة لا بد منه في موجهات قال فمقتضى الضرورة
المطلقة الممكنة العامة لان سلب الفردانية مع الضرورة

مما شافنا

مما شافنا فبان جبرها وتقيض لاداة المطلوع العامة لان
السبب في كل اوقات رباعية الارباع في البعض والعكس
وتقيض الثالث وطول العامة الحجة الممكن ان يخلط فيها برع الضرورة
تحت الوصف من الجانب المخالف كقولنا كل من ذات
الجانب كل من في بعض اوقات كونه مجنونا وتقيض العزلة
الحيلة المطلقة عن تلك حكم فيها بنسب المحمول للموضوع اولى
منه في بعض الوصف الموضوع ومثلهما مائة اعلم اعلم اولها
ان تقضي كل شئ رغبة وهذا القدر كاف في اخذ التقضي
لغضبية قضية حتى ان كل قضية يكون تقيضا لرفع تلك القضية
فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فتقيضا انه ليس
كذلك الملك لذلك في سائر القضايا يمكن ان يرفع القضية
فربما يكون نفس رغبة قضية لها مفهوم محصل حينئذ
العقل من القضايا المعبرة وربما لم يكن رغبة قضية لها
مفهوم محصل عند عقل من القضايا بل يكون رغبة لازم

كاتب

مساو لمفهوم محصل عند العقل من مقتضاها ان يكون مفهوما
 فاحذ ذلك اللازم اطلق اسم التقيض عليه تجوزا محصل
 لتعريف التقيضا بمفهوم محصل عند العقل وانما حصلت
 تلك المفومات ولم كيف بالقدر الالزامي في احد التقيض
 ليس مل استعملنا في الاحكام فالمراد بالتقيض هذه الفصل
 احد الامرين بالتقيض الاول انه السلب اذ عرفت
 ذلك فيقول تقيض المفوضية المطلقة الممكنة لانه لان
 الامكان العام هو سلب ضرورة عن الجانب المخالف
 والاختصاص في اثبات الضرورة في الجانب وسلب ضرورة
 الجانب مما يتأتى من ضرورة تقيضا سلب ضرورة
 ضرورة السلب هو بعبارة امكان عام موجب وكذلك امكان
 الايجاب تقيضا سلب امكان الايجاب اي سلب
 ضرورة السلب الذي هو بعبارة ضرورة السلب امكان
 السلب تقيضا سلب امكان السلب اي سلب ضرورة

الايجاب

الايجاب الذي هو بعبارة ضرورة الايجاب تقيضا
 الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان السلب الاول
 بناء على الايجاب في البعض وبالعكس في الايجاب
 في كل الاوقات بناء على السلب في البعض وانما قال
 بناء على خلاف ما قال في الضرورة لان المطلقة الايجاب
 ايضا تقيض دوام السلب تقيضا رفع دوام السلب
 والضرورة اطلاق الايجاب لانه اذا لم يكن المتيقن والم
 السلب امكان اما وبسبب الايجاب او ثانيا في بعض
 الاوقات دون بعض وثالثا كان يتحقق اطلاق الايجاب
 وكذلك دوام الايجاب بناء على رفع دوام الايجاب
 واذا ارتفع دوام الايجاب فاما ان يدوم السلب
 او يتحقق السلب بعض الاوقات دون بعض
 وعلى كلا التقديرين فاطلاق السلب لازم فخر
 وهكذا بيان في ان تقيضا المطلقة العامة الدائمة

فانه اذا لم يكن الارباع في بدنه السلب والارباع اذا
لم يكن السلب في الجملة بزم الارباع والارباع في
المشروط العامة الجينية الممكنة وهي التي تكلم فيها
سلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب الكلي
كقول كل من يدوات الحجب يمكن ان يسجل في بعض
اوقات كونه محمولا وذلك لان نسبتها الى المشروط
العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورة المطلقة كما
ان الضرورة بحسب الذات تنافض سلب الضرورة
بحسب الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف
وتقيض العرفية العامة الجينية المطلقة وهي التي تكلم فيها
بالثبوت او بالسلب بالفعل في بعض اوقات وصف
الموضوع ومثاله ما من قول كل من يدوات الحجب
سجل بالفعل في بعض اوقات كونه محمولا ونسبتها
الى العرفية العامة كنسبة المطلقة الى الدائمة كما ان الاول
بحسب الذات

يناقض سلب الضرورة
بحسب الوصف

بحسب الذات بنافي الاطلاق بحسبه كذا لك الاول
بحسب الوصف بنافي الاطلاق بحسبه قال والركبة
ان كانت كلية فقيضا احد تقيض جزئها فذا لك على
احد الاحاطة بخلاف المركبات وتناقض السبب وذلك
اذا تحققت ان الوجودية الدائمة تركبها من تقيضين
عامتين احداهما موجبة والاخرى سالبة وان تقيض
المطلقة هو الدائمة تحققت ان تقيضا اما الدائم الخلف
او الدائم الخلف اقول الفضة المركبة عبارة عن
تجمع قضيتين مختلفتين بالارباع والسلب فيجزئها
رفع ذلك المجموع لكن رفع المجموع انما يكون برفع
احد جزئية لا على التعيين فان جزئية اذا تحققت كقول
المجموع ورفع احد الجزئيتين هو احد تقيض الجزئين
لا على التعيين فيكون لانا سببا او تقيضا المركبة
وهو المفهوم المزدوجين يقيض الجزئين لان احد التقيضين

مفهوم مردود یعنی ما بعد ال اما این
 المنقضى واما اذا كان الحقیق
 بر منقضى كان في كل مركبة
 من نقيض الجزئین فيكون مطابق
 احل نقيض P
 صفت المنقضى لا يصدق
 كذب الاصل P
 فيصدق المنقضى صدق احد جزئیه و ذلك اي انه نقيض
 المركبة في ابعده الا حاد بخلاف المركبات و نقضه
 فلك اذا تحققت ان الوجودية الدائمة مركبة من مطلقين
 عامتين اولیهما موافقة للاصل في الكيف و اخریهما مخالفة
 له في الكيف و حقت ان نقيض المطلقة العامة الموقعة
 الدائمة المخالفة نقيض المطلقة المخالفة الدائمة
 الموافقة علمت ان نقيض الوجودية الدائمة اما الاعم
 المخالف او الدائم الموافق فاذا قلنا كل انسان حيوان

لا دایما

لا دایما يكون نقيضه انه ليس كذلك بل انما ليس الانسان
 حيوانا واما ان بعض الانسان فذاك واما نقول
 ليس كذلك هو رفع المحقق نقيضه الصريح و قولنا بل هكذا
 واما المنقضى مساوية للنقض على هذا الوجه سائر
 المركبات قال ان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها
 ما ذكرناه بل كذب بعض الجسم حيوان لا دایما مع كذب
 كل واحد من نقيض جزئیه بل الحق في نقيضها ان يرد من
 نقض جزئین لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخلو عن
 نقيضها فيقال على جسم اما حيوان دایما او ليس كذلك
 واما قول ما مر كان مركبات الكلية واما المركبات
 الجزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم المردود
 بين نقيض الجزئین بل ان كذب المركبة الجزئية مع كذب
 المفهوم المردود فان من الجزئین يكون المحمول ثابتا دایما
 بعض افراد الموموع و سلبا دایما من الافراد الباقية

المادة المحلولة

حكم



فيكون بجزئية الداعية لان مفهومها ان بعض افراد الموضوع يكون
 تحت ثبوت المجموع تارة ويسلب عنه اخرى لا فرد من افراد
 الموضوع في تلك المادة لذلك يكتب ايضا كل واحد من تقويضها
 اي الكلية انما الكلية الموجبة فلهذا سلب المحمول عن بعض افراد
 واما الكلية السالبة فلهذا سلب المحمول على بعض افراد
 كقول بعض الجسوس ان الماء ابيض فان المحمول ثبت لبعض افراد الجسوس
 واما سلبه من افراد البقية واما فكل جزئية كلية مع كذب
 قول كل جسم حيوان واما كذا شيء من الجسم كحيوان واما
 بل اطلق في تقضيها ان يرد بين الجزئتين لكل واحد ولذا اقول
 بعض **ب** لا واما ثانيا وان بعض **ج** بحيث سلب
ب في وقت ولا ثبوت له **ب** في وقت آخر ففقط انه
 ليس كذلك واذا لم يكن بعض افراد **ج** بحيث يكون **ب**
 في وقت ولا يكون **ب** في وقت آخر تكون كواحد من اولاد
ج انا **ب** واما اوليس **ب** واما هو الترتيب بين تقيض

الجزئتين لكل واحد

انما هو بعض الجزئتين
 على بعض الجزئتين
 على بعض الجزئتين

تقيض

الجزئتين لكل واحد واحد اي كل واحد لا يحج عن تقيضها فبها
 في تلك المادة لكل جسم الحيوان واما ويشمل على ثمة معلومات
 لان كل واحد من الموضوع لا يتخلو انا ان ثبت له المحمول واما يتخلو
 اوليس مثبت له ولا يتخلو انا ان يكون سلبا عن كل واحد
 واما يكونه او سلبا عن كل واحد منها البعض واما ثانيا البعض
 واما فالجزء الثاني يشمل على مفهومين فلهذا ركبت منفصلة
 مائة المجموع من هذه المقومات الثلث فكانت سابعة
 ايضا لتقيضها فلهذا طرقت الثاني في احد التقيض فان قلت
 كما ان المكتبة الجزئية الكلية عبارة عن مجموع فقتن
 فلهذا لم يكتب الجزئية ورفع المجموع انما هو برقع احد الجزئتين
 اي احد تقيض الجزئتين الذي هو المفهوم المدور فكذلك في
 تقيض الكلية فليكتب في تقيض الجزئية والافضل الفرق فقول
 مفهوم الكلية بعينه مفهوم الكل من المتخاضن بالايك
 والسلب فاذا تقيضا بما يكون احد تقيضها مساويا لتقيضا

اوليس يكون واما

بالعكس

بالعكس **فصل** اما الشرطيات فمقتضى الكليته عند التجربة
المتناهية لها في الكيف الموافقة لجهتي التجزئتين في
الاتصال والانقسام النوع اى في اللزوم والعناد
والانفاق وبالعكس فمقتضى اللزومية الموجهة الكلية سارية
للزومية الجزئية والاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية وهكذا
في بواقي الشرطيات فاذا قلنا كلما كان **اب** كان **د** وهو
لزومية شرطية ~~كانت~~ كانت مقتضىه ليس كمالا
كان اب هو ج د حقيقة فحقيقته ليس دائما ان يكون
اب او ج د حقيقة على هذا القياس قال البحث
الثاني في عكس ستوي وهو عبارة عن جعل خبر الاول من
القضية ثانيا في الثاني اولامع بها الصدق والقمية **اول**
من احكام القضايا العاكسة ستوي وهو عبارة عن جعل
الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني في اولامع بقاى
الصدق والكيف كما لهما كما اذا قلنا عكس قولنا كل انسان

لوزنة وازافه واما
اما ان يكون اب ابراهيم
البحر الثاني في العبد المستوفى
من جعل الخرد الاول من الفضل
والثاني اوله ليعا الصدق والاد

حيوان بدني جوية وقد بعض الحيوان انسان او عكس
 قولنا لا شيء من الحيوان لا شيء من الحيوان
 فالمراد بالجزء الاول والثاني الجزآن في الذكر لا في الحقيقة
 فان الجزء الاول الثاني من القضية في الحقيقة ذات
 الموضوع ووصف المحمول والعكس لا يصح ذات الموضوع
 المحمول ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس هو ذاته
 المحمول في الاصل والمحمول ووصف الموضوع فالمتبدل ليس
 الثاني الجزآن في الذكر اري في الوصف العنوا في وصف
 المحمول لا في الجزآن الحقيقيين لا يقال على هذا يلزم ان
 يكون للمنقولة عكس لا مع جزئيهما تنبهر ان في الذكر
 والوضع وان لم تنبهر بحسب الطبع فاذا بدل احداهما بالآخر
 يكون عكس لصدق التعريف عليه لكنهم حرروا بانها
 لا عكس لها لان قولنا لا شيء ان المنقولة لا عكس لمرافق
 المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجا اما ان يكون

فرد الحكم

فرد الحكم على زوجية العدد لمعانه فزوجية من
 قولنا اما ان يكون العدد فردا او زوجا الحكم على فردية
 العدد بمعانه الزوجية ولا شك ان المفهوم من معانه
 هذا ذلك غير المفهوم من معانه ذاك لهذا فيكون للمنقولة
 عكس معانه لها في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبر
 فكأنهم يأمروا بقوله لا عكس للمنقولات الا ذلك
 وانما قال الجزء الاول من القضية ثارا لا متبدل الموضوع
 بالمحمول كما ذكره بعضهم لثبوت عكس الحديات والشرط
 وليس المراد ببقا الصدق ان العكس والاصل يكونان
 صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو
 فرض صدقه لزعم صدق العكس وانما اعتبر اللزوم في الصدق
 لان العكس لازم من لوازم الحقيقة وسيجل صدق
 الملزوم بدون صدق اللازم ولم يعتبر بقا الكذب
 ان لم يلزم من كذب اللازم كذب اللازم فان قولنا

جملان؟ كل انسان كاذب مع صدق عكس هو فون بعض الناس
 حيوان ولا اديقاء الكيف ان اصل لو كان موجبا كان
 العكس ايضا موجبا وان كان سالبا سالبا وانما
 وقع الاصطلاح عليه لانهم يتبعوا القضايا فلم يجدوا في
 الاكثر نفي التبدل مما وقع لازمة الاسواق لهما في الكيف
قال واما السواب فان كانت كلية تسبج منها وهي الوقيان
 والوجوديان والممكنات والمطلقة القائمة لا تنعكس لا متناع
 العكس في اخصها من الوقيان صدق فون لبا بالضرورة لا في
 من القمر بمنخفض وقت الترتيب لا واما كاذب بعض
 المنخفض ليس بقهر بالامكان العام الذي هو اعم الحرات
 لان كل منخفض فهو قهر بالضرورة واذا لم يعكس الاخص
 لم ينعكس الاعم او لو انعكس الاخص لان لازم
 لازم الاعم لازم ان خص ضرورة اقول قد جرت العادة بتقديم
 عكس السواب

في احصاء

عاكس السواب لان منها ما ينعكس كلية والكل في ان كان
 سالبا اشرف من الجبرتي وان كان ايجابا لانه اخص في العلوم
 واخص في السواب ما كلية اخصية فان كانت كلية تسبج
 منها وهي الوقيان والوجوديان والممكنات والمطلقة قائمة
 لا تنعكس لان اخصها وهي الوقيان لا تنعكس متى لم
 ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اما ان الوقيان لا تنعكس
 فلصدق فون الاشياء من القمر بمنخفض بالضرورة وقت
 الترتيب لا واما مع كذب فون بعض المنخفض ليس
 بقهر بالامكان العام الذي هو اعم الجملات لان كل
 منخفض فهو قهر بالضرورة اما انه اذا لم يعكس الاخص
 لم ينعكس الاعم فلانه لو انعكس الاعم لان نفس الاخص
 لان العكس لازم الاعم والاعم لازم الاخص ولازم
 اللازم لازم واعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها
 العكس لزوما كلية فلا تبين ذلك لصدق للعكس

مما في مادة واحدة بل تحتاج الى بيان ينطبق على جميع
المواد و معنى عدم انعكاسها انه ليس يلزمها العكس
لزمها كلياً فيصح ذلك بالتحاطب في مادة واحدة فانه لو
لزمها لزوماً كلياً لم يتجسس في شيء من المواد فليدنا
اكتفى في بيان عدم انعكاس مادة واحدة دون العكس
قال واما الضرورية واللازمة المطلقتان فيعكسان دونه
كليته لانه اذا صدق بالضرورة او باللازمة شيء من **ب**
فدائماً لا شيء من **ب** **ب** واللازم **ب** بالاطلاق
العام وهو مع الاصل ينتج بعض **ب** ليس **ب** بالضرورة
في الضرورية ودائماً في اللازمة ويصح **ان** من السوالب الكلية
الضرورية المطلقة واللازمة المطلقة يعكسان بالية
دائماً كليته لانه اذا صدق بالضرورة او باللازمة شيء من
ب وجب ان يصدق دائماً لا شيء من **ب** فيصدق
تقييده وهو بعض **ب** **ب** بالاطلاق وينقسم الى الاصل

بكم بعض

بكم بعض **ب** بالاطلاق ولا شيء من **ب** بالضرورة
او دائماً ينتج بعض **ب** ليس **ب** بالضرورة في الضرورية
وبالدوام في اللازمة وهو مع هذا المحال ليس بلزم
من تركيب التقييدتين لصحة ولا من الاصل لانه مفروض
الصدق فتعين ان يكون لازماً من تقييد العكس فيكون
محالاً فيكون العكس محالاً يقال لانه كذب قول بعض
ب ليس **ب** لجواز انه يكون الموضوع معدوماً فيصدق
سلبه عن نفسه لانا نقول صدق سالبه بالعدم بوضوح
او لوجوده مع عدم المحمول لكن الاول ههنا منتف بوجوه
بعض **ب** حيث فرض تقييد العكس فلو صدق
ذلك السلب لم يكن الالعدم المحمول وهو مع ومن العكس
من ذهب الى انعكاس سالبية الضرورية كتحسينها
وهو فاسد لجواز امكان صحة النوعين ثبت لاجلها
بالفعل ومن الاخر فيكون النوع الآخر مستلواً على له

تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع إمكان ثبوت الصفة
 فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب زيد يكون
 ممكن للفرد والحار ثابت للفرد ون الحار فيصدق
 لا شيء من مركوب زيد بحار بالضرورة ولا يصدق لا شيء
 من الحار مركوب زيد بالضرورة تصدق بعض الحار مركوب
 زيد بالإمكان **قال** واما المشروط والعرفية العائنان
 فتعكس عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او ديا
 لا شيء من **ج** مادام **ج** فلهما لا شيء من **ب** مادام
ب والافحص **ب** حين هو **ب** وهو مع الاصل يتبع بعض
 ليس **ب** حين هو **ب** وهو محال واما المشروط والعرفية التي
 فان فتعكس عرفية عامة لا داية في البعض بالعرفية
 العامة فلكونها لازمة للعائنين واما اللازم فلهذا لانه
 تصدق لا شيء من **ج** واما وقد كان كل **ج** **ب** بالفعل
 كصف **القول** السالبة الكلية المشروطة والعرفية التي بان

يتعكس

٥٦
 يتعكس ان عرفية عامة كلية لانه متى صدق بالضرورة او ديا
 لا شيء من **ج** مادام **ج** صدق واما لا شيء من **ب** **ج**
 مادام **ب** والافحص **ب** **ج** يكن **ب** لانه نقضه ونقضه
 مع الاصل بان نقول بعض **ب** **ج** حين هو **ب** وبالضرورة
 او ديا لا شيء من **ج** **ب** مادام **ج** لينج بعض **ب**
 ليس **ب** حين هو **ب** وانه مع شيء من بعض العكس للعكس
 حق فمنهم من زعم ان المشروطة العامة تتعكس كقضاياها
 باطل لان المشروطة هي التي لو صف الموضوع فيها دخل
 في الضرورة على ما سبق فيكون مفهوم السالبة المشروطة
 مناقاة وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع وذاته ومفهوم
 عكسها مناقاة وصف الموضوع لمجموع وصف المحمول
 وذاته ومن الذين ان الاول لا يستلزم الثاني واما المشروطة
 والعرفية التي صان فتعكس ان ان عرفية عامة متفيدة
 باللازم في البعض فانه اذا صدق بالضرورة او ديا لا شيء

من **ج ب** مادام **لا** دايما يصدق دايما لا شيء من **ب ج**

مادام **ب ج** دايما في البعض اي بعض **ب ج** بالفعل فان لا دوام
في القضايا الكلية مطلقة عامة كلية على ما ذكرت واذا ثبت البعض
يكون مطلقة عامة جزئية اما صدق العرفية العامة وهي لا شيء
من **ب ج** مادام **لا** لانه لا ضرورة للعامة بل وللازم العام
لازم الخاص واما صدق اللادوام في البعض فلانه لم يصدق
بعض **ب ج** بالفعل يصدق لا شيء من **ب ج** دايما وهو
ينعكس الى لا شيء من **ج ب** دايما وقد كان لا دوام لاصل
كل **ب ج** بالفعل هذا خلاف وانما لا ينعكس ان الى العرفية
العامة المقيدة باللا دوام في الكل لانه يصدق لا شيء من كتاب
ساكن مادام كاتب لا دايما ويكتب لا شيء من الساكن
يكتب مادام ساكن لا دايما للذب اللادوام وهو كل
ساكن كاتب بالاطلاق يصدق بعض ساكن باليسكن كاتب
دايما كالارض **قال** وان كانت جزئية فالمشروطية الجزئية

التي هي

التي هي ان ينعكس ان عريفية خاصة لانه اذا صدق بالفرد او دايما

بعض **ج ب** ليس **ب ج** مادام **ج** لا دايما صدق دايما ليس
بعض **ب ج** مادام **ب** لا دايما لانه انفراد ذات الموضوع
وهو **ج** دايما بالفعل وبالفعل لا دوام **ب ج** سبب الباطنة
وليس **ج ب** مادام **ب** والالكان **ج** حين هو **ب** وقت معين
هو **ج** وقد ليس مادام **ج** جف واذا صدق الجسم الجا عليه
وتما فيا فيه صدق بعض **ب ج** مادام **ب** لا دايما وهو المظهر
الباقي فلا ينعكس لانه يصدق بالفردية بعض الحيوان ليس
بائن وبالفردية بعض البشر ليس ينصف وقت الشرب لا دايما
مع كذب ليس **ب ج** وبالفردية عكسها بالامكان العام
لكن الفردية اخص الباطنة والوقت اخص المراتب البقية
ومتي تم انعكاس لم ينعكس شي منها لانه وقت ان انعكاس
القام من عدم الانعكاس الخاص **قال** قد عرفت ان السوالب
الكلية سبع منها لا تنعكس وست منها معكس بالسوالب

الجزئية لا تنعكس الا المتشروط والعرفية الى صانها
 تنعكس ان المتشروط والعرفية الخاصة بعرفية خاصة
 لانه فصدق بالضرورة او دايما ليس لبعض ما دام
 ج لا دايما صدق دايما ليس لبعض ما دام لا دايما صدق دايما
 ليس لبعض ما دام لا دايما لا نقر ذلك البعض الذي
 هو ليس ما دام لا دايما وهو ظاهر بحكم
 الا دايما ليس ما دام والا لكان في بعض اوقات
 كونه في بعض اوقات كونه لان الوصفين اذا
 تعارفا على ذات مست كل واحد منهما في وقت الآخر كان
 ليس ما دام هذا اختلف واذا صدق وعلى
 وتاثيره اى متى كان لم يكن متى كان لم
 يكن صدق لبعض ليس ما دام لا دايما صدق
 على ليس ما دام صدق لبعض ليس ما دام
 وهو الجزء الاول من العكس لما صدق عليه انه صدق على

ما فعل

بقى ما فعل هو لا دايما العكس فصدق العكس
 بجزئية معا واما السوال الجزئية البقية فلان تنعكس منها
 لانها اما السوال الرابع التي هي الدائمتان والعامتان
 واما السوال السابع المذكورة واخص الرابع الضرورية
 المطلقة واخص سبع الوقتية وشي منها لا ينعكس بالضرورة
 فليصدق ان بعض الحيوان ليس بشئ بالضرورة
 مع كذب بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام
 او كل ان حيوان بالضرورة اما الوقتية للصدق
 بعض القمر ليس بمنخفض وقت التزبيح لا دايما وكذا
 بعض المنخفض ليس بقمر بالامكان لان كل منخفض
 قمر بالضرورة واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم
 لان العكاس الاعم مستلزم العكاس الاخص
 لا يقال قد تبين ان السوال السابع الكلية لا تنعكس
 بل تم من ذلك عدم العكاس جزيا ثم لان الكلية

اخص من الجزئية لعدم العكاس الاخص ملزم لعدم العكاس
 الاظم وكان في ذلك مقتع وكفاية ولا حاجة الى هذا التطويل
 لانا نقول هذا طريق آخر لبيان عدم العكاس الجزئية
 وتعيين الطريق ليس من داب المناظرة قال والموجبة
 فكيف كانت او جزئية لا تنعكس كلية لا فقال كون المحمول اعم
 من الموضوع واما في الحكم والفروية واللازمة والى متان فتنعكس
 حسنة مطلقه لانه اذا صدق كل ب ب با حدى الجملتين الرابع
 المذكورة فبعض ب ج معين هو ب والاشئ من ب ج ما لم
 ب وهو مع الاصل يتضح لاشئ من ب ج واما في الضرورية
 واللازمة وما دام ج في العالمين وهو مع واما في ضمان فتعكس
 فنية مطلقه مقيدة باللا دوام اما الحسنة المطلقة فلكونها لازمة
 لخاصيتها واما مقيدة باللا دوام في الاصل الكلي فلانه لو كذب
 بصدق كل ب ج واما في ضم الجزئية الاولى من الاصل هو كون
 لاشئ من ج بالضرورة او د واما كل ب ج فبعض ب ج

الجملتين
 سبعة

بعض ب ليس ج
 بالفعل

واما في الضرورية واللازمة والى متان فتنعكس
 بالاطلاق العام سبب لاشئ من ب ب بالاطلاق العام
 فبعض ب ج بالاطلاق العام وهو مع واما في الجزئية فبعض ب ج
 واما في الضرورية واللازمة والى متان فتنعكس
 بدوام الحكم كمن اللازم بطل لتقيده الاصل باللا دوام واما
 الوقيان والوجودية والمطلقة العامة فتعكس مطلقه عامة
 لانه اذا صدق كل ب ب با حدى الجملتين المذكورة فبعض ب ج
 بالاطلاق العام والافلا لاشئ من ب ج واما في الموجبة
 الاصل مع لاشئ من ب ج واما في الموجبة قول ما كان
 كلام السواب واما الموجبات فهي لا تنعكس في الحكم كلية
 سواء كانت كلية او جزئية لجزان يكون المحمول فبعض اعم
 من الموضوع وتقتاع حمل الخاص على كل افراد العام
 كقول كل انسان حيوان على كلب كاذب لاما في الجزئية
 فالضرورية واللازمة والى متان فتعكس حصة مطلقه بخلاف

فانه اذا صدق كل **ج** او بعض **ج** بما جاد الجحاث الراجح
 بالضرورة او دايما او مادام **ج** وجب ان يصدق بعض **ج**
 حين هو **ب** والا يصدق نفسه وهو لا شيء من **ج** مادام
ب وهو مع الاصل ينتج لا شيء من **ج** **ج** بالضرورة او دايما
 ان كان الاصل ضروريا او دايما او مادام **ج** ان كان احد
 العامين وهو مع وليس لاحد ان يمنع استحياسه بناء على
 جواز سلب الشيء عن نفسه عند عدمه لان الاصل موجب
 فيكون **ج** موجودا والحيث ان يمنع ان ضربه مطلقا لا يثبت
 فانه اصدق بالضرورة او دايما كل **ج** او بعض **ج** مادام **ج**
 لا دايما صدق بعض **ج** حين هو **ب** لا دايما اما الجنبه المطلقة
 ذاتي بعض **ج** حين هو **ب** فكونها لازمة لعامة ما هو الا
 دوام وبعض **ب** ليس **ج** بالاطلاق فلهذا لو كذب لصدق
 كل **ب** **ج** دايما ونفهمه الى الجزء الاول من الاصل فلهذا كل
ج مادام **ج** ينتج كل **ب** **ج** دايما ونفهمه الى الجزء

الثاني

الثاني الذي هو الملا دوام ونقول كل **ب** **ج** دايما ولا شيء
 من **ج** **ب** بالاطلاق ينتج كل **ب** **ج** بالاطلاق فلهذا كل
 كل **ب** **ج** دايما لزم لصدق كل **ب** **ج** دايما لا شيء من
ب **ج** بالاطلاق دايما اجتماع التقيضين وهو مع
 هذا اذا كان الاصل كلها دايما اذا كان جزيا فلا يتم فيه
 بهذا البيان لا جزئية جزئان والحكمة لانه ينتج في كبرى
 الشكل الاول على ما سمعنا فلهذا من طريق آخر وهو انه
 فمراض بان يفرض ان لا يصدق صدق عليها **ج** **ب** مادام
ج لا دايما هو **ب** وهو ظاهر وليس **ج** بالفعل والا
 لكان **ج** دايما فيكون **ب** دايما لانا علمنا في الاصل انه
ب مادام **ب** فقد كان **ب** لا دايما مفاد اذا صدق
 عليه انه **ب** وليس **ج** بالفعل لصدق بعض **ب** ليس **ج**
 بالفعل وهو مفهوم لا دوام العكس وهو في هذا الطريق
 في الاصل الكلي او انفسه على البيان في الاصل الجزئية لئتم

وكيفي على ما ينبغي والوفيقان والوجود بيان والمطلوع الوهم
 يعكس مطلقه عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجوانب
 فبعض ب ج بالاطلاق والافلاشي من س ج دائما وهو
 مع الاصل ينتج لاشي من ج ج من ب ج دائما وهو مع
قال وان شئت عكست نقيض العكس في الموجدات
 ليصدق نقيض الاصل والاختصاصه **اعمل** للمفهوم في بيان
 عكس القضايا ثلث طرق الخلف وهو ضم نقيض العكس
 مع الاصل لينتج محال او الافتراض وهو فرض ذات الموضوع
 شامعا وحل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم
 العكس وهو لا يجري الا في الموجبات وفي السالبة المركبة
 لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه نعم الجمع والاشتراك
 طريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل باثبات
 الاصل فلما نبه فيما سبق على الطرفين الاولين حاول التنبه
 على هذا الطريق ايضا فلذلك ان عكس نقيض العكس في الموجبات

ليصدق

ليصدق نقيض الاصل والاختصاصه فان الاصل اذا كان
 كلييا ونقيضه عكس سلب كل العكس النقيض كنفه في الحكم
 كلييا وهو اخص من نقيض الاصل وان كان جزئيا فان كان
 مطلقه عامة انعكس نقيض عكسها الي مايا نقضا لان نقيض
 عكسها سلبه كلية دائمة وهي يعكس كنفها الي نقيضها
 وان كان احدى القضايا بالاثباتية انعكس نقيض عكسها
 الي ما هو اخص من نقاضها ايا في الدائمتين والعامتين
 كالحا صتين فخلان نقيض عكسها عكسها عامة وهي تعكس
 الي العكسية العامة التي هي اخص من نقاضها ايا في العكس
 والوجودتين فلان نقيض عكسها سلبه دائمة وعكسها
 اخص من نقاضها مثلا اذا صدق بوضوح ج ب بالاطلاق
 صدق بعض ب ج بالاطلاق والافلاشي من ب ج
 دائما وينعكس الي لاشي من ج ج دائما وهو نقيض
 اخص ج ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين واذا

صدق بعض ج ب بالضرورة فيجب ج ب
 والافلاشي من ج ب مادام ب فلاشي من ج ب ما لم
 دوا فص من نقض بعض ج ب بالضرورة اعني قولنا لا شيء
 من ج ب بالمكان وعلى هذا القياس وانما يخص هذا الطريق
 بالوجهات لان بيان انعكاس السوالب به موقوف على
 عكس الوجهات كما توقف بيان انعكاس السوالب
 به موقوف على عكس السوالب بخلاف ما بين به عكس
 الوجهات بخلاف السوالب **قال** اما لممكنات فالحال
 الانعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور على انعكاس
 فيها على انعكاس السوالب بالضرورة كقف **سوالب** ان ج
 الصغرى الممكنة مع الكبرى الفردية في شكل الاول الدرس
 كل واحد منها كعدم الظرف بل ج ب انعكاس وعدمه
قال للعلوم في بيان عكس القضايا ثلث كما انطقت
 وهو الى انعكاس الممكنين ممكنة خاصة واستدلوا عليه

واما الممكنات

غير محقق

لوجود احد

لوجود احد ما خلف لانه اذا صدق بعض ج ب بالمكان
 صدق بعض ج ب بالمكان والافلاشي من ج ب
 بالضرورة ونفيم مع الاصل ونقول بعض ج ب بالمكان
 ولاشي من ج ب بالضرورة يح بعض ج ب ليس ج
 بالضرورة وانه مح وما بينهما الا فترافق وهو ان تفرقات
 ج ب وقد ب بالمكان وهو المطوقا لما طريق العكس
 فانه لو كذب بعض ج ب بالمكان فلاشي من ج ب بالضرورة
 ونعكس لاشي من ج ب بالضرورة وقد كما بعض
 ج ب بالمكان فجميع النقيضان وهذه الدلائل انتم
 اما الاولان فلتوقفهما على اتساج الصغرى الممكنة في الشكل
 الاول الثالث فنسوق انهما عقيمة واما الثالث فلتوقف
 على انعكاس السوالب بالضرورة كقف **سوالب** ان ج
 الاول فلتوقفهما على اتساج الصغرى الممكنة في الشكل
 الاول الثالث فنسوق انهما عقيمة واما الثالث فلتوقف
 على انعكاس السوالب بالضرورة كقف **سوالب** ان ج

بالواقع بالافعال على ما هو بنسب الشيخ فظهر عدم انعكاس
 الممكنة لان مفهوم الاصل انما هو ج بالافعال بالامكان
 ومفهوم انعكاس انما هو ب بالافعال ج بالامكان ويجوز ان
 يكون ب بالامكان لا يخرج من قوة الى الفعل اصلا فلا يصدق
 انعكاس مما يصدق في المثال المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق
 كل مما ركوب زيد بالامكان وبكذب بعض ما هو ركوب
 بالامكان لانه كل ما هو زيد بالافعال مما رتبة ضرورة ولا شيء من العكس بحال الضرورية
 ممكن ب زيد بالافعال واما ان اعتبرناه بالامكان كما هيست الفارابي في انعكاس الممكنة
 فنفسا لان مفهوم ان ما هو ج بالامكان فهو ب بالامكان
 فما هو ب بالامكان ج بالامكان لا محالة وينضح لك من هذه
 البهاحت ان انعكاس السالبة الضرورية كنعكاس منضم
 لان انعكاس الممكنة الموجبة كنعكاسها وبالعكس كل ذلك بطريق
قال واما الشرطية في مقابلة ان كانت الموجبة فهو لو كانت
 انعكاس موجبة خيرية والسالبة الكمية سالبة كلية ولو صدق

نقيض العكس

نقيض انعكاس لا ينظم مع الاصل فبما منتج للحال او اما سالبة الضرورية
 فلا ينعكس يصدق فون قد لا يكون ان سلك هذا حيوان فهو اذا كان
 انسان مع كذب اب انعكاسا بالمتعصلا فلا يتصور فاما انعكاس
 لعدم التمييز بين خيريها بالاطبع اقول الشرطية
 المتصلة ان كانت موجبة فلو كانت موجبة كلية او موجبة جزئية
 وان كانت سالبة كلية بالتحلف فانه لو صدق نقيض انعكاس
 لا ينظم مع الاصل فبما منتج للسمي الى ما اذا كانت موجبة
 فلانه اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان اب في و
 وجب ان يصدق قد يكون اذا كان ج في اب والظهير
 اليه اذا كان اب في ج وينظم مع الاصل فكذلك قد يكون اذا
 كان اب في ج وليس السنة اذا كان ج في ج سمح قد لا يكون
 اذا كان اب في ج وهو مع ضرورة صدق فون كلما كان
اب في ج والافقد يكون اذا كان اب في ج فليس اليه اذا كان
ج في ج وهو مع الاصل نتيج قد لا يكون اذا كان ج في ج

وهو وانما يعكس الموجبة الكلية لجواز ان يكون الشيء اعم
من المقدم والمنع استلزم العام للخاص استلزم اعم كلما قولنا
كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وعكس كلما كاذب وانما سألنا
الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا
فحيوانا مع كذب قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كان
حيوانا لان كما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت
الصفة لازمة اما اذا كانت العرضية فان كانت العرضية ظاهرة
لم ينعكس لان معناها موافقة معنى وصدق لصادق فكلما ان
هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا
اولا فانزلة فيه وان كانت عامة لا ينعكس لجواز موافقة الصادق
التقدير بدون العكس حيث لا يكون التقدير صادقا ولما
المنفصلات فلا يتصور فيها العكس لعدم امتياز خبرتها
بحسب الطبع قد عرفت ذلك في صدر البحث قال
البحث الثاني في عكس النقيض وعبارته عن جعل الجزئية

الاول من القضية النقيض الشيء في الشيء بين الاول مع
مخالفة كذا هل في الكيف وموافقة في الصدق
اقول قال قدماء المنطقين عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء
الثاني جزءا اوليا ونقيض الاول ثانيا مع بقاء الكيف الصدق
بحال فاذا قلنا كل انسان حيوان كان عكس كلما ليس
بحيوان ليس انسان وحكم الموجبة فيه حكم السالبة في
العكس المستوي وبالعكس صفة ان الموجبة الكلية تنعكس بنفسها
كما ان سالبة الكلية ينعكس بنفسها فاذا صدق قولنا كل
ج ب انعكس في قولنا كل ا ليس ب ج ليس ج والا
فبعض ا ليس ب ج ونعكس على العكس سوية الا قولنا بعض ج
ليس ب ج وقد كان كل ج ب ج ب هـ او بنظم في الاميل
هكذا بعض ا ليس ب ج وكل ج ب ج ب هـ بعض ا ليس
ب ب وانه مع والموجبة الجزئية لا ينعكس اصلا لصدق قولنا
بعض ا حيوان لان انسان وكذا بعض الانسان لا حيوان

والسالبة كلية كانت او جزئية تنعكس السالبة جزئية
 فاذا قلنا شئ من ج ب او ليس بعض ج ب فليصدق
 ليس بعض ما ليس من ج ب ليس ج والا فكل ما ليس ب ب
 وينعكس العكس النقيض الي قول كل ج ب وقد كان لا شئ
 من ج ب او ليس بعض ج ب هـ فهذه الشريطة المصه
 الموجبة الكلية تنعكس سها لانه اذا صدق كلما كان **ب** **ب**
 فكل ما لم يكن **ج** لم يكن **ب** لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء
 الملزوم والا لجا ز انتفاء اللازم مع بقاء الملزوم وهو محال
 الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنعكس صدق قول قد يكون اذا
 كان انسانا لم يكن جونا وانا انسانا بنعكس ان السالبة
 جزئية لانه اذا صدق ليس الية او قد لا يكون اذا كان **ب** **ب**
 بنعكس قول قد لا يكون اذا لم يكن **ج** **ج** لم يكن **ب** **ب**
 والا فكل ما لم يكن **ب** لم يكن **ج** وينعكس كلما كان **ب** **ب**
 كان **ج** **ج** وقد كان ليس الية او قد لا يكون اذا كان **ب** **ب**

مختار

صف قال ان خرون لانهم لو لم يصدق العكس يصدق بعض
 ما ليس **ب** **ج** عامة فاني اليب انه يلزم صدق قول ليس
 بعض ما ليس **ب** **ب** لكن لا يلزم منه صدق بعض ما ليس
ب **ج** لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة الموصلة وصدق
 الاعم لا يستلزم صدق الاخص فلما منعتك بطريقه في التوفيق
 الى ما عرفت به المعهود هو جعل الجزء الاول من القضية نقيض
 الثاني والثاني بين الاول مع في لغة الاصل في الكيف وهو لغة
 في التصديق فالمراد من القضية ههنا هي التي يحصل بعدها
 التبدل بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس
 المستوي فانها هي الاصل بعينه فاذا الجزء الثاني
 من الاصل ويجعل الجزء الاول نقصا له فاذا الجزء الاول من الاصل
 ويجعل الجزء الثاني عينة فاذا حاولت عكس قول كل انسان
 جونا اخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الاول نقيضا اي اللاتجانين
 واخذنا الانسان وجعلنا الجزء الثاني عينة فحصل لا شئ ما ليس

حيوانا باثنا وبهي القفصية المستطمة من العكس والافصح
 ان يقال انه جعل يقضي الجزا الثاني من الاصل اولاد عن الجزا
 الاول من العكس ثانيا مع المعنى الثاني في الكيف **قال** اما لو جيت
 فان كانت كلية فسيج منها وهي التي لا يتعكس سواها بالعكس
 المستوي لا يتعكس لانه يصدق بالضرورة كل من هو ليس
 بمخفف وقت التبريح لا دائما دون عكس لم تعرف وتعكس
 الضرورية واللام وايمه كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
 كل ج ب فدايم لا شئ ما ليس ب ج والا فنقيض ما ليس ب
 هو ج بالفعل ومع الاصل ينتج بعض ما ليس ب فهو ب بالضم
 في الضرورية ودايم في الائمة وهو مع الشرط والوقية الممتنان
 فيتملكان عرقية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
 كل ج ب مادام ج فدايم لا شئ ما ليس ب ج مادام ليس ب
 والا فنقيض ما ليس ب فهو ج حين هو ليس ب وهو مع الاصل
 ينتج بعض ما ليس ب فهو ب حين هو ليس ب وهو مع والما

الحا صان

الحا صان متعكسان عرقية عامة لا دائمة في البعض والوقية
 العامة فلا تستلزم العامين اياها وما قبله الملا دوام في البعض
 فلانه يصدق بعض ما ليس ب هو ج بالاطلاق العام والما
 فبئس مما ليس ب ج ودايم فبمعكس لا شئ من ج ليس ب
 واما وقد كان لا شئ فبج بالافعل كماله لا دوام ودايم
 كل ج فهو ليس ب بالفعل بوجود الموضوع **و**
 على اي التاخيرين حكم المويجات فكم السوال في
 العكس سوي بدون العكس فالجواب ان كانت
 كلية فاسمع التي لا يتعكس لان الوقية الحقيقية
 لا يتعكس لصدق قولنا بالضرورة كل من هو ليس
 بمخفف وقت التبريح لا دائما مع كذب عكس
 وهو ليس بعض المخفف بغيره لا يمكن ان العام لم تعرف
 من ان كل مخفف فم بالضرورة اذا لم يتعكس الوقية
 لم يتعكس شي من السبع كغيره من العكس الاخص

هذا صنف

هو اليك بالعكس السوي
 لا يتعكس

يستلزم عدم العكاس لا يحتمل غير مرة والضرورة والضرورة
 تنعكس وان كانت كلية لانه اذا صدق بالضرورة ما اذا كان
ج قد اياها لا شيء مما ليس **ب** **ج** والا فبعض ليس
ب **ج** بالفعل وبالضرورة او اياها كل **ب** **ج** مع بعض
 باليس **ب** **ج** فبالبضرورة ان كان الاصل ضروريا
 ودائما ان كان دايما وان مع والضرورة ان ينعكس
 بحال ان يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب
 منه فليس مع كذب لا شيء مما ليس بغير مركوب
 فبالبضرورة يصدق قول بعض باليس بغير مركوب
 زيد بالامكان العام وهو الحار والمشر وطوبى العرفية
 العامتان تنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا قلنا بالضرورة
 او اياها كل **ج** **ب** **ج** فدايا لا شيء مما ليس **ب** **ج** حتى
 ما دام ليس **ب** فبعض ليس **ب** **ج** حين هو ليس **ب**
 وبالضرورة او اياها كل **ج** **ب** ما دام **ج** **ب** فبعض ليس **ب**

حين هو ليس

حين هو ليس **ب** **ج** وان خلف المشروط والعرفية
 تنعكسان عرفية عامة لانه في البعض فانه اذا صدق
 بالضرورة او اياها كل **ج** **ب** ما دام **ج** **ب** فدايا لا شيء
 مما ليس **ب** **ج** ما دام ليس **ب** **ج** ليس لانه في البعض
 ما ليس **ب** **ج** فبالبضرورة ان كان الاصل ضروريا
 ودائما ان كان دايما وان مع والضرورة ان ينعكس
 بحال ان يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب
 منه فليس مع كذب لا شيء مما ليس بغير مركوب
 فبالبضرورة يصدق قول بعض باليس بغير مركوب
 زيد بالامكان العام وهو الحار والمشر وطوبى العرفية
 العامتان تنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا قلنا بالضرورة
 او اياها كل **ج** **ب** **ج** فدايا لا شيء مما ليس **ب** **ج** حتى
 ما دام ليس **ب** فبعض ليس **ب** **ج** حين هو ليس **ب**
 وبالضرورة او اياها كل **ج** **ب** ما دام **ج** **ب** فبعض ليس **ب**

لا شيء من ج ليس ب فيكون الدوام في البعض
مفقا قال وان كانت جزئية فاني صان يعكس
 جزئية لانه اذا صدق بالضرورة او دايما فبعض ج ب مادام ج
 لا دايما فيصدق باليس ليس ج مادام ليس ب لا دايما
 لانا نفرض الموضوع وهو ج وقد ليس ب بالفعل للدوام
 ثبوت البقاء له وليس ج مادام ليس ب والا لكان
 ج حين هو ليس ب فليس ب صريح وقد كان
 مادام ج هو ج بالفعل فبعض باليس ليس هو ج
 مادام ليس ب لا دايما وهو المحتمل واما دقق فليس ب او شئ
 لم منعك لم ينعكس شئ منها الى عرفت في العكس المستوي
اقول اني صان من لوجيات الجزئية ينعكس ان عرفت
 خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دايما فبعض ج مادام
 ب لا دايما فبعض باليس ليس ج مادام ليس ب
 لا دايما لانا نفرض ذات الموضوع وقد ليس ب بالفعل

ان يوافق المانع لصدق قولنا البعض
 الحيوان ليس بشئ بالضرورة
 المطلقة وبعض النقر وهو ليس محقق
 بالضرورة الواجبة

بحكم الله

بحكم الله دوام الاصل وليس ج مادام ليس ب
 والا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس ب فهو ليس ب
 في بعض اوقات كونه ج وكان ب في جميع اوقات كونه ج
 صف ووج بالفعال وهو ظاهر واذا صدق عليه ليس ب
 وانه ليس ج مادام ليس ب فبعض باليس ليس ج
 مادام ليس ب وهو الجزر الاول من العكس واذا صدق
 عليه ج بالفعال فبعض باليس ليس ج بالفعال وهو مضموم
 الدوام فيصدق العكس بجزئية وهو المظهر واما الوجبة
 الجزئية الباقية فللمنعكس لان الوجبة اخضر السبع والضرورة
 اخضر الاربع التي هي اليه كائنات والعامتان وهما
 لا منعكس ان اما الضرورية فلصدق قولنا بالضرورة
 بعض الحيوان هو ليس ب ان بدون عليه وهو بعض
 الا ان ليس ب حيوان بالامكان العام لصدق كمال
 ان حيوان بالضرورة واما الوجبة فلانه يصدق بعض

البقر هو ليس من جنس البقر بالتوقيت مع كذب بعض
 المنطق ليس بغير بيان مكان لان كل من خفزا بالضرورة
 مني لم ينعكس لم ينعكس شي من المراتب الجارية
 لما عرفت مرارا **قال** واما السوال بكلمة كانت وخرية
 فلا شكاك في كونهما ان كان الموضوع اخص من تقيض المحمول
 وديعكس انما صان حينه مطلقا لانه اذا صدق بالضرورة او
 واما الاشياء من حيث ما دام لا واما بعض الموضوع فهو
 ليس بالفعل ورج في بعض اوقات بسبب اوله لانه ليس
 بليس في جميع اوقات في تقيض ليس فهو ج
 في بعض احيان ليس بل بلفظ هو الذي والوقت ولو جنان
 فتعكس مطابقة عامة لانه اذا صدق لاشي من ج ب باحدى
 هذا اخرجنا من بعض الموضوع فهو ليس ورج بالفضل
 في تقيض ليس فهو ج بالفعل وهو المطر وهكذا نص
 عكس ج ب بها **قال** واما السوال بكلمة كانت وخرية

لم يعكس

لم ينعكس كلمة لا صان ان يكون تقيض المحمول اعم من المحمول
 واصل اجاب الاخص لكل او اعم كقولنا شي
 من الانسان فاشنع ان يعكس الى كل ليس
 بجزء انسان وديعكس انما صان حينه مطلقا لانه
 اذا صدق بالضرورة او واما الاشياء من حيث ما دام لا
 ب ما دام ج راو اما فليصدق بعض ليس ج ص
 هو ليس لان ذات الموضوع موجود له لانه لا اول
 عليه فخره وديعكس وهو مفهوم الجزء الاول ورج في
 بعض اوقات كونه ليس لانه كان ليس في جميع
 اوقات ج واما صدق علما انه ليس واصل في بعض
 اوقات كونه ليس بعض ليس ج ص هو
 ليس وهو المسمى هذا في الكليات والقول
 انما ينعكس ان صفة راوية اما الحسنة فلان كروا لانا
 واما فلانة ليعصدق على انه وليس ج بالفعل والكان

ج واما فيكون ليس بـ واما لا واما سلب الـ واما ان
 الجحيم وقد كان لا واما بـ واما صدق على انه ليس
 وانه ليس ج بالفعل صدق بعضا ليس بـ ليس ج
 بالفعل وهو مفعول الـ واما الـ والوجودين
 فيمكن ان مطلقا لانه اذا صدق لاشي من ج او لم يكن
 بـ يا حدي هذه الجملات وجب ان يصدق بعضا ليس ج
 بالاطلاق العام لانا نعرض الموضوع ووليس بـ وهو مفهوم
 الجبر الاول وج بالفعل بحكم الـ واما فبعض ما بـ ليس
 بالامكان العام طلاق وهو المطلوب واما بعد الـ واما
 الـ والفروقة الـ الى انعكس نحو ان يكون ج له ضرورة فلا
 يصدق وليس ج بالامكان فنقول ليس بعض الـ ان
 بلا كاتب لا بالفروقة مع كذب بعض الكتاب ان
 لا بالفروقة لان كل كاتب انسان بالفروقة واما البراق
 من السوالب الشرطية موجبة كانت او سالبة فبغير معلومة

الانعكاس

الـ كاسيس لعدم الفظا لبرهان من السس من ذهب
 الى انعكاس السوالب الشرطية اما انعكاس الفعلية
 مثلا فلانه اذا صدق لاشي من ج بالاطلاق
 واما انعكاس السكينة فلانه اذا قلنا لاشي من ج
 بالامكان في حين فبعضا ليس ج بالامكان العام
 والافلاشي ما ليس ج بالفروقة ولم يكن ج بالفروقة
 فهو متناقض الاصل واما الشرطية الموجبة فلانه اذا صدق كل ما كان
 بـ فليس بـ اذا لم يكن ج وكان الضميمة مع
 الاصل بـ قد يكون اذا لم ج وتحقق بـ وانه ج فيكون
 بـ ملزوما للقبض واما انعكاس الشرطية سالبة فلانه اذا
 قلنا ليس بـ اذا كان بـ لم يكن ج ج وفقد يكون اذا لم
 ج وفقد يكون اذا كان بـ مع وهو ما يتفق مع الاصل
 ولما لم يتم هذه الدلائل عند المنقذ لم يطق دليل اخر ليقف
 في انعكاس وعدمه اما الدليل الاول فلما لانم ان قولنا لا ج

فبعض ما ليس بـ ج
 بالاطلاق والافلا
 شي ما ليس ج واما
 فلان شي ما ليس ج
 بالفروقة واما
 بـ فليس بـ اذا لم
 ج وكان الضميمة مع
 الاصل بـ قد يكون
 اذا لم ج وتحقق
 بـ وانه ج فيكون
 بـ ملزوما للقبض
 واما انعكاس الشرطية
 سالبة فلانه اذا
 قلنا ليس بـ اذا كان
 بـ لم يكن ج ج
 وفقد يكون اذا لم
 ج وفقد يكون اذا
 كان بـ مع وهو ما
 يتفق مع الاصل ولما
 لم يتم هذه الدلائل
 عند المنقذ لم يطق
 دليل اخر ليقف في
 انعكاس وعدمه

من حيث ليس بديالما يستلزم كل خرج باللا السالبة
 بالضرورة لا يستلزم الموجبة لمصلحة والثاني فها هم ان قولنا
 لا شيء من خرج ليس ببالضرورة لما عرفت من ان السالبة
 بالضرورة لا ينكسر كلفها ولا ان سلمنا لا تم استلزام
 لا شيء من خرج ليس بالضرورة لكل خرج بالضرورة
 وشهد الخ ما تراه في واما ان لا شيء فها هم ان لا شيء لا يمكن
 فليكون اذا لم يكن في خرج والبيوت اللازمة بالضرورة
 كل الزم ولو كان نقضين برهان من الشكل ان لا شيء وهو
 انه كما تحقق النقضان تحقق احدهما وكما تحقق النقضان
 تحقق الاخر ولما لم نقدر يكون اذا تحقق احدهما نقضين تحقق
 الاخر ولا تم ايضا ان استلزام آية للنقضين مع جواز
 ان يكون آية محال او المحال ان يستلزم المحال طالع الرابع
 فلهذا لا تم ان قولنا قد لا يكون اذا كان آية محال لم يكن محال
 يستلزم فليكون او اكان اب وجواز ان لا يكون الشيء

ملزوما للنقيض فلان الكل لا يستلزم الكل غير النقيض
قال البحث الرابع لوازم الشرطيات اما المتصلة الموجبة
 الكلية مستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم نقض
 النفي ومانعة الكل من نقض المقدم وعين معاكسين عليها
 والا لبطل للزوم والا لفصل والمنفصلة الموجبة الحقيقة
 يستلزم الربيع متعلات بعدم اثنين عين احد الآخر اثنين
 واما نقض نقض الاخر مقدم الاخرين نقض نقض احد الآخرين
 واما لهما عين آخر وكل واحدة من عين الحقيقة مستلزمة لاحدى
 مركبة من نقض الجزئين **اقول** المراد بالمتصلة في هذا الباب
 اعني باب ملازم الشرطيات اللزومية بالمتصلة الفعالية
 فتبي صدق الزوم الكلي بين امرين يصدق مع الجمع بين عين
 الملزوم نقض اللازم مع الكل بين نقض الملزوم وعين
 اللازم وهذا ان لا نقضا لان نفيك سبب الملزوم
 اي متى تحقق مع الجمع بين امرين يكون نقض كل واحد

مستلزم لتقيض الآخر من تحقق منع الخلو بين امرين يكون
 كل واحد منهما مستلزما للآخر اما ان اللزوم بين امرين
 يستلزم الانفصال بين فلان لو اذ ذلك ليجل اللزوم بينهما فانه
 على تقدير اللزوم بين امرين لم يصدق منع بلع بين اللزوم
 وتقيض اللزوم ليجاز ثبوت اللزوم مع تقيض اللزوم فيجوز
 وقوع اللزوم بدون اللزوم فيبطل الملازمة بينهما وكذلك
 لو لم يصدق منع الخلو بين تقيض اللزوم وبين اللزوم فيجوز
 ثبوت اللزوم بدون اللزوم فيبطل الملازمة بينهما هـ
 واما ان الانفصال بين منعك على اللزوم فلان لا يبطل
 الانفصال فانه اذا تحقق منع الجمع وكذلك اذا تحقق منع الخلو
 بين امرين فلم يلزم بحسب عين الآخر على تقدير تقيض كل منهما
 ليجاز ثبوت تقيض الآخر على ذلك التقدير فيجوز انوعهما
 فلا يكون بينهما منع الخلو والمنعصة الحقيقية مستلزما لربطه
 مقدم التفتين عين احد الجزئين وتاليهما تقيض الآخر وعدم

معنى ٢ لو
 لجاز ارتفاع تقيض
 اللزوم ومعنى اللزوم
 بين امرين يخلو بحسب ثبوت
 تقيض الاخر مع على تقدير
 عين كل واحد منهما لجاز
 ثبوت عين الاخر على ذلك
 المصدر فيجوز اجتماع
 التفتين العيان فلا
 يكون بينهما منع الجمع م

اخر من نقص

آخر من تقيضه الجزئين وتاليهما عين الآخر اي متى
 صدق الانفصال الحقيقي بين امرين استلزم عين كل واحد
 منهما تقيض الآخر وتقيض كل واحد منهما عين الآخر اما الاول
 فلانه لم يلزم بحسب ثبوت تقيض الآخر وتقيض كل واحد منهما عين
 الآخر على ذلك على تقدير عين كل واحد منهما ليجاز ثبوت
 عين الآخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماعهما وكان
 بينهما انفصال حقيقي واما الثاني فلانه لم يلزم بحسب
 ثبوت عين الآخر على تقدير تقيض كل واحد منهما ليجوز
 فلا يكون بينهما انفصال حقيقي والمقدار خلافه هـ
 وكل واحد من غير الحقيقة اي بالاعتقالي والخلو مستلزم
 الاخر في مركبة من تقيض جزئيهما فاما صدق منع الجمع بين
 امرين صدق منع الخلو بين تقيضهما فانه لوجاز ارتفاع
 التفتين ليجاز اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع
 الجمع وهما صدق منع الخلو عن امرين صدق منع الجمع

من نقضها فانه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز انقلاص
العين فلا يكون بينهما منع قال المقالة السابعة في
القياس فيها ثمة فصول الفصل الاول في تعريف
القياس واما القياس قول المؤلف من قضايا اذا
سلمت لزوم عنها لانهما قول آخر قال المقصد الرابع
والتعليق الاعلى من الفن الكلام في القياس لانه لعمدة
في استحقاق الطالب للصفة بجملة هذه انه قول المؤلف
من قضايا اذا سلمت لزوم عنها لانهما قول آخر لقولنا العالم
متغير وكل متغير حادث فانه لو لم يكن محققين معنيين اذ سلمت
لزوم عنها لانهما قول آخر ان العالم حادث فالقول
هو المركب اما المقصود العقلي هو جنس للقياس للقول
واما الملقوط وهو جنس للقياس الملقوط والمراد
من القضايا ما فوق قضية واحدة بين قول القياس
البيط المؤلف من قضيتين كما ذكرنا والقياس
المركب من قضيتين

المركب من قضيتين فوق اثنين كما سبق وانه من قبلة
الواحدة المستلزمة لانهما على السبيل بعكس نقضها لانهما
لا يسمى قياسا وقوله اذا سلمت ان ردا الى ان تلك القضية
لا يجب ان يكون مسلمة في نفسها بل يجب ان يكون بحيث لو
لزم عنها قول آخر لم يندفع في احد القياس الصادق المقدم
وكما دينا كقول كل انسان جرد كل حجر جاد فان ما بين
القضيتين وان كذا بالاولى كما يجب لاسمها لزم عنها
ان كل انسان جاد وقوله لزم عنها يخرج الاستفاد والمحمول
فان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم عنها شيء لا مكان تحلف
على لولها عنها وقوله لانهما كبرية عما يلزم لانها بل
بواسطة مقدمة عينية كما في في س المساواة وهو ما
يتركب من قضيتين متعلقين محمول لولها يكون بوضع الآخر
كقولنا ان سادس و سادس فاما يستلزم ان
القياس هو كذا لكن لانها لاسطة مقدمة عينية وان

احد نفس

كل ما في الساي ساد و لذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام
 الا حيث يصدق هذه المقدمات كما في قولنا ملزوم لب وب
 ملزوم لـ ج فالملزوم لـ ج لان ملزوم ملزوم وقولنا
 الدقة في الحق والحق البتة فالدقة في البتة لان ما في الشيء
 الذي في آخر يكون فيه اما اذا لم يصدق تلك المقدمات لم
 يحصل شيء منه كما اذا قلنا اباين لب وب بميل من خارج
 لم يلزم منه ان اباين لـ ج لان اباين المسابن لا يجب ان يكون
 باينيا وكذلك اذا قلنا الصف لب وب لعنف لـ ج لم
 يحصل منه ان العنف لا العنف المتفق لا يكون تضاد
 قوله قولنا قرأنا ان القول الملازم يجب ان يكون مغاير
 لكل واحدة من المقدمات فانه لو لم يعبر ذلك في القياس
 لزم انه يكون كل قضيتين قياسا كيف كانا لا استلزامهما
 احد بهما وهذا الحد معناه منقوض بالقياس المركبة المستلزمة
 المتكسرة ^{اعني} فكس نقضها فانه لعنف عليها قولنا ^{اعني} لا

من قضيتين

من قضيتين يستلزم لهما قولنا اخر لكن لا يستلزم قياسا **قال**
 وهو الاستثنا من ان كان النتيجة او نقيضها مذكورا في الفعل
 كقولنا ان الجسد فهو متغير لكنه جسم فهو متغير وهو بعينه مذكورا
 فيه لم يكن له ليس يتغير ^{او} ليس الجسم ونقيضه مذكورا في قوله
 ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج
 كل جسم حادث ليس هو ولا نقيضه مذكورا في الفعل **اقول**
 القياس اما استثنى من او اقتراني لانه اما عين النتيجة
 او نقيضها مذكورا في الفعل ^{والاول} استثنى من كقولنا
 ان كان هذا جسما فهو متغير لكنه جسم ينتج انه متغير
 وهو بعينه مذكورا في القياس لكنه ليس بمقتضى ينتج
 انه ليس بجسم ونقيضها اي قولنا انه جسم مذكورا في
 القياس ^{انما} سمي استثناء او استثناء على حرف الاستثناء
 اعني لكن وان لا اقتراني كقولنا الجسم مؤلف وكل مؤلف
 حادث فاجسم حادث ليس هو ولا نقيضه مذكورا في القياس

بالفعل وليس اقترانها لا اقتران المحذوف فيه وانما فيه ذكر النتيجة
 او تقبضها في التعريفين بالفعل لانه لو لم يقبله فعل الاقتران
 لا يقبله في القياس الاستثنائي اذ النتيجة مركبة من مادة
 وهي طرفاها ومن ضرورة ان هي غير قابلة للتبعية وما دونها المذكورة
 في الاقترانات ومادة الشيء ما هو يحتمل بالقوة فيكون
 النتيجة المذكورة فيها بالقوة فلو اطلق ذكر النتيجة في التعريف
 لاستغنى تعريف الاستثنائي منها وتعريف الاقتران في
 محال يقال احد الاربعين لازم وهو اما بطلان تعريف القياس
 او بطلان تقبضه الى التبيين لان الاستثنائي ان لم يكن
 قياسا بطل التقدير والا لكان تقبضا للشيء الى نفسه والآخر
 وان كان قياسا بطل التعريف لانه لا يعبر فيه ان يكون الفعل
 اللازم متغايرا لكل واحدة من المقدمات واذا كانت النتيجة
 المذكورة في القياس بالفعل لم يكن متغايرة لكل واحدة من مقدمات
 لانا نقول لا يتم ان النتيجة اذا كانت مذكورة في القياس

كم هو متغايرة

لم يكن متغايرة لكل واحدة من المقدمات وانما يكون كذلك
 لم يكن النتيجة جزءا المقدمات فهو متوسع فان المقدمات في الاستثنائي
 ليس قولنا الشمس طالعت بل استلزامه لوجود النهار لا يقال
 النتيجة ونقيضها فقبضة لاحتمالهما الصدق والكذب والهاك في
 القياس الاستثنائي ليس تقبضه فلا يكون عين النتيجة ونقيضه
 فيه مذكورا بالفعل لانا نقول لما يذ لك ان يكون طرفا النتيجة
 ونقيضه مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة على هذا ينبغي

الشكال الاول ونوضح المطلوب فيه ليس اصغرا **اقول**

القياس الاقتراني اما محلي ان تركيب من محليين او شرطيين
 ان لم يتركب منهما ولما كان المحلي ابرضا فلهذا به ويقول القول
 اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار استحالة
 عنه مقلوبا وكل قياس محلي لابد فيه من مقدمتين احدهما محلي
 على موضوع المطلوب كما لم يسم في المثال المذكور وثانيها على
 محموله كالحادث وهما بشرط كان في محله المؤلف فهو متوسع المط

يسمى اصغره لا يكون في الغلب اقصى والا فقل افرادا فيكون
 اصغره ومجوله اكبر لانه لما كان اعم فهو اكثر افرادا او الحد المشترك
 المحرك بين الاصغر والاكبر يسمى هذا اوسط النسبة سواء بين طرفي الخط
 والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى مغزى لانه ذات الاصغر والتي
 فيها الاكبر كبرى لانه ذات الاكبر واقر ان الصغرى بالكبرى
 في ارجاءهما وسلبهما وكلتيهما وجرسهما يسمى قرينة والحد الى هذه
 من وضع الحد الاوسط عند الجدين الاخرين بحسب جملة عليهما
 او وضع لهما او جملة على احد هما ووضعه للآخر يسمى شكلا او
 اربعة لان الاوسط ان كان مجولا في الصغرى موضوعا
 في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان مجولا في الصغرى
 موضوعا فيها فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا في الصغرى
 مجولا في الكبرى فهو الرابع وانما وضعت الاشكال في هذه
 الراتب لان الشكل الاول على النظم بطبع فان النظم
 بطبع هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد الاوسط

وان كان موضوعا فيها
 فهو الشكل الثالث

ثم منته الى مجوله

ثم منته الى مجوله حتى يلزم منه الانتقال من موضوعه الى مجوله
 وهذا لا يوجد الا في الاول نعتا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع
 الشكل الثاني لانه اقرب الاشكال الاربعة اليه
 لما شاركه اياه في صغره وهي اشرف المقدمات لما
 على موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمول في المحمول
 انما يطلب لاجلها اما ارجاءا او سلبا ثم الشكل الثالث
 لان اقربا الى المشترك اياه في حسن المقدمات ثم
 الرابع اذ اقرب له اصلا لمضى لغة اياه في المقدمات ثم
 الشكل الاول لانه اقرب له اصلا لمضى لغة وبعد عن الطبع جدا قال
 اما الاول فشرطه ايجاب الصغرى اقول اعلم ان لا يبلغ
 الاشكال الاربعة شرطا بحسب كيفية المقدمات فكيفيتها
 وشرطا بحسب جهة المقدمات ما الشرط التي بحسب الجهة
 فساكن بيانها في فعل المسقطات والشرط التي بحسب
 الكيفية والكمية ففي الشكل الاول امر ان احدهما بحسب

الكيفية أيجاب الصغري فاما فيما يجب كميته كميته الكبرى
 اما الاول فلان الصغري لو كانت سالبة لم يتدرج الا صغري
 تحت الاوسط فلم يجعل التدرج لان الكبير يرد على ان ما ثبت
 له الاوسط فهو محكوم عليه بالكبر والصغري على تقدير كونها
 سالبة حاكمة بان الاوسط سلوب عن الاصغر فالاصغر
 لا يكون واخلاقا ثبت له الاوسط فالحكم على ما ثبت
 له الاوسط لا يتعدى الي الاصغر فلا يلزم النتيجة وان في
 فلان الكبير لو كانت جزئية لكان مونا ان بعض
 الاوسط محكوم عليه بالكبر فجاز ان يكون الاصغر غير ذلك
 البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الي الاصغر مثلاً
 لصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق
 بعض الانسان فرس وفرويه النجبة باعتبار هذين الطرفين
 اربعة لان الفروب الممكنة الانعقاد في كل شكل ستة فذكر
 قد علمت ان الفقية منحورة في الشخصية والمحصورة والمملة
 لكن الشخصية

لكن الشخصية سرية كونه لا مند بها في كبري هذا الشكل فاذا
 قلنا ان هذا زيد وذا شاذان سيج بالفرقة هذان والمملة
 في قوة الجزئية فالفقية المعبرة ليست الا المحصورة وهي اربعة
 الكميتهان والجزئان وهي معتبرة في الصغري وفي الكبير
 فاذا افترقت احدى الصغريات الرابع احدى الكبيريات الرابع
 يحصل ستة عشر فرياً لكن ستة لاول السطو ثمانية فرياً
 الصغريان الساتان مع الكبيريات الرابع والادان في اربعة
 اخري الصغريان المومنان مع الجزئتين فله بقى اربعة فرياً
 الاول من موجهن كلن من موجة كلية كوك كل ج ب وكلية آ
 فكل ج الثاني من كلن من الكبيريات سالبة من ج سالبة كلية
 كل ج ب ولا شيء من ب فلا شيء من ج الثالث من
 موجتين والصفوي جزئية من ج موجة جزئية بعض ج ب وكل
 ب بعض ج الرابع من موجة جزئية صغري سالبة كلية
 كبر ارج سالبة جزئية بعض ج ب ولا شيء من ب بعض

ج ليس آو نتاج هذه الضروب سنة في اشهرها لا يحتاج اليه بان
 واعلم ان ههنا كيفيتس ايجاب وسلب الشرحها الايجاب
 لانه وجود السلب عدم الوجود اشرف ولكن الكليته الجزئية
 واشرفها الكليته لانه اقبط وانفع في العلوم واخص من الجزئية
 ولاخص لا شتياله على امر زائد اشرف فعلى هذا يكون الوجهة
 الكليته اشرف المصهورات لا شتيالهما على الشرفين في سها على
 الجزئية لا شتيالهما على الجزئيتين والسالبة الكليته اشرف من الوجهة
 من الوجهة الجزئية كان غرض السلب الكلي باعتبار الكليته اشرف
 الايجاب من جهة واحدة وشرف الكليته من جهة متعددة ولما
 كان المقصود من التسمية بها كحارثيت باعتبار شرفها تقدم
 السج الاشرف على غيره **قال** واما الشكل الثاني ايضا فله
 اختلاف تقدمه بالكيف ككيفية الكبر والاعمال الاختلاف الموجب لعدم
 الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة نارة ومع سلبها
 اخرى **قال** لا تحتاج الشكل الثاني ايضا شرطان كجب الكيفيته

افا تلاف

تقديره في الكيف بان يكون احدهما موجبه والاخرى سالبة
 واما جيب الكيفية وكيفية الكبرية وذلك لانه لو لم تحقق احد
 الشرطين لحصل الاختلاف وهو صدق القياس نارة مع
 الايجاب واخرى مع السلب للعظم المازوم الاختلاف على
 تقدير انتفا والشرط الاول فلانه لو انتفت انتفا في الكيف
 فلما ان يكونا موجبتين او سالبتين واما ما كان تحقق الاختلاف
 اما اذا كانتا موجبتين فلانه لصدق كل انسان حيوان وكل ثاقف
 حيوان او الحق الايجاب ولو بدت الكبرية بقول وكل فليس
 حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا سالبتين فصدق
 قولنا لا شتي من الانسان كجر ولا شتي من الفرس كجر والحق
 السلب ولو قلنا لا شتي من الناطق كجر فالحق الايجاب
 واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفا والشرط الثاني فلانه
 لو كانت الكبرية جزئية فهي اما ان يكون موجبه او سالبة وعلى
 كلا التقديرين متحقق الاختلاف اما على تقدير ايجابها فصدق

قولنا لا شيء من دنان بغير سحر بعض الحيوان وكل
فالمصادق لا يجاب ولو قلنا بذكر الكبري بعض
العاقل اهل فرس كان المصادق السلب اما على
تقدير سلبها فصدق قول كل انسان حيوان وبعض
ليس كقولنا ان فالمصادق لا يجاب او بعض الحيوان ليس
بحيوان والحق السلب وان اختلف موجب لعدم
القياس فلازم لما صدق مع الايجاب لم يكن منتجا
للسلب وما صدق مع لم يكن منتجا للايجاب لان
المعنى بالمنتج استدلال القياس لاهد هما قان فزوه
الناحية ايضا اربعة اقول الفروب المنتجة في الشكل
التي يجب تحقيقها في الشرطين ايضا اربعة لانه يصدق
باعتبار الشرط الاول ثمانية الضرب السابق
ولموجان الكلان الجزئيان والمختلفان و
وباعتبار الشرط الثاني اربعة اخرى الكبري الموجبة

الجزئية

الجزئية مع السابقين والجزء السابق مع الموجبين فقطت
الفروب ان نتخذ اربعة الاول من كلين والكبرى السابقة
منتجة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء
من ج ا ب ب الخلف العكس الخلف فهو في هذا الشكل
ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الصغير لا يتبع هذا
الشكل سابقة فبقضاها هو الموجبة يصلح لفروية الشكل
الاول ويجعل كبري القياس كبري لانها كلية تنطبق
لكبروية الشكل الاول فيعلم منهما قياس من الشكل
الاول فينتج لما يتبع من الصغير فيقال لو لم يصدق لا شيء
من ج الف الصدق بوضوح او فغدا الى كبري سلكه البعض
ج الا شيء من ا ب ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ج
وقد كان الصغير كل ج ب صف الخلف لا يلزم ان الصورة
لانها بدنية لا يتاج فيكون من المادة وليس من الكبري
لانها مفروضة الصدق فتعين ان يكون من نقيض النتيجة

سابقة

في ان النتيجة حقيقة واما العكس فبان بتعكس الكبرى المتدلى
 الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة فيقال متى صدقت مع عكس
 الكبرى صدقت النتيجة فمتى صدقت القرينة صدقت النتيجة
 وهو الملاحظ الثاني من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة
 كلية لا شئ من ج ب وكل آ ب فلا شئ من آ با بخلاف
 والعكس الخلف في الطريق المذكور واما العكس فلا يمكن
 بتعكس الكبرى لانها لا يجابها لا بتعكس الجزئية والقرينة
 لا ينتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى جعلها كبرى
 ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لا شئ من ج ب الى لا شئ من
 ب ج وجعلنا كبرى كبرى العكس وقد كل آ ب
 ولا شئ من ب ج من الثاني الاول لا شئ من آ ب وهو عكس
 آ ب لا شئ من ج ا وهو الملاحظ الثالث من صغرى موجبة جزئية
 وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعض ج ب ولا شئ من
 من آ ب فبعض ج ليس الخلف العكس كما مر ولا فراض

وهو ان نفرض

وان نفرض موضوع الصغرى وكل آ ب وكل ج ب ثم
 نفهم المقدمة الاولى الى الكبرى ويقا كل آ ب ولا شئ من ب ج
 ينتج من اول هذا الشكل لا شئ من ج ا ثم لعكس المقدمة
 الثالثة الى بعض ج ب ونضم مع نتيجة القياس الاول
 يمكن بعض ج ب ولا شئ من ج ا والالف ينتج من الشكل
 الاول بعض ج ليس وهو الملاحظ الا فراض يكون ابدأ
 من في كبرى احداهما ذلك الشكل ولكن من قريب
 اجلي ولا خسر من الشكل الاول الرابع من صغرى سالبة
 جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعض ج ليس
 وكل آ ب فبعض ج ليس ولا يمكن بانه بالعكس لا
 بتعكس الكبرى لانها تنعكس جزئية والجزئية لا تعكس
 بكبرية الشكل الاول ولا بعكس الصغرى لانها
 لا تقبل العكس بقدر محالها لا يقع في كبرى الشكل
 الاول فبانه بالخلف او بالافراض اذا كانت السالبة

الجزئية مركبة ليحقق وجود الموضوع وانما اثبت الضرب
 وذلك لترتيب لان الضربين الاولين مستحيان لكل
 فلابد من تعديهما على الاخرين وقدمه الاول على الثاني
 والثالث على الرابع لاشتمالهما على الصغرى الشكل
 الاول بخلاف الثاني والرابع قال اما الشكل الثالث فشرط
 موجبة الصغرى القول فشرط في انتاج الشكل الثالث
 بحسب كيفية المقدمات ايجاب الصغرى بحسب الكمية
 كلية احد المقدستين اما الايجاب الصغرى فلا نراه لو كانت
 سالبة فالكبرى اما ان يكون موجبة او سالبة وايضا كان
 يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت
 موجبة فكقول لا شيء من الثالث ان يفسر وكلان
 حيوان او ناطق والحق في الاول الايجاب وفي الثاني
 السلب اما اذا كانت سالبة فكما اذبه لنا الكبرى بقول
 لا شيء من الثالث بمساهل او مارد والعادق في الاول

الايجاب

٨١
 الايجاب وفي ان في السلب اما كلية احد المقدستين
 فلا نراه لو كانت جزئيتين احتمل ان يكون البعض من الاول محكوم
 المحكوم عليه لا كبر البعض من الاول والمحكوم عليه بالصغرى
 فلم يجب تعديهما من الاول الى الصغرى لانهما البعض
 الحيوان انسان وبعضه ففسرنا حكمه على بعض الحيوان
 بالضرورة لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانانية
 وباعتبار مدين الشرطين كجمل الضروب ستة لان شرط
 ايجاب الصغرى حذف ثمانية اضراب كما في الاول اشرنا
 كلية احد بهما حذف ضربين اخرين وهما البكران والخرنابان
 مع الموجبة الجزئية الاول من موهن كلقين ينتج موجبة جزئية كل
 ب ج وكل ب ا بعض ج ا لو جهين احد بهما الخلف وطالفة
 في هذا الشكل ان يجعل نقبض النتيجة لكلية كبرى اذبه الشكل
 لا ينتج الجزئية والصغرى القياس لا يباين صغرى ففسرنا
 اتمنا في السلب في الشكل الاول فنتج لما بنا في الكبرى بقول

لو لم يصدق بعض ج الصدق لاشي من ج الكل ب ج
 الاشياء من ج ا ينتج لاشي من ب او كان الكبرى كل ب ا
 ههنا واما بينهما عكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وينتج نتيجة
 المطلوبة بعينها الثانية من كلتين والكبرى سابعة ينتج سابعة جزئية
 كل ج و لاشي من ب ا فبعض جيم ليس ب ا فكل ج و بعكس
 الصغرى كما سلف في القرب الاول بلافق واما ينتج
 هذه ان الغرض ان الكلية طوان ان يكون الا صغرى ثم من الاكبر
 وامنوع كل ب ك ب و كل الاخص لكل افراد الاعم وسلبه منها
 كفون كل انان حيوان وكل انان ناطق و لاشي من الانسان
 بفرض اذا لم ينتج الكل شي ثم ينتج شيء من القروب الباقية
 لان القرب الاول و اخص القروب ان لم لا يجيب القروب
 الثاني اخص القروب النتيجة للسلب عدم انتاج الاخص مستوف
 لعدم انتاج الاعم الثالث من موجبين والكبرى كلية ينتج جزئية
 جزئية بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ايا بخلاف وبعكس

الصغرى

الصغرى كلية هو ظاهر والافتراف هو ان افترض موضع
 الجزئية و فكل ب و كل ج و ج ثم نعلم المقدمة الاولى الى الكبرى
 القياس ينتج من الشكل الاول كل دائمة نجعلها كبرى للمقدمة
 الاولى الى الكبرى القياس ينتج من الشكل الاول الثانية
 لينتج من اول هذا الشكل بعض وهو المطر الرابع من موجبة جزئية ج ا
 صغرى وسالبة كلية الكبرى ينتج سابعة جزئية بعض ج
 و لاشي من ب ا فبعض ج ليس ب ا لطلو الثلثة واكل
 ظاهرا الخامس من موجبين والصغرى كلية كل ب ج وبعض
 ب ا فبعض ج ايا بخلاف والافتراف وهو فرض موضع
 الكبرى و فكل ب ج ثم نتوصل الى ج و كل ج ا فبعض ج ا و بعكس
 الكبرى و جعلها صغرى ثم عكس النتيجة لبعكس الصغرى
 لان الكبرى جزئية لا يصلح لكبروية الشكل الاول السادس
 من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كل ب ج وبعض
 ب ليس ا فبعض ج ليس ب ا بخلاف والافتراف في الكبرى

فيضم المقدمة الاولى
 الى صغرى العكس
 لينتج الشكل الاول كل ج
 ثم جعلها صغرى للمقدمة
 الثانية لينتج من اول هذا

ان كانت مركبة لتتحقق وجود الموضع لا يعكس الصغرى
 لان الجزئية لا تقع في كبرى الشكل الاول بعكس الكبرى لانها
 لا يقبل العكس في تقدير انعكاسها لا تصحح الصغرى في الشكل
 الاول وانما وضعت الفروض في هذه المراتب لان الاول
 اخف الفروض المتوخى لا يوجب والثاني اخف الفروض
 المتوخى للاب والافضل اشرف وقدم الثالث والرابع
 على الاخرين لانهما على الكبرى الشكل الاول ولما انظر
 الرابع فشرط يجب الكيفية والكمية كما في المقدمات مع الكيفية
 الصغرى وانما افهم باللفظ الكيفية جدي والاول فحصل
 الموجب لعدم الاشراج وحرورية الناجية ثانيا لادل من جوبين كثير
 ينتج وجوبه جزئية كقولك كل ساج وكل اب بعضه عكس
 الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من جوبين في الكبرى فينتج
 وجوبه جزئية كقولك كل ساج وبعض الفب بعضه في المارة
 ان لست من كهنين الصغرى سالبية كية كقولك لا شيء من ساج

وكل اب

وكل اب ملائمة من ج الرابع من كهنين الصغرى وجوبه ينتج سالبية
 جزئية كقولك كل ساج ولا شيء من اب بعضه في الفب يعكس المتوخى
 انما من وجوبه جزئية صغرى وسالبية كية كبرى ينتج سالبية جزئية
 كقولك بعض ساج ولا شيء من الفب بعضه ليس الفب الفاعل
 من سالبية جزئية صغرى ومن وجوبه كية كبرى ينتج سالبية
 جزئية كقولك كل ساج بعضه ليس ج وكل اب ج فبعض
 ليس الفب يعكس الصغرى ليرتد الى الثاني السابع من وجوبه كية صغرى
 وسالبية جزئية كبرى ينتج سالبية جزئية كقولك كل ساج وجوبه
 ليس فبعضه ليس يعكس الكبرى ليرتد الى الثالث
 ان من سالبية كية صغرى وجوبه جزئية كبرى ينتج سالبية
 جزئية كقولك لا شيء من ساج وبعضه فبعضه ليس الصغرى
 الترتيب ثم عكس النتيجة شرط اشراج شكل الرابع
 يجب الكمية والكيفية احدهما ليرتد وهو اما ان يوجب المقدمات
 مع كية الصغرى او اخلاها باللفظ مع كية احديهما وذلك

لانه لو لا احد منهما لم يعد الى موافقته اما سلب المقدس او الجاهل
 مع جزيئة الصغرى او امتدادها في الكيف مع جزيئتهما وعلى التقديرين
 يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الاتساج اما اذا كلفه كانت سالبين
 فلهذا قولنا لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الحمار
 بان الحق السلب لا شيء من الصاهل انسان والحق الايجاب
 واما اذا كانا موجبتين والصغرى جزيئة فلله يصدق بعض الحيوان
 انسان وكل حيوان مع حقيقة الايجاب وكل فرس حيوان
 مع الحقيقة السالبة اما اذا كانتا جزيئتين فتخلفين بالليف الجزئية
 فان الموجبة ان كانت صغرى صدق قول بعض الناطق ان
 وبعض الحيوان ليس ناطق او بعض الفرس ليس ناطق والصدق
 في الاول الايجاب في الثاني السلب ان كانتا كبريتي حقيقة
 فوان بعض الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان انسان فالحق
 الايجاب وبعض الناطق انسان والحق السلب ضرورة ان
 بحسب الشرايط ثمانية لسقوط اربعة اخرى باعتبار عدم التماس

وفريين

وضربين لعمق الموجبتين مع جزيئة الصغرى واخرى اعظم
 السحافيتين الجريئين الاول من موجبتين كلتاهما ينتج موجبة جزيئة
 كل شيء وكل اب فبعض ج الفاعل ليس اقرب ثم عكس الترتيب
 فاذ عكس الترتيب ائتمنا الى الشكل الاول هكذا كل اب وكل شيء
 ينتج كل اب وهو متعكس الى بعض ج او هو المطر والنتيجة كذا
 لحوار ان يكون الا صغرا ثم من الاكبر وانشاع حمل الاخص على كل
 افراد الامم كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
 مع ان الحق بعض الحيوان ناطق الثاني من موجبتين والكبرى جزيئة
 ينتج موجبة جزيئة وكل شيء ج وبعض اب فبعض ج عكس
 الترتيب ايضا كما مر الثالث من الكليتين الصغرى سالبة كبرى
 ينتج سالبة كبرى كقولنا لا شيء من بوه وكل اب فكل شيء
 من ج عكس الترتيب ايضا كما مر الرابع من كلتين الصغرى
 موجبة ينتج سالبة جزيئة كل شيء ج ولا شيء من اب فبعض ج
 ليس عكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول هذا بعض فريين

ولا شيء من باب فبعض في ليس هو المطلوب لا ينتج كلياً لا محال
 عموم الأصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس يهملان
 مع ان العاقل لا يعض الحيوان فرساً في مسرعة موجبة جزئية
 صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض بـ جـ
 ولا شيء من باب فبعض ليس العكس المقدمين كما في السادس
 من السالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
 صغرى بوقوع ليس بـ جـ وكل باب فبعض في ليس العكس الصغرى
 لم يرد في الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها السابع من
 موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى كل بـ جـ وبعض ليس بـ
 فبعض في ليس العكس كبرى لم يرد في الشكل الثالث وينتج النتيجة
 المطلقة الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج
 سالبة جزئية لا شيء من بـ جـ وبفضل فبعض في ليس العكس
 الترتيب لم يرد في الشكل الاول ثم عكس النتيجة وترتيبها العكس
 ليس باعتبار اتساقها لا تأبعدها عن الطبع لم يقد بتأجيلها بل

ينتج سالبة جزئية

باعتبار

باعتبار نقصها فلا بد من تقديم الاول لان من موجبتين كلتاهما
 الاول بـ جـ كبرى اشرف الماريج وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث
 والرابع من كلتين واليك اشرف وان كان سلباً من الجزئية وان
 كان ايجاباً كذا ركنه الاول في ايجاب المقدمتين في احكام
 الاختلاف كما ستعرف ثم اننا لا نزيد في الشكل الاول العكس
 الترتيب ثم الرابع يكونه اخص من الخامس ثم السادس السابع
 على الثامن لا نشأ لها على ايجاب الكل وانه قدم السادس على السابع
 لانه اده في الشكل الثاني دون السابع ويمكن بيان الخمسة الاول
 بالخلفه وان يفهم نقص الا نتيجة الى احدى المقدمتين ينتج ما يعكس
 الى تحقيق الاخرى والثاني الى مسان لافترض وليس ذلك في الثاني
 والعاشر على ان كل من البعض ان يري هو او كل واحد وكل بـ
 فقول بـ فبعض جـ وم تقول بعض جـ وكل بـ فبعض جـ او هو
 يمكن بيان نتائج العكس في الاول والخلفه وبه ان
 يفهم تحقيق النتيجة الى احدى المقدمتين ينتج ما يعكس في نقص

ان احدنا لا بد ان يكون على نظم الشكل الاول والاخر على
 نظم ذلك الشكل المثلث المتساوي وهو ليس بصحيح على ان اختلاف
 لان الاخر اخص في قياسه من الشكل ليس كذلك بل هو القياس
 فيه من الشكل الثاني والاخر من الشكل الثالث والاخر اخص في
 ثانياه ايضا لا يجب ان يقرر كما قلناه فانه يمكن ان يكون
 يكون القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الشكل الثاني
 الاستنتاج من الاول والثاني من الشكلين من الاستنتاج من
 الرابع والاول ثم انك تراهم يقرضون في باب العلوك في الكليات
 ولا يقرضون في باب القياسات الا في الجزئيات وهو ايضا المستقيم
 يطلق بل الاخر اخص في الشكل الثاني ان لا يتم في القعدة
 الكلية لان احد قسماها غير متساوي على غير الاصل المتساوي ومرتب
 على جهة القريب المطلوب المتساوي واما الاخر اخص في الشكل الرابع
 فقد يتم في القعدة الكلية كما في كبرى القريب لما قلنا في القعدة
 الرابع وعلينا ان نعتبره في القعدة كما في كبرى القريب لما قلنا في القعدة

الكلبي

الكلبي والمقدمون حمدا والقريب المتساوي في القعدة الاول
 وذكره لعدم الانتاج الثلاثة الاخرى الاختلاف بالقياس
 من بسيطين كونه شرط كون السالبة فيما من احدي الحقيقتين
 فقط ما ذكره من الاختلاف اقوال المتقدمون كانوا يحسمون
 القريب المتساوي في الشكل في القسم الاول وكان عندهم ان اقوال
 الثلاثة الاخرى عقيمة لتحقيق الاختلاف فيها اما في القريب
 السادس فصدق قول ليس بعض الحيوان با انسان وكل حيوان
 حيوان وكل ما خلق حيوان واما في السابع فلانه يصدق قولنا
 كل انسان ما خلق وبعض القريب ليس با انسان وبعض حيوان
 ليس با انسان واما في الثامن فلقولنا لا شيء من الانسان يقرب
 وبعض ان خلق انسان وبعض الحيوان انسان وانما المراد الى
 جوابه بان بيان الاختلاف في هذه القريب انما يتم اذا كان
 القياس كبريات من القعدة البسيط لكننا نشترط في اثنا جهان
 يكون السالبة المستعملة فيها من احدي الحقيقتين فلا يتم تخص تلك

انعرض علينا واطم ان انما جبرنا ر على انكسار السالبة بالخرية في قته
 كتحسب ان السالكين والسابع انما يترددان الى الثاني والثالث بعينها
 وان من انما يتج لوك ان كبت اذ ابدل مقدس ان يحصل في الشكل
 الاصل سالبية بخرية خاصة تتعكس في النتيجة المطلوبة ولم يظهر
 للمقدس ان انعكاسها اتفق لبعض الناس فحين ان وقع عليه فبين
 ذلك الحاصل الثاني المتعلق به الى الاقضية الى صلة من جيل الوجها
 بعضها بعض عند اعتبار الجهات في الحقيقة فيصير لانتاج الاشكال
 من ايط اما الشكل الاول فشرط باعتبار الجهة ان يكون الصغر في فعلته
 فانها لو كانت ممكنة لم يجب تعدي الحكم من الاوسط الى الاضداد الكبرى
 ثم يدعي ان كل ما هو لا وسط بالفعل فيحكم عليه بالاكبر والاصغر ليس
 مما هو لا وسط بالفعل بل الاسكان فيجوز ان يدعي بالقوة ولا يخرج
 الى الفعل فلم يتعد الحكم من الاوسط اليه شلا يصدق في الفرض المذكور
 كل حمار كوب زيدا بالاسكان العام وكل كوب زيدا فرس
 بالفردة ولا يصدق كل حمار فرس بالاسكان العام لان

معنى

معني كبري ان كل ما كوب زيدا بالفعل فهو فرس بالفردة
 والحمار ليس ككوب زيدا بالفعل صلا فالحكم على الكريب بالفعل
 لا يتعدى اليه والنتيجة كما لكبري ان كانت غير مشتركة بين
 كليتين الفرقتين ولا في الحكم الصغرى مخدفة عنها جلا مفردة ولا اقدم
 والفردة المخصوصة ان كانت احدي العامين وبعدهم الله
 وادعاهما ان كانت احدي صفتين قد عرفت ان وجهات العبارة
 ثلث عشر فاذا اعتبرنا في الصغرى والكبرى حصل ثمة وتسعة
 وستون اطراف وهي الى صلة من ضرب ثلثة عشر في نفسها
 لكن اشتراط اصيله الصغرى اسقط من تلك ثلثة عشر وعشرين
 اختلافي وهي الى صلة من ضرب المكسب في ثلثة عشر فيقتل الا حلة في
 المتجمعة ثمة وثلثة واربعين وضابطا اشكاهما ان الكبري اما ان
 يكون احدي الوصفين الرابع البتي هي المشتركة وكل الفرقتين
 او غيرهما فان كانت الكبرى غير الوصفين الرابع بان يكون
 احد سبع البقية فنتيجة كما لكبري وان كانت الكبرى او حلة

فالتجربة المعبر لكن ان كان فيها قيد الله ولم اولا ضرورة
 حذرة وكذا ان وجد فيها قيد الله ولم اولا ضرورة حذرة
 ضرورة مخصوصة بها غير مشتركة بينها وبين الكبرى وتم ينظر في الكبرى
 ان لم يكن فيها قيد الله دوام كما اذا كانت احد العامين كان
 المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قيد الله دوام كما اذا كانت
 احدى العينين تضمنت الى المحفوظ فكان وجه النتيجة اما الاول
 وهو ان الكبرى اذا كانت غير احد الوصفيات الاربع
 كانت النتيجة كالكبرى فلا تدرج البتة فان الكبرى ليست
 على ان كل ما ثبت له الاوسطيا فاعل فهو مخلوم بالاكبرية
 المتبعة في الكبرى لكن الاوسط ما ثبت له الاوسطيا فاعل
 مخلوم عليه بالاكبرية المتبعة ولما الثاني وهو ان الكبرى
 اذا كانت احد الوصفيات الاربع كانت النتيجة كما المعبر
 فلان الكبرى حتم على ان دوام الاكبرية دوام الاوسط
 ولما كان الاوسط مستنداً للاكبرية كان بثبوت الاكبرية للاوسط

بحسب ثبوت

بحسب ثبوت الاوسط له فان كان ثبوت الاوسط له وايما
 كان ثبوت له ايضا وايما وان كان في وقت كان وان كان الاوسط
 مستنداً للاكبرية لضرورة كما في الشرطتين كان ضرورة ثبوت
 الاكبرية للاوسط بحسب ضرورة ثبوت الاوسط له لان القوي للمفرد
 ضروري واما حذف لا دوام المعبري ولا ضرورة ثبوت الاوسط
 فلما كانت موجبة كان الاوسط هو الاوسط ضرورة سائلة سائلة
 لا دخل لها في انتاج جد الشكل واما حذف الضرورة المحصورة
 بالمعبري فلان الكبرى اذا لم فيها ضرورة جاز ان تنفك الكبرى
 عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الاوسط من ثبوت الاوسط فيجوز
 الا ان كان الاكبرية من الاوسط فلم يتعد ضرورة المعبري الى النتيجة واما
 ضم لا دوام الكبرى فلا تدرج البتة ان البتة ان الكبرى تدل
 على ان الاكبرية غير دائمة لكل ما هو وسطيا فاعل والاوسط هو
 الاوسط فاعل يكون الاكبرية غير دائمة خلا المعبري الضرورة المحصورة
 العامة ينتج ضرورة لان النتيجة كما المعبري بعينه وجه الشرط

الى انه ضرورية وانما لا تقدم الادام مع الصغرى لكن
 القياس والمقدرة لا يتألف منها لان القياس للمقدرة
 ملزم للنتيجة فلا انظم القياس للمقدرة منها لزم صدق
 الملزم بدون اللازم وانه مح مع العرفية الى انه ينتج وانما يكون
 الضرورية التي هي مخصصة بالصغرى عنصرا فلم يبق الا ان يوضح
 العرفية الى ضرورة تجديف الضرورية فتم الادام ولم يبق الا القياس للمقدرة
 للمقدرة لا يظن منها التيقن والاعتقاد الذي هو مع احدى الجانبين
 ينتج وانما مع احد الجانبين ووجه الادام ولا يصدق مع
 القياس منها ايضا كما عرفت لا يقال المشروط ان تست بالضرورة
 ما دام الوصف ينتج الصغرى الى انه ضرورة ضرورة كالمقدرة
 لان الحكم في الكبير بضرورة الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط
 ما دام وصف الاوسط وما دام له وصف الاوسط هو الاوسط
 فيكون الاكبر ضروري التيقن له وان فسر بالضرورة ليربط
 الوصف لم ينتج الصغرى الضرورية مع ضرورة كالمقدرة الى انه

اكبرى

الكبرى على ان ضرورة الاكبر شرط وصف الاوسط اللازم
 ليس الا ان الاكبر ضروري للمقدرة بشرط وصف الاوسط لكن
 الاوسط واجب لحدوث النتيجة في زمان لا يتحقق ضرورة الاكبر
 لا نقول وصف الاوسط او كان ضروريا لذات
 الاوسط فكما تحقق الاوسط تحقق الاوسط تحقق ذات الاوسط
 ووصف الاوسط بالضرورة وكلما كانت متماثلت ضرورة
 الاكبر وكلما كان الاوسط مع ضرورة الاكبر وهو المطلوب ثم
 تأملت او في تأمل كنهك الاستخراج نتائج الاختلافات
 السابقة من الطاء المذكورة وان يحل عليك شئ منها فما
 رجع الى هذا الجدول عليها متوقفا

واما الشكل الثاني فشرط بحسب الجملة امران احدهما
صدق الدوام على الصغرى او كون الكبير من القضايا النقطية
السواء الثاني ان لا يمكن ان يقع الضرورية المطلقة مع
الكبر من المتضمنين بشرط في الشكل الثاني بحسب الجملة
امر ان كل واحد منهما احدا لا من الا ان صدق الدوام على
الصغرى اي كونها ضرورية او دائمة او كون الكبير من
القضايا الست لنعكس السواء وذلك لانه لو انتفى
الصغرى في غير الضرورية والدائمة وهي احد شرط الكبير من
القضايا الست لنعكس السواء وافضل الصغرات
المشروطة الى صفة والوقفية لان المشروطة الى صفة
المشروطة العامة والوقفية من السبع البقية وخمس
الكبرى الست السبع الوقفية وافضل الصغرات من المشروطة الى صفة
والوقفية من الكبرى والوقفية غير متخرج للاختلاف الموجب
لعدم الانتاج فانه يصدق قولنا لا شيء من المنخفض

بالضرورة ما لم يتحقق في وقت معين لا واما وكل فترتي بالضرورة
 في وقت معين لا واما مع امتناع السلب بالامكان العام لم يصح
 كل متحقق فترتي بالضرورة وهو بدلي الكبير بقولنا وكل شمس
 مضيئة في وقت معين لا واما امتناع الاجاب لم يمتنع هذا
 ان الاقلاطان لم يمتنع سائر الاقلاطان المستلزم عدم
 امتناع الاخص عدم امتناع الاعم والثاني عدم استعمال الكلمة الامح
 الضرورية المطلقة اذ لا يكون من المستطاع ان يحصل ان
 كانت صغرى لم يستعمل الا مع الضرورية المطلقة وليس وان
 كانت كبرى لم يستعمل الا مع الضرورية المطلقة اما الاول فانه
 قد ظهر من شرط الاول ان الكلمة الصغرى وعدم كون الكبرى ليست
 المستلزمة العلوية على الكلمة الهامة لظهور غير الضرورية الثالث
 لكان اقلاطان مع العلم بالسلب على الاله اية العرفيات لكن اقلاطان
 مع الاله بعد ان ان يكون الثاني لشيء بالامكان ولا يخفى ان
 الحق سلبا عنه واما كقولنا كل ربي موبد بالامكان وكذا في

من الرقي

من الرقي باسود واما مع امتناع سلب الشيء عن نفسه لو بدلي
 من الرقي لا شيء من الرقي باسود واما امتناع الاجاب لم يمتنع
 هذا اقلاطان مع اقلاطان الممكنة لم يمتنع مع العرفية اما مع العرفية
 فلان الاله ايد احسن وعلم الاخص بوجوب عدم الاعم واما العرفية
 فلم يمتنع العرفية الامح الممكنة لعدم امتناع اللادولم يصح
 لان الاصل لم يكن في الامكان في الكيف كان الله ودام
 موافق في الكيف مع شي لم يمتنع العرفية الى صفة معها علة اذ
 لم يمتنع العرفية الكيفية الكيفية مع العرفية اخرى امتنع
 جزمها معها ومن كونه سمعهم يقولون القياس في سببها
 ولقد ومن رتبة بسيط قياس ومن كونه عينية فان كان المتنج
 متقيسا اذ كان متنج القياس بسيط والار كيت التامح جعلت
 نتيجته القياس واما الثاني وهو ان الكلمة اذ كانت كبرى لا يتصل
 الا مع الضرورية المطلقة لانه قد يتبين من الاول ان الكلمة الكبرى
 مع غير الضرورية الاله عينية لعدم صدق الاله على الصغرى

كون الكبرى مع غير الضرورية كان اختلاها مع اللاحقة وهو ينتج
 لكونه ان يكون المطلب من الشيء بالامكان يتبادر واما كونه
 كل روي بغير ايداء ولا شيء من الروعي بغيره بالامكان
 مع امتناع السلب فلنا بدل الكبير لا شيء من هذين بعض
 بالامكان امتنع الايجاب والتاخر وانه ان صدق القول
 على احد مقدمه والاكثار صفة محذوف عنها اللازم
 واللازم والضرورية اية ضرورة كانت الاختلاف
 النتيجة في هذا الشكل يجب مقتضى الشرطين اربعة وثلاثون
 لان الشوط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاها وهي الى صفة
 من قرب احد عشر صغرى في سبع الكبرى والشرط الثاني
 اسقط ثمانية الممكنين لغيره مع الدائمة والفرق بين الكبرى
 مع الدائمة والقباط في اتجاها ان الدوام اتنا ان يصدق
 على احد مقدمته بان يكون ضرورية او دائمة او لا يصدق
 فان صدق الدوام على احد مقدمتيه فالنتيجة كالصغرى

بشرط

بشرط حذف قيد الوجود اي اللادوام واللاضرورة منها
 وحذف الضرورية منها سواء كانت وضعية او قينية اما ان
 النتيجة كالقيد الدائمة او كالحذف فيها البراهين المذكورة
 في المثلثات من الحذف والعكس والاعتراض مثلا اذا صدق كل ج
 بالاطلاق ولا شيء من اب بالضرورة او دايما فلا شيء من ج دايما
 والا فبعض ج بالاطلاق وكحد صغرى كبرى القياس هذا بعض
 ج بالاطلاق ولا شيء من اب بالضرورة او دايما ينتج من الاول
 بعض ج ليس ببالضرورة او دايما وقد كان كل ج بالاطلاق
 وبعضه بغير الكبرى ولا شيء من اب واما نتيجة النتيجة المطلوبة
 ومن هنا يظهر ان السالبة الضرورية لا تعكس كنفسها
 انتج الضرورية في هذا الشكل ضرورية فلما لم ينفذ ذلك انصر
 في النتيجة على الدوام لا يقل المقدس ان اذا كان ضروريين
 لم يكن بد من صدق النتيجة الضرورية لان الاوسط اذا كان
 ضروري السلب الطرف الآخر يكون احد الطرفين ضروري

السلب عن الآخر لانا نقول الحكم في المقيدين ليس بالاثبات
 الاوسط ضروري في البتة لذات احد الطرفين ضروري لذات
 الآخر ولما لم يثبت ان ذات احدي الطرفين ضروري عن ذات
 الآخر هو ليس مطلوب بل المطلوب ان وصف احد الطرفين ضروري
 السلب عن الطرف الآخر ولا يلزم من ضرورة سلب الذات
 ضرورة سلب الوصف تصديق قولنا في المثال المشبه لشيء
 من الحجر رقيق بالضرورة وكل كوكب يدور بالضرورة مع
 كذبت قولنا ليس بعض شي من الحمار مركوب بضرورة
 لان كل حمار مركوب بضرورة لا مكان واما حذف قيد الوجه
 من الصغرى فلانها ان كانت مع بسيط كان قيد وجود
 موافقا في الحقيقة وان كانت مع مركبة لم ينتج مع
 اصلا ما ذكرنا ولا مع قيد وجودها موافقا لما في الحقيقة
 لان قيدي الوجود مطلق او ممكن ان او مطلق وممكن فلا
 استحقاق في الشكل عندها واما حذف الضرورة من الصغرى

فلان المقدار

فلان المقدار ان الدوام لا يصدق على الصغرى فلما كان فيها
 ضرورة كانت لما الضرورة المشروطة او الضرورة الوقيية
 او الضرورة المشتقة وخص لا اختلاف من احديهما ومن جهة
 اخرى لا اختلاف من شرطيه او قسمة وشروط الضرورة فيها
 لم يتعد الى النتيجة اما في الاختلاف من المشتطتين فلان الاوسط
 فيما ضروري البتة للمجموع ذات احد الطرفين ووصفه
 ضروري السلب عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصفه
 ولا يلزم الا المتباينة الضرورية بين المجموعين المطلوب
 ضرورة كانت وصف احد الطرفين للمجموع ذات الطرف
 الآخر ووصفه وهو غير لازم اما في الاختلاف من الوقيية
 والمشرطة فلان الاوسط او كان ضروري البتة للصغرى
 في بعض اوقات ذاته وضروري السلب عن الاكبر شرط الوصف
 لم يلزم منه ان ذات الاكبر مع وصفه ضروري السلب
 عن الاصغر في بعض الاوقات واما ان وصف الاكبر ضروري

السلب عن الاصح في بعض الاوقات واما ان وصف
 الاصح في بعض الاوقات الاكبر ضروري السلب عن الاصح
 فلان لو ظهر الكمال من امثلة كنهها بعد الضرورة
 من الصغرى لكانت لم يبين فان حاولت تفصل شاح هذا فاعلم
 تفصيح هذا المجدول

واما الشكل الرابع فشرط انما هو بحسب الجبره الجوهريه للاصل

كونه القيس

كونه القيس من الفعليه انما انعكاس السلبه المستعانه
 انما لست صدق الدوام على الصغرى الضرب الثالث والثاني
 العام على الكبير الرابع كون الكبري في السكس المنطوقه
 السوالب الخ كس كون الصغرى في الثاني من احدى الخاضعين
 والكبري مما يقيد عليها لوفى العام والتجدي في الفرقين
 الاولين على الصغرى ان صدق الدوام عليها او القيس
 من تلك المعك السوالب والا فمطلقة عامه وفي الضرب الثالث
 الدايمة من صدق الدوام على الكبير والا فمعك الصغرى
 مخدومه الدوام وفي الثاني كس كما في الثاني بعد كس
 الصغرى وفي السابع كما في الثالث بعد كس الكبري وفي الثامن
 كس النبي بعد كس الترتيب لانما هو الشكل الرابع
 بحسب الجبره شرطه الاول كون القيس فيه من الصغرى
 حتى لا يتبع فيه الممكنه اصلا لان الممكنه اما ان تكون موجبه
 او سالبه واما ما كان لا ينتج اما الممكنه السالبه فلا ينتج

في الشرط الثاني من وجوب انعكاس البنية ولا المصلحة المتوخية
 فلانها اما يكون الصغرى او كبرى وعلى كلا التقديرين يحجب القاطع
 اما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا في فرض الملة لو كان حق مركوب
 زيد بالامكان وكل زمانا حق بالضرورة مع ان الحق السلب
 ولا صدق هذا الاطلاق مع الحقيقة الايجاب كغيره فاما اذا كانت
 كبرى فلقولنا كل مركوب زيد فليس بالضرورة وكل حار مركوب
 زيد بالامكان الى فرض امتناع الايجاب ولو بد لنا الكبرى
 ويقولون وكل من هو مركوب زيد بالامكان كان الحق محققا
 الشرط الثاني ان يكون السالبة المستعملة فيه متعلقة لان
 اخصل السالبة الغير المتعلقة بالسالبة الوقيية وهي اما ان يكون
 الصغرى او كبرى وايضا ما كان له متبع اما اذا كانت صغرى
 فلصدق قولنا لا شيء من القمر يمتدحج بالتوقيت لا دائما
 وكل ذي نجم بالضرورة ولا شيء من القمر والحق الايجاب
 واما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل تحسف فهو ذي نجم

وهو القوي

بالضرورة

بالضرورة ولا شيء من القمر يمتدحج بالتوقيت لا دائما
 مع امتناع السلب الشرط الثالث ان يصدق المدعى بالضرورة
 الثالث على صغره بان يكون ضروريا او دائمة والعرفي العام
 على كبراه بان يكون ضروريا او دائمة والعرفي العام على كبراه
 بان يكون من القضايا المستلزمة المتوالية ببقائه ولو
 امتنع الامر ان كانت الصغرى هي القضايا الغير الضرورية
 والدائمة وهي احدى عشرة والكبرى احدى سبع لكن كما
 كانت الصغرى في هذا القرب بالسلب وقد يتبين ان السالبة
 المستعملة في الشكل يجب ان يكون متعلية سقط من تلك السالبة
 احتياط الصغرى احدى سبع والكبرى سبع فلم يبق الا
 قاطع الصغرى احدى الوقييات الاربع احدى سبع
 واحصل الصغرى المستندة الى جهة الكبرى الوقيية
 لا يمتدحج معها فلا يمتدحج اليه في ذلك لانه يصدق لا شيء
 من القمر يمتدحج بالضرورة القمرية واعلم ان البيان

في الشرط الثاني والثالث انما يتم لو بين فيها انشاع الباب حتى
يتم الاقلان لكن لم يظهر بصورة صورة نقص مثل الشرط
الواجب كون الكبر في الضرب الساكن من القضايا المتعكسة
السؤال لان هذا الضرب انما يتبين انتاجه بعكس الصغرى
ليرتد الى الشكل الثاني فلما بدية من شرطين احدهما ان الضرب
سالبه خاصة لقبول الحاكس كما عرفت فيما سبق وانها
ان يكون الكبري الموجبة على الشرط العكسي لوجه الشكل
الثاني ليحصل النتيجة وشرط انه اذا لم يصدق الشرط على
صغره يكون كبراه من التت المتعكسة لسؤال فيجب
ان يكون كبري الضرب الساكن له ذلك الشرط الخاص
من كون الصغرى الضرب المتكبر من كبري من عا الى صغرى
وكبراه ما يصدق عليه العرفي العام لان انتاجه على الظاهر
بعكس الترتيب ليرجع الى الاول ثم عاكس النتيجة فلما بد ان
يكون مقداره بحيث اذا بدلت احدهما بالآخر في النتيجة

سالبة

سالبة خاصة لقبول الحاكس الى النتيجة المطلوبة والشكل
الاول انما ينتج سالبه خاصة لو كان كبراه احدى الصغرى
وصغرها احدهما القضايا الست التي يصدق عليها العرفي العام
اما اذا كانت احدى الوصفتين السبع فظاهر وانما اذا كانت
احدى العنيتين فلان النتيجة ضرورية لادعاه او دعه لادعاه
وهما اخص من الوضعية الى انه فيصدق في النتيجة ان سالبه الجزئية
الوضعية الى انه وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة فيجب ان صغرى
هذا الضرب احدى التي صغرى لانها كبري الشكل الاول وكبراه
من القضايا الست لانها صغرى الشكل الاول ومن هنا بدأ
يعرف ان الضرب السابع لما كان انتاجه انما يتبين بعكس الكبري
ليرجع الى الشكل الثالث وجب ان يكون السالبة المستند
فيه ذلك لان الحاكس وان يكون الموجبة مع عكسها على شرط
انتاج الشكل الثالث فلما بد في الشرطين احدهما ان
يكون السالبة احدى التي صغرى انما يتبين ان يكون الموجبة

فعلية لان الصغرى الممثلة بحقيقة في الشكل الثالث وانما لم يذكر
 ذلك في الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس
 وشرط الثاني قد علم من اول الشرط وهو عدم استعمال الممثلة في
 هذا الشكل والنتيجة في الضمين الاولين على الصغرى المنتجة
 من الاختلافات بحسب الشرايط المذكورة في كل واحد من الضمينين
 الاولين فانه واحد وعشرون وهي الحاصلة من الضرب المجهول
 الفعلية الاحدي عشرة في الحقيقة وفي الضرب الثالث ستة واثني
 وهي الحاصلة من الضربين والاربعة عشر مع الفعلية الاحدي
 عشر ومن الضربات المشتركة بين الطرفين مع الست الممثلة
 السوالب في الرابع والاربعين سنة وستون وهي التي
 يحصل من اخذ ضرب الفعلية الاحدي عشرة مع الست
 المتعكسة في السادس والثامن اثنا عشر يحصل من الضرب
 بين الحقيقتين مع الست المتعكسة في السابع اثنا عشر
 يحصل من الكبريتين الحقيقتين مع الفعلية الاحدي

عشرة والنتيجة

عشرة والنتيجة في الضمين الاولين على الصغرى ان كانت
 ضرورية او دائمة او كان القياس من الست المتعكسة السوالب
 والا فطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان كانت
 احدي معدومة ضرورية او دائمة والا فعكس الصغرى في
 الرابع والاربعين دائمة ان كانت احدي مقدومة ضرورية
 الكبرية ضرورية او دائمة الا فعكس الصغرى ومحمد فدائمه
 الا دوام بيان الكل بالبراهين المذكورة في المطلق
 في السادس عشر كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع
 كما في الشكل الثالث بعد عكس الصغرى وفي التاسع الكبري
 وفي اثنا عشر من عكس النتيجة بعد عكس النتيجة وبالحجالة
 كما كانت هذا الضرب الثلاثة الاخيرة يرتد الى الاشكال
 الثلاثة المذكورة بما ذكرنا في الطرف كانت نتائجها
 تلك الاشكال يفي في السادس السابع وعكسها
 الاثنان وعكسها مائة هذا الجد والى تلك الاشكال

قال واما الشكل الثالث فشرط فعلية الصغرى والنتيجة
كما اكبرى ان كانت غير الاربع والا فمكس الصغرى مخدفا
عنه الله دو ام ان كانت اكبرى احد العاشين ومضمونا
اليه ان كانت احدي الخاضعين شرط الشكل الثالث
بحسب الجهة ان يكون الصغرى فعلية لانها لو كانت ممكنة
لم يلزم تعدي الحكم من الـ وسط الى الا صغر لان الحكم في
الكبرى على ما هو اوسط بالفعل والـ وسط ليس باصغر
بالفعل بل بالامكان فيجوز ان لا يصدق والا صغرا بالفعل
على الـ وسط فلم يندرج الا صغرا تحت فلا يلزم من الحكم
بالاكبر على الـ وسط فلم يندرج الا صغرا تحت فلا يلزم من الحكم
بالاكبر على الـ وسط على الا صغرا كما اذا فرضنا ان زيد ركب
الفرس لم يركب الكار وعمر ركب الكار دون الفرس يصدق
قولنا كل ما هو مركوب زيد مركوب عمر بالامكان اما في كل
مركوب زيد فرس ما يفرض مع لذب قولنا بعض هو

بالفعل بل

مركوب عرفس بالاسكان العام لان كل مركوب مركب بالضرورة
 الحماز فلام الصدق مركوب مركب بالفعل على مركوب زيد لم يندج
 تخم حتى يعدي اليك من اليد باعتبار هذا المشرط سقطت
 الاختلافات المحكية لان نقاد سنة وستون اقلاط وبقيتها
 خلاصات المتبقية مائة وثلاثة واربعين والكثير فيها اما ان
 يكون احدي الكونيات الاربع او لا يكون فان لم يكن بل
 احدي التسع الباقية كانت جهة التسمية الكبرى بعضها وان
 كانت احدي الاربع فالنتيجة كعكس الضرب مخدوعا عنه
 الله ولام ان كان لعكس معنى ايه ومضمونا اليه لا دواء الكبرى
 ان كانت امة الى صينها التسمية الكبرى او كعكس الضرب
 قبل الطرف المذكورة من الخلف والعكس الا فراض على ما يتق
 بيانها ولما حذف لا دواءم عكس الضرب في هذا العكس الضرب
 موجبة فيكون لا دواءه سالبة فلامه فعل لما في معنى هذا الشكل وما
 ضم لا دواءم التسمية وتفصل بتدريج اختلافات القسم الثاني في هذا

كبرى فلا ينتج مع الضرب
 لا دواءم مع

المجدول

المجدول بعون الله وصف توفيقه

قال الفصل الثالث في الاقترانيات الكامنة في التسمية
 وهي قسمان اولها ما يتكبر من المتصلات والظواهر فيها
 كانت التسمية في خبر تمام من المفاهيم وبمقتضى الاشكال
 الاربوعية فيه لان ان كانت تاليفية الضرب فمقتضاها
 في الكبير فهو اشكال الاول وان كان تاليفيا فيها فهو
 الشكل الثاني وان كان مقادما فيها فهو الشكل الثالث وان

مقدما في الصغرى واما في الكبرى فهو الشكل الرابع وشرط
 الانتاج وعدا الفروب والتبخر في الكمية والكيفية في كل شكل
 كما في الحديث من غير فرق مثال الفرب الاول من الشكل
 كل ما كان اب فنج وكل ما كان ج وفنو ينتج كلما كان اب
 ليس المراد بالقياس بين الشرطتين المركبتين من الشرطتين
 الشرطتين المركبتين بل لا يتركب من الشرطتين
 سواء تركب من الشرطتين المحفظة او من الشرطتين
 والتحليل وافق فانه لانه اما تركب من متصلتين
 او مفصلتين او حلقية متصلة وحلقية منفصلة ومتصلة ومنفصلة
 القسم الاول ما يتركب من متصلتين والتركبة بينهما اما في
 جزئها من كل واحد منها وهو المقدم بكما له او الثاني بكما له
 واما في جزئها غير تام منها اي من المقدم والسالي واما في جزئها
 من اقسامها غير تام من الاخرى فمقدمة ثلثة اقسام لكن الفروب
 بالقطع منها الاول وهو لما يكون التركبة في جزئها من الطرفين

وينعقد فيه

وينعقد الاشكال الاسبقه وشرطه المعتبر لان الاوسط
 وهو المستتر بينهما ان كانا ليا في الصغرى مقدما في الكبرى
 فهو الشكل الاول لقولنا كلما كان ج وفنو فنج وكلما كان
 ج وفنو فنج كلما كان اب فنج وليس الكمية اذا كانا ليا فمهما
 فهو الشكل الثاني لقولنا كلما كان اب وان كان مقدما فمهما
 فهو الشكل الثالث لقولنا كلما كان ج وفنو فنج وكلما كان
 اب فمهما وان كان مقدما في الصغرى واما في الكبرى فهو
 الشكل الرابع لقولنا كلما ج وفنو فنج وكلما كان ج وفنو فنج
 او اكان اب فمهما وشرط انتاج ههنا الاشكال كما في المثال
 من غير فرق حتى بشرط في الاول ان كان اب في الصغرى وكما في الكبرى
 الى غير ذلك ولك عدو وضربها الثاني الشكل الرابع فان فروب
 ههنا ثمة لان انتاج الفروب الثلثة الاخيرة بحسب
 التركيب السالفة وهو غير معتبر في الشرطتين وكذا ذلك
 حال التبخير في الكمية فالكمية فيكون منتجة الفرب الاول

من الشكل الاول هو جبهة كلية ومن الشكل الثاني سائبة كلية على هذا
الفلسس قال قسم الثاني في ما يتركب من المفصلات
والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء غير تام من المقدتين
كقولنا اما كل اب او كل ج دو اما ده او كل و ر يتبع اما كل اب
او كل ج ه او كل و ر لا تمنع خلوا الوقع عن مقد متبني التاليف
ومن احدي الاخرين وينعقد الاشكال الرابع او شرابط
المعبرة بين الجنتين معبرة ههنا بين المتشركتين اول القسم
الثاني ان لا قسم انما هي الشرطية ما يتركب من مقطعين
وهو ايضا ينقسم الى ثلثة اقسام لان الشركة بينهما اما في جزء تام
من احديها غير تام من الاخر ان المطبوع من هذه الاقسام
ما يكون الشركة في غير تام من المقدتين بشرط انما يجزأ
المقدتين وكلية احدهما وصدق منع الحلو عليه كقولنا
اما كل اب او كل ج دو اما كل و ه او كل و ر يتبع اما كل اب او كل
و ر لا تمنع خلوا الوقع عن مقد متبني التاليف وعن مقد متبني

وهما
الاجزئين

الاخرين وينعقد الاشكال الرابع او شرابط المعبرتين
على جنتين معبرة ههنا بين المتشركتين اول القسم الثاني
من قسم انما هي الشرطية ما يتركب من مقطعين
ومن احدي الاخرين اي كل اب او كل و ر فانه لا كانت المقدتان
ما تبقى الحلو وجب ان يكون احدهما في طرفي كل واحد منهما وانما
فالواقع من المفصلات الاولى اما الطرف الغير المتشرك الطرف
المشارك فان كان الطرف الغير المتشرك فهو اوجه جهة التجه
وان كان الطرف المتشرك فبالواقع معه من المفصلات الثانية
اما الطرف المتشرك فينتج جميع الطرق ان المتشارك كان على الصق
بصدق نتيجة التاليف هي الجزء الاخرين التجه والطرف الغير المتشرك
وهو الجزء الثاني منها فان الواقع لا يخلو عن متبني التاليف من
الطرفين الغير المتشركين وينعقد الاشكال الرابع بقولنا هذا القسم ايضا
كجانبين المتشركين ويعبر بينهما ان يكونا على شرابط الاتبع
المعبرة بين الجنتين القسم الثالث ما يتركب من الكلية

والمفصلة المطبوع منها كانت المحكية كبرى والتركبة مع تالي المفصلة نتيجة
متصلة مقدما مقدم المفصلة تاليها نتيجة التاليف وبين التالي
والمحكية لقولنا كما كان أب فكل واحد وكله ينتج كان أب فكل ج هـ
ويستوفى في الاشكال الاربعه الشرطية العشر بين المحاكين عشرة بينها
بين التالي والمحكية القسم الثالث من الاقلية الشرطية ما يترك
من المحكية المفصلة المحكية اما ان يكون صغيري او كبري ما كان
فالشارك لها اما تالي المفصلة مقدم افنده اربعة اقسام اما ان
المطبوع منها ما كانت المحكية كبرى والتركبة مع تالي المفصلة شرطية
ارجاب المفصلة محكية مقدما مقدم المفصلة تاليها نتيجة
التاليف من التالي والمحكية كقولنا كما كان أب فج واوله ينتج
كلاما ب فجه لانه كل صدق مقدم المفصلة صدق التالي ج المحكية
اما صدق التالي فظاهر ولا صدق المحكية فلانها صادقة في نفس الامر
فيكون صادقة على ذلك التقدير وكان صدق التالي في نفسه يصدق
محكية صدق نتيجة التاليف ولطعم كحلي صدق المقدم صدق نتيجة

التاليف

التاليف وهو الظاهر يستوفى في الاشكال الاربعه باعبار التاليف
والمحكية الشرطية العشر من المحاكين عشرة ههنا بين التالي والمحكية
القسم الرابع ما يترك كسب المحكية المفصلة هو على قسمين الاول ان يكون
المحكية بعدد اجزاء الاتصال بشارك كل واحد من اجزاء الانفصال
اتحاد التاليف في النتيجة كقولنا كل ج ا ماب واما د واما و كل ج ب
وكل د ينتج كل ج ا لصدق لصدق احد اجزاء الانفصال مع ما يشارك
من المحكية اما مع اختلاف التاليف كقولنا كل ج ا ماب واما د لاما
وكل ب ج و كل د ب و كل د ينتج كل ا ماب واما د لاما ان يكون
المحكية اقل من اجزاء الانفصال ولكن المحكية واحدة والمفصلة ذات جزئ
فالشارك لنتج ا ماب كقولنا ا ماب كل ج ب و كل ب ينتج ا ماب
وكل ج د لا متتابع فلو الواقع عن مقدمي التاليف عن الجزئ غير الشاركة
الربيع الا على اقسام ما يترك من المحكية والمفصلة ومقسمين
لان المحكية اما ان يكون بعدد اجزاء الانفصال او يكون اقل منها
وهي القسمية ليست صرفة لولا كونها كشرطه ومن اجزاء الانفصال

وج اما ان يكون التلبيك بين الحليتين شيئا واحدا وجزا لا انفصال
 متعين في النتيجة او مختلفة فيها اما اذا كانت نتائج التلبيك واحدة وهو
 الغير من القسم بشرط ان يكون المنفصلة متوالية بحيث مانعة الحلو او حقة
 كقولنا انا اب واما واما وكل بطوكل وط وكل هوط ينتج كل ج ط
 لانه لابد من صدق احد اجزاء الانفصال والحليتين صادقة في نفس النظر
 فاني ج فرض صدق من اجزاء المنفصلة يصدق مع ما يشاركه في التلبيك
 وينتج النتيجة المطلوبة واما اذا كانت نتائج التلبيك مختلفة فليكن
 المنفصلة مانعة الحلو كقولنا كل ج انا اب واما واما وكل ج ب ج
 وكل ط وكل د ينتج كل ج انا ب واما واما كما مر من وجوب
 صدق احد اجزاء المنفصلة مع تشاركه من الحليتين الثاني ان يكون
 الحليتين اقل من اجزاء المنفصلة او تتعرض للحلية واحدة والمنفصلة
 ذات الجزئين ومانعة الحلو ومشاركة الحليتين مع احداهما كقولنا
 اما كل ط وكل ج ب وكل ب ينتج اما كل ط او كل ج د لان
 المنفصلة كانت مانعة الحلو وجب صدق احد جزئيهما فالرفع

منها اما الجزء

منها اما الجزء الثاني ان يكون التلبيك مع الحلية واحدة فيصدق نتيجة
 ان يصدق في الجزء الاول الاخر من النتيجة فالواقع لا يتخلو عن
 جوهرية القسم الثاني من ما يشاركه من المنفصلة والمنفصلة
 والاشتركية اما في جزء تام تام من القديمتين او غير تام منها كقولنا
 كان في المطبوع متساوية يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة
 كبرى مثال الاول قولنا كلما كان اب ج د واما انا ج او د مانعة
 الجمع لاستلزام امتناع الجمع الاجتماع مع اللاندم واما في الحلية
 امتناع اللاندم واما في الجملتين مانعة الجمع ينتج قد يكون اذ لم
 يكن اب فذا لاستلزام نقيض الاوسط للطرفية استلزاما بالكلية
 واستلزام ذلك المظهر من التلبيك الثاني كلما كان اب فاما كل ج
 ج د واما انا ج د او د مانعة الحلو ينتج كلما كان اب فاما كل ج د
 او د واما انا ج د يصدق في هذه الاقسام الى الرسائل التي قلنا
 في المنطق آخا اقسام الافتراضات الشرطية ما يشاركه
 من المتصلة والمنفصلة والاشتركية فيها اما في جزء تام منها وفي جزء



غير تمام منها او في جزء تام من احد ما غير تام من الاخرى فمقد
القسام ثلاثة اقل المقتضى على القسمين الاولين وكلما كان منهما ينقسم
الى قسمين لان المصلحة فيهما اما ان يكون صغرا او كبيرا لكن المصلحة
منهما ما يكون المشتركة في جزء تام من المقتضى في المصلحة اما ان
الجميع اما مائة المخلوقين كانت مائة الجميع كقولنا كذا اب فينج
دو واما وقد يكون اما ج وادو مائة الجميع شيئا واما وقد يكون
اما اب او ج واما لان ج ولازم اب وانه منفتح الاجتماع مع ج كلياً
او جزئياً فيكون وانه منفتح الاجتماع مع اب كذلك لان امتناع
الاجتماع مع اللزوم واما اوفي الجملة يستلزم امتناع الاجتماع مع
اللزوم واما اوفي الجملة وان كانت مائة المخلوقين في المثال المذكور
اي المصلحة مائة المخلوقين فيكون اذا لم يكن اب فمقد لان
نقص الالو شرطه في بعض ج وانه يستلزم طرقة النتيجة اعني
نقص اب وغيره واما انه يستلزم نقص المعلوم اب فلان
نقص المعلوم واما انه يستلزم غيره فمصلحة المخلوقين ج وانه يعمل

بسم الله الرحمن الرحيم
للفاضل محمد طاهر عفا
بالعبد والضعيف المذنب